

الرقم التسلسلي:

رقم التسجيل:

أثر الوجود العثماني في الحياة الاقتصادية بالجزائر
من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر أكاديمي - تخصص تاريخ الجزائر الحديث

تحت إشراف الأستاذة:
يمينة بن رحال

من إعداد الطالبة:
إيمان قندوز

أمام لجنة المناقشة:

الصفة	المؤسسة الجامعية	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	أ.د. السعدية بن حامد
مشرفا ومقررا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. بن رحال يمينة
ممتحنا	جامعة محمد بوضياف المسيلة	د. هجيريه سلامي

السنة الجامعية: 1446-1447هـ / 2025-2026م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء



يا حلما ما هان يوما، يا دعاء ألحقته بآمين. الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتحقق الأمنيات، يسر البدايات وأكمل النهايات وحقق الغايات.

إلى مقدمة البدايات الجميلة، إلى من كنت قضيتها الكبرى وأمنيته العذبة، وكانت ملهمتي وقودتي، وصانعة أحلامي، لمن امتهنت الحب وملائي به، يا واحة العلم اليوم طابت غراسك، لكي يا سيدة القلب والحياة أهديك رسالتي لتهديني الرضا والدعاء، إليك يا "عطري الفواح" أمي الغالية.

إلى الذي أقسمت أن أبدأ به كل أعمالي، ولأجل عيونه المنتعبة أنا هنا، إلى قائدي في معركة الحياة، من احتوى حلمي وروض "الصعاب لأجلي، اليوم أينعت ثمار غرسنا يا عزيز قلبي، بك ولأجلك وإليك يا فخري " أبي الغالي.

فعلتها لأجل رمش عينك يا أمي وكد يديك يا أبي.

إلى من شاركني الحلم والخطوة، وكان لي السند والملجأ في لحظات التعب.. إلى من آمن بي وبقدراي عندما تعثرت، ودفعني دائما نحو القمة.. إلى زوجي العزيز "مروان لعشاش".. أهدي إليك ثمرة هذا الجهد، فنجاحي هذا ليس لنجاحي وحدي، بل هو حصاد صبرك ودعمك.

إلى من كنت لهم فراشة فكانوا هم أجنحتي، لمن رفعوا عزمي حين ضعفت، وكانوا دعامات متينة لا تميل، إلى رياحين قلبي إخوتي وأخواتي: أشواق، إيناس، قيس، أميرة ورضوان.

"إلى ضلعي الثابت وكفائي وإكتفائي، إلى من كان له بالغ الأثر في إزالة الكثير من العقبات والصعوبات سندي وخالي الغالي" طارق.

إلى من كان دعائها سر نجاحي "جدي الغالية" أطال الله في عمرها.

إلى مؤنستي ورفيقة عمري، وبئر أسراري، إلى غيمتي الماطرة: مونيا.

إلى كل الأصدقاء والأحبة كل من تذوقت معهم أجمل اللحظات كل واحد باسمه، إلى من علمونا حروفا من ذهب إلى من صاغوا لنا من علمهم ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

وأخيرا من قال أنا لها "ناها" وأنا لها،

وإن أبت رغما عنها أتيت بها

الشكر والعرفان

الشكر والعرفان:

قَالَ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (النمل: ١٩)﴾

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، والذي منّ علينا بإتمام هذا العمل المتواضع؛ فإن أصبنا فمن الله وحده التوفيق، وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان. والصلاة والسلام الأتمان الأكملان على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

عملاً بقوله ﷺ: "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"، نتقدم بأسمى عبارات الشكر والامتنان إلى كل أساتذتنا الكرام الذين لم يخلوا علينا بعلمهم ووقتهم، ووجهونا طيلة مسارنا الدراسي.

ونخص بالذكر والتقدير الأستاذة الفاضلة "بن رحال يمينة"، التي حظينا بإشرافها الكريم، فلقد كان لنصحها وتوجيهاتها السديدة بالغ الأثر في إتمام هذا البحث. فنسأل الله أن يجزيها عنا خير الجزاء، وأن يرزقها التوفيق والدوام على مراتب التميز.

كما نتقدم سلفاً بالشكر الموصول لأعضاء اللجنة الموقرة، ونرجو أن تلتمسوا الجهد المبذول في هذا البحث، شاكرين لكم صبر التصويب والتنقيح قصد إخراج هذا العمل في حلة أفضل.

وإلى كل من ساعدنا من قريب أو بعيد

لو بكلمة طيبة أو بدعوة صادقة

قائمة المختصرات

الرمز	المعنى
ط	الطبعة
د ط	دون طبعة
د. ت	دون تاريخ
د.م. ن	دون مكان نشر
تر	الترجمة
تق	تقديم
تح	تحقيق
تع	تعريب
ج	الجزء
مج	المجلد
ع	العدد
ص	الصفحة
ص ص	تعدد الصفحات



يُعَدُّ الاقتصاد من أهم المجالات التي تساعد على فهم طبيعة المجتمعات وتطورها، لارتباطه بمختلف جوانب الحياة السياسية والاجتماعية والعمرانية. وتكتسب دراسة الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني أهمية خاصة، بالنظر إلى صلتها بنظام الحكم، وطبيعة المجتمع، والعلاقات الداخلية والخارجية التي عرفتها إيالة الجزائر.

ومن بين المؤرخين الجزائريين الذين اهتموا بالبحث في هذه الفترة، يبرز المؤرخ ناصر الدين سعيدوني، الذي تناول في مؤلفاته جوانب متعددة من الحياة الاقتصادية، شملت الزراعة والصناعة والتجارة والجباية والعملية والملكية والوقف. وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى بحث أثر الوجود العثماني في الحياة الاقتصادية بالجزائر، من خلال ما قدمه سعيدوني من معطيات وتحليلات.

وتتجلى أهمية هذا الموضوع في كونه يسلط الضوء على مختلف مظاهر النشاط الاقتصادي خلال العهد العثماني، ويسعى إلى إبراز التحولات التي عرفت مجالات الزراعة والصناعة والتجارة والجانب المالي والنقدي. كما تكمن أهميته في الاستفادة من مؤلفات ناصر الدين سعيدوني باعتبارها قراءة تاريخية تساعد على فهم طبيعة الاقتصاد الجزائري وأثر الوجود العثماني في تطوره.

وتعود دوافع اختيارنا لهذا الموضوع إلى أسباب ذاتية، تتمثل في اهتمامنا بتاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، ولا سيما جانبه الاقتصادي، ورغبتنا في تعميق معارفنا حوله. أما الأسباب الموضوعية، فتتمثل في أهمية الحياة الاقتصادية في فهم طبيعة المجتمع الجزائري خلال هذه المرحلة، والحاجة إلى إبراز إسهام المؤرخين الجزائريين في دراسة تاريخ الجزائر العثمانية. كما يعود اختيار مؤلفات ناصر الدين سعيدوني إلى غناها بالمعطيات المتعلقة بالاقتصاد الجزائري، وتنوع الموضوعات التي تناولتها، وسعيها إلى تقديم قراءة تاريخية لهذا الجانب بعيداً عن التصورات الاستعمارية.

وانطلاقاً مما سبق، تمحورت إشكالية البحث حول السؤال الرئيس الآتي:

كيف أثر الوجود العثماني في الحياة الاقتصادية بالجزائر، وكيف عالج ناصر الدين سعيدوني مظاهر هذا الأثر من خلال مؤلفاته؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات الفرعية، من أهمها:

- ما ظروف ترسيخ الوجود العثماني في الجزائر، وما أهم مراحله وتقسيماته الإدارية؟
- ما أهم مراحل حياة ناصر الدين سعيدوني، وما أبرز ملامح إنتاجه العلمي؟
- كيف أثر نظام الملكية العقارية والسياسة الجبائية في النشاط الزراعي؟
- ما طبيعة الإنتاج الزراعي ووسائله، وما أهم العوائق التي واجهته؟
- ما أهم الصناعات التي عرفتها الجزائر خلال العهد العثماني؟
- كيف انتظمت المبادلات التجارية الداخلية والخارجية، وما طبيعة الميزان التجاري؟
- ما أهم مصادر دخل الخزينة، وما أنواع النقود والعملات المتداولة؟

ونظراً لطبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، اعتمدنا على مجموعة من المناهج المتكاملة، فقد وظفنا المنهج التاريخي في جمع المعطيات المتعلقة بالحياة الاقتصادية وترتيبها وتحليلها ضمن سياقها الزمني، واستعنا بالمنهج الوصفي في عرض مظاهر النشاط الزراعي والصناعي والتجاري. واعتمدنا كذلك على المنهج التحليلي في تفسير المعطيات الواردة في مؤلفات ناصر الدين سعيدوني وبيان دلالاتها الاقتصادية والاجتماعية، كما وظفنا المنهج الإحصائي بصورة جزئية في عرض بعض المعطيات الكمية وتحليلها، مثل مساحات الأراضي الزراعية وحجم الإنتاج وتوزيعه، بما يساعد على توضيح واقع النشاط الزراعي خلال العهد العثماني.

وللإجابة عن الإشكالية المطروحة، قُسمت هذه الدراسة إلى مقدمة، وفصل تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة، فضلاً عن قائمة المصادر والمراجع والملاحق.

حُصّص الفصل التمهيدي لدراسة الوجود العثماني في الجزائر، حيث تناولنا ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية، والتقسيم الإداري للجزائر آنذاك، إضافة إلى مراحل الحكم العثماني فيها.

أما الفصل الأول، فجاء بعنوان «ناصر الدين سعيدوني مؤرخاً»، وقُسم إلى مبحثين، تناول المبحث الأول الحياة الشخصية للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني، بينما حُصّص المبحث الثاني لدراسة إنتاجه العلمي.

وحُصِّصَ الفصل الثاني لدراسة النشاط الزراعي في الجزائر خلال العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني، وقد اشتمل على مبحثين، تناول المبحث الأول أنواع الأراضي وكيفية استغلالها، في حين عالج المبحث الثاني الإنتاج الزراعي ووسائله ومعيقاته.

أما الفصل الثالث، فتناول النشاط الصناعي في الجزائر خلال العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني، وقُسِّمَ إلى ثلاثة مباحث، حُصِّصَ المبحث الأول للصناعات الحربية والتحويلية، وتناول المبحث الثاني الصناعات النسيجية والجلدية، بينما عالج المبحث الثالث الصناعات الغذائية والصناعات الفنية وصناعة المستحضرات والعقاقير.

وجاء الفصل الرابع بعنوان «النشاط التجاري والمالي والنقدي في الجزائر خلال العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني»، واشتمل على مبحثين، تناول المبحث الأول المبادلات التجارية، من خلال التجارة الداخلية والتجارة الخارجية والميزان التجاري، بينما حُصِّصَ المبحث الثاني لدراسة مصادر دخل الخزينة والنقود المتداولة.

وبغية الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وإثرائه، اعتمدنا على مجموعة من المصادر والمراجع والدراسات السابقة ذات الصلة. ومن أبرز المصادر التي استندنا إليها كتاب وليام شالر "مذكرات قنصل أمريكا في الجزائر"، الذي أفادنا في دراسة الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية، إضافة إلى بعض الجوانب المرتبطة بالخزينة والنقود المتداولة. كما استفدنا من كتاب فندلين شلوفر "قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)" في دراسة بعض جوانب الإنتاج الزراعي والصناعة التحويلية، إلى جانب الصناعة الغذائية وصناعة الأسلحة. أما كتاب حمدان بن عثمان خوجة "المرآة"، فقد أفادنا بصورة خاصة في الجانب المتعلق بالإنتاج الزراعي.

أما فيما يخص المراجع، فقد اعتمدنا بصورة أساسية على مؤلفات ناصر الدين سعيدوني، باعتبارها الإطار المرجعي الرئيس للبحث، ولا سيما في معالجة الجانب الاقتصادي. كما استفدنا من كتاب أرزقي شويثام المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني (1519-1830م) في دراسة بعض جوانب الإنتاج الزراعي وبعض الصناعات. واعتمدنا كذلك على الكتاب المنسق والمقدم من طرف ودان بوغفالة، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني: رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، ولا سيما في الفصل المتعلق بالتعريف بناصر الدين سعيدوني ومكائنه العلمية وإسهاماته في كتابة تاريخ الجزائر.

ومن بين الدراسات السابقة التي أفادت منها هذه الدراسة، مذكرة الباحثين أمال بومرداس وفايزة ربحي، المعنونة بـ «الدراسات العثمانية من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، والنظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية أمودجًا»، وهي مذكرة ماستر نوقشت بجامعة الدكتور يحيى فارس بالمدينة خلال السنة الجامعية 2015-2016. حيث ساعدتنا هذه الدراسة على تكوين تصور أولي حول النظام المالي والنقدي، ولا سيما ما تعلق بمصادر دخل الخزينة وطبيعة العملات المتداولة في الجزائر خلال العهد العثماني. كما وجهتنا إلى عدد من المصادر والمراجع الأصلية، وفي مقدمتها مؤلفات ناصر الدين سعيدوني، التي رجعنا إليها مباشرة وحللناها ووظفناها بما يتلاءم مع إشكالية البحث ومحاوره.

وكغيره من البحوث الأكاديمية، لم يخلُ هذا العمل من بعض الصعوبات والعراقيل، لعل أبرزها اتساع موضوع الدراسة وتشعب جوانبه، مما جعل الإحاطة بجميع تفاصيله في حدود المدة الزمنية المخصصة لإنجاز المذكرة أمرًا صعبًا. كما واجهتنا صعوبات في جمع المادة العلمية والوصول إلى بعض المصادر والمراجع، غير أننا سعينا إلى تجاوز هذه العراقيل بالاعتماد على ما توفر لنا من مصادر ومراجع، والعمل على تحليلها وتوظيفها بما يخدم موضوع البحث، على أمل أن نكون قد قدمنا إضافة علمية ومساهمة فكرية متواضعة للمكتبة التاريخية قد تساهم في إثراء الدراسات المستقبلية.



الفصل التمهيدي:

الوجود العثماني في الجزائر

أولاً: ظروف وخلفيات التحاق الجزائر بالدولة العثمانية.

ثانياً: التقسيمات الإدارية للجزائر أثناء العهد العثماني.

ثالثاً: مراحل الحكم العثماني في الجزائر ومميزاته.

أولاً: ظروف وخلفيات التحاق الجزائر بالدولة العثمانية:

شكّلت الدولة العثمانية في مطلع القرن السادس عشر الميلادي أقوى قوة دولية في عصرها، حيث تجسّد فيها مشروع النهضة الإسلامية الفتية الصاعدة¹، وقد انصبّ جهد العثمانيين آنذاك على جمع كلمة المسلمين وحماية أراضيهم من أطماع التوسع الغربي. وفي المقابل، كانت الجزائر تمر بظروف قاسية للغاية في بداية ذلك القرن، مع تصاعد الخطر الإسباني والبرتغالي الذي أسفر عن احتلال موانئها²، فبمجرد أن أحكمت إسبانيا قبضتها على الأندلس عام 1492م وسقطت غرناطة، حوّلت بوصلة هجومها نحو السواحل الجزائرية، فاستولت على مدن استراتيجية كوهرة ومستغانم وبجاية، وبسطت نفوذها من أقصى الغرب إلى أقصى الشرق. في خضم ذلك، كانت بلدان المغرب العربي تعاني من تمزق وانقسامات داخلية، مما جعلها عاجزة عن ردع هذا العدوان أو الصمود أمامه.³

ومن جملة الدوافع التي أدت إلى استنجد سكان الجزائر بالعثمانيين نذكر:

واجهت البلاد العربية في شمال إفريقيا أطماعاً استعمارية هددت كيانها؛ إذ استولى البرتغاليون على سواحل المغرب الأقصى، بينما أحكمت إسبانيا قبضتها على الشواطئ الممتدة من غرب الجزائر وصولاً إلى طرابلس شرقاً⁴، وقد نظرت الحكومة الإسبانية إلى الشمال الإفريقي كمنطقة نفوذ خالصة لها، واعتبرته هدفاً سهلاً يمكن السيطرة عليه في أي لحظة.⁵

وعقب سقوط الأندلس، سعى الإسبان للسيطرة المطلقة على الشمال الإفريقي، وحاولوا طمس الهوية العربية للأهالي ودفعهم نحو التنصير⁶، إلى جانب نهب ثروات البلاد وإرهاق السكان بضرائب فادحة لتمويل

¹ شوقي عطا الله الجمل، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م، ص 95

² عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م، ص 51-52.

³ أحمد الشريف الزهار، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، ط1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م، ص 7-6.

⁴ شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 95.

⁵ سامح عزيز ألتز، الأتراك العثمانيين في شمال إفريقيا، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م، ص 54.

⁶ عبد المنعم الجميبي، الدولة العثمانية بالمغرب العربي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1988م، ص 10.

حروبهم، وفرض "الجزية"¹ على أهالي المنطقة الذين وجدوا أنفسهم في وضع مستضعف وعاجزين عن مقاومة الغزو أو حماية استقلالهم². وزاد من مرارة هذا الوضع تلك الانقسامات التي شتتت قوى المغرب العربي؛ مما جعلها غير قادرة على الرد، خاصة مع ارتكاب إسبانيا لممارسات قمعية وأعمال تنكيل يضيق الوصف عن ذكرها، فكان الشعب في أمس الحاجة إلى قيادة حكيمة تنقذه من هذا الاحتلال³.

في هذه الأثناء، برز بحاران شقيقان هما عروج وخير الدين⁴، ليلعبا دوراً تاريخياً في التصدي للأطماع الاستعمارية. واستجابة لطلب النجدة الذي وجهه السلطان الحفصي لعروج لتحرير بجاية من قبضة الإسبان⁵، لبي عروج النداء بكل شجاعة، وزحف نحو بجاية ثم جيجل عام 1514م، وفي العام التالي نجح في تحرير مدينة شرشال ثم تبعها مدينة الجزائر، محققاً أولى الانتصارات الحاسمة ضد الإسبان⁶.

ومن هنا، تحول المجاهد عروج من قائد مقاوم إلى حاكم بسط سلطته على أعيان وأمرء المغرب الأوسط، ودخل في صراعات سياسية كان أبرزها مع حاكم الجزائر سالم القومي، إلى أن استشهد خلال الحصار الإسباني على تلمسان سنة 1518م⁷.

تأثر خير الدين بعمق باستشهاد أخيه، مما أثر على معنوياته في البداية، خاصة مع نقص العدد والعتاد وظهور بوادر تمرد في بعض المناطق، وعودة بعض العناصر التي تحالفت مع الإسبان للوصول إلى السلطة، مما دفعه للتفكير في مغادرة مدينة الجزائر⁸، غير أن الأوضاع المأساوية دفعت السكان للإلحاح عليه بالبقاء ومواصلة الدفاع

¹ الجزية: هي التي يتم تحصيلها من نصارى أو أواسط الوضع. (ينظر: سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م، ص 85).

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 58.

³ أحمد الشريف الزهار، مرجع سابق، ص 7.

⁴ عروج وخير الدين: هما اللذان عرفا باسم بربروس أي أصحاب اللحية الحمراء وأخويهما الآخرين إسحاق وإلياس، من أشهر القادة في الجهاد الإسلامي وأكثرهم شجاعة ومغامرات في الحوض العربي الأبيض المتوسط عهد الدولة العثمانية. (ينظر: أديب حرب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1947م)، ج 1، ط 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004م، ص 33).

⁵ شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 95.

⁶ محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط 1، دار مكتبة الشرق، بيروت، لبنان، 1999م، ص 24.

⁷ صالح حيمر، التحالف الأوروبي ضد الجزائر 1541 وتأثيراتها الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007م، ص 41.

⁸ سامح عزيز ألتر، المرجع السابق، ص ص 31-38.

عنهم؛ حينها أرسل خير الدين مبعوثاً إلى السلطان العثماني يشرح فيه أهمية الجزائر كقاعدة إسلامية للمقاومة ويطلب منه الدعم.¹

وقد استجاب السلطان سليم الأول لهذا الطلب²، وصدر قرار بتعيين خير الدين أول حاكم تركي على الجزائر بلقب "بايلرباي"³. وبذلك أصبحت الجزائر ولاية تابعة للخلافة العثمانية، وتحولت بفضل رجالها وجهادها إلى قوة دولية يحسب لها ألف حساب⁴. وفي عام 1519م، ارتبطت الجزائر رسمياً بالدولة العثمانية، حيث انصرف خير الدين فوراً لتنظيم شؤون الدولة الجديدة وتأمين كل المتطلبات الضرورية لحمايتها.⁵

وبناءً على ما تقدم نستنتج أن: عملية التحاق الجزائر بالدولة العثمانية مطلع القرن السادس عشر جاءت كاستجابة موضوعية للتحويلات الجيوسياسية المتسارعة في حوض البحر الأبيض المتوسط؛ حيث أدى هذا التحول إلى نشوء كيان سياسي جديد في المغرب الأوسط، استطاع توحيد القوى المحلية تحت سلطة مركزية واحدة قادرة على مواجهة التحديات العسكرية الخارجية وتأمين السواحل الجزائرية.

ثانياً: التقسيمات الإدارية للجزائر أثناء العهد العثماني:

اعتمدت الجزائر خلال العهد العثماني تنظيمًا إداريًا محكمًا، قسّم البلاد إلى أربع مقاطعات رئيسية كبرى، وهي كالتالي⁶:

1- دار السلطان: كانت هذه المقاطعة تخضع للإشراف المباشر من قبل "الباشا"⁷ أو "الداي"¹، وتُصنف باعتبارها المقاطعة المركزية والأهم في الجزائر². وبحكم قربها المكاني من هرم السلطة، خضعت دار السلطان لنظام

¹ مجهول، غزوات خير الدين وعروج، تصحيح وتحقيق نور الدين عبد القادر، مكتبة بن قندوز، روديسيا، الجزائر، 1934م، ص 41.

² وليام سينسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وثق: عبد القادر زبادة، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006م، ص 45.

³ الباييرباي: هي كلمة تعني أمير الأمراء وهو لقب يطلقه السلطان على أمير منطقة ما (ينظر: عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 57).

⁴ صالح فركوس، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م، ص 104-105.

⁵ بسم العسلي، خير الدين بربروس، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980م، ص 109.

⁶ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 43.

⁷ الباشا: أصله باش بمعنى الرأس باللغة التركية، شاع استعمالها كلقب من ألقاب التشريف في العهد العثماني وكان يمنح لكبار ضباط الجيش والبحرية ثم أطلق على الوزراء والولاة. (ينظر: مصطفى عبد الكريم الخطيب، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م، ص 65).

إداري دقيق وتسيير مركزي صارم. جغرافياً، ضمت هذه المقاطعة خمس حواضر أساسية هي: الجزائر، البليدة، القليعة، شرشال، ودلس، بالإضافة إلى الأوطان التابعة لها. أما خارج هذه النطاقات الحضرية، فتواجدت قبائل وجماعات خضعت لسلطة الأتراك التابعين مباشرة لـ "الأغا"³، والذي كان في الغالب من المقررين لعائلة الداوي ويرتبط به إدارياً بشكل مباشر⁴. ويلاحظ أن هذا البايك، ورغم كونه أصغر الإيالات مساحة⁵ وأكثرها تميزاً، إلا أنه احتضن أخصب السهول الساحلية وأغناها، ونقصد بذلك سهل متيجة⁶.

2- بايلك التيطري: تأسس هذا البايك في عام 947هـ / 1540م، واتخذ من مدينة "المدينة" عاصمة له، ويُعتبر أصغر ولاية في القطر الجزائري، وأول مقاطعة تلي ولاية الجزائر العاصمة مباشرة⁷. ومن الناحية السياسية، شكل بايلك التيطري مصدر قلق مستمر للعاصمة، وكان يُنظر إليه كمنافس قوي لسلطة الداوي؛ الأمر الذي أدى إلى تجريده من بعض صلاحياته واستبدال إدارته لضمان الهيمنة على المدينة، مما زاد من تعقيد الأوضاع الداخلية⁸. يتألف البايك عموماً من إحدى وعشرين وحدة إدارية، تمثلت في قبيلة أو مجموعة قبائل؛ حيث خضع بعضها لسلطة "أخوات المخزن"، بينما أديرت وحدات أخرى كقطاعات يشرف عليها موظفون رسميون، تماشياً مع طبيعة السياسة العثمانية المنتهجة في إدارة الأقاليم⁹.

3- بايلك الشرق: أسس هذا البايك سنة 974هـ / 1576م¹⁰، واتخذ من مدينة "قسنطينة" مقراً له¹. ويُعد بايلك الشرق أكبر الولايات الجزائرية على الإطلاق²، سواء من حيث امتداده الجغرافي نحو الجنوب، أو

¹ محمد بن ميمون الجزائري، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر الحمية، تق: محمد بن عبد الكريم، ط2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981م، ص 36.

² ناصر الدين سعيدوني، وقات جزائرية ودراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 2000م، ص 224.

³ مبارك الملي، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت، ص 290.

⁴ عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962) الجزائر عامة، ج1، د.ط، دار المعرفة، 2006م، ص 239.

⁵ الإيالة: أي مقاطعة أو محافظة أو إقليم استبدلت بولاية. (ينظر: محمود عامر، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، ع: 117-118، دمشق، 2012م، ص 365).

⁶ أديب حرب، المرجع السابق، ص 36.

⁷ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 63.

⁸ أديب حرب، المرجع السابق، ص 36.

⁹ سفيان صغيري، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2012م، ص 62.

¹⁰ محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 63.

مساحته الشاسعة وثرواته الوفيرة؛ إذ كانت حدوده تمتد من منطقة وادي سوف وصولاً إلى البحر المتوسط، ومن التخم التونسية شرقاً إلى قلب منطقة جرجرة.³

اعتمد العثمانيون في إدارة المناطق الجبلية والصحراوية الوعرة على الزعامات المحلية، في حين وُضعت الأراضي السهلية الخصبة المحيطة بقسنطينة تحت الإدارة المباشرة للبايلك⁴، ومن خلال هذا التقسيم، يظهر لنا أن شساعة مساحة بايلك قسنطينة ووزن العائلات الكبرى المقيمة فيه، يفسر بوضوح حجم التحديات في تسيير هذا الإقليم وإخضاع قبائله لأوامر الباي.

4- بايلك الغرب: كانت عاصمة هذا البايلك في بادي الأمر مدينة "مازونة"، ثم انتقلت إلى مدينة "معسكر"⁵، حتى استقر مركزه أخيراً في مدينة "وهران" بعد تحريرها وتخليصها من الاحتلال الإسباني⁶. تمتد حدود البايلك من التخم المغربية غرباً إلى الحدود الفاصلة بينه وبين دار السلطان وبايلك التيطري شرقاً، ومن سواحل البحر المتوسط شمالاً إلى نواحي منطقة البيض جنوباً. وبحكم موقعه الاستراتيجي، اكتسب هذا البايلك طابعاً عسكرياً بارزاً، نظراً لخوضه حروباً متواصلة ضد الإسبان، ومواجهته للحملات التونسية على تلمسان⁷، إضافة إلى احتضانه للقواعد الحربية الكبرى في وهران والمرسى الكبير.⁸

خلاصة القول في هذا السياق: يُظهر هذا التنظيم الإداري أن السلطة العثمانية في الجزائر اعتمدت مبدأ اللامركزية في تسيير الأقاليم البعيدة المتمثلة في البايلكات، مع الحفاظ على مركزية القرار في دار السلطان؛ وهو تقسيم جيو-سياسي سمح للدولة ببسط سيطرتها على مساحات شاسعة رغم تعقد التضاريس وتنوع الولاءات المحلية آنذاك.

¹ شوقي عطا الله الجمل، المرجع السابق، ص 102.

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 63.

³ صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م، ص 292.

⁴ أحمد السليماني، النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني، مطبعة حلب، الجزائر، 1994م، ص ص 37-38.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت، ص 292.

⁶ المزاري ابن عودة، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، نق: يحيى بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م، ص 270.

⁷ صالح عباد، المرجع السابق، ص 292.

⁸ عمار عمورة، المرجع السابق، ص 239.

ثالثاً: مراحل الحكم العثماني في الجزائر ومميزاتها:

مرّ نظام الحكم في الجزائر بأربعة عهود تاريخية كبرى، ميزت كل مرحلة منها بنية سياسية خاصة، وصلاحيات محددة تتمتع بها الحكام وفقاً للظروف السائدة، وهي على النحو التالي¹:

أولاً: مرحلة البايكربايات (1518 - 1587م)

انطلقت هذه الحقبة بتولي القائد "خير الدين بربروس" زمام الأمور، واختتمت برحيل آخر باشوات الجزائر عام 1587م². خلال هذه الفترة، نالت الجزائر مكانة رفيعة كولاية ممتازة، وغدت القاعدة الأساسية للحكم والنشاط العثماني في ربوع شمال إفريقيا، وظلت تمثل ثقل السلطة العثمانية حتى نهاية عهد البايكربايات³.

وقد تفردت هذه المرحلة بمجملتها من الخصائص التاريخية، أبرزها:

* امتد حكم البايكربايات لفترة زمنية بلغت 70 عاماً.

* كان السلطان العثماني هو صاحب القرار السيادي في تعيين حاكم الجزائر.

* تركزت السلطة الفعلية في أيدي "رياس البحر"⁴ وقادة النخبة البحرية.

* شهدت الجزائر استقراراً سياسياً لافتاً وازدهاراً ناتجاً عن تلاحم القوى الداخلية لصد العدوان الإسباني.

* أولى البايكربايات اهتماماً فائقاً بالبناء والإعمار؛ فشيّدوا المساجد وحبسوا عليها الأوقاف، كما عرفت المدن نهضة عمرانية شملت الحصون والمدارس والقصور، أما اقتصادياً فقد بلغت البلاد ذروة غناها، مما جعل هذا العصر يُصنّف كأزهى عصور العهد العثماني⁵.

¹ أحمد السليماني، المرجع السابق، ص 10.

² ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، المرجع السابق، ص 23.

³ محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 57.

⁴ رياس البحر: هم طائفة غير خاضعة خضوعاً تاماً للنظام الإداري بل كان لهم حكم خاص فهي بمثابة النقابة الربانية البحر وكانت هذه الطائفة تتمتع بحجة تامة واحترام كبير لدى جمهور الشعب (ينظر: محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص 42).

⁵ صالح فركوس، تاريخ الجزائر من ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال، المرجع السابق، ص 116.

ثانياً: مرحلة الباشوات (1587 – 1659م)

مع أفول عهد البايبريات، انتقل نظام الحكم إلى "الباشوات" الذين كانوا يُعينون مباشرة من قبل "الباب العالي"، وُحددت مدة ولاية الباشا بثلاث سنوات فقط¹. كان هدف السلطان من هذا التحديد هو تهدئة الصراع المتصاعد بين فئة "الرياس" وفئة "اليولداش"²، خاصة وأن الأخيرة كانت تشعر بالاستياء من احتكار الرياس للقب البايبري؛ فاستُبدلت الرتبة بلقب "الباشا"، وتعاقب على هذا المنصب نحو 30 والياً.

تميز هذا العهد بـ:

* ظهور الاضطرابات والقتال، وبروز ثورات هامة مثل ثورة "القولوغي"³ وتحركات منطقة "بلاد القبائل"⁴.

* محاولة قادة الجيش (الأغوات) الاستحواذ تدريجياً على الحكم عبر ما عُرف بـ "مجلس الأوجاق"⁵.

* قصر مدة حكم الباشوات رغم جسامه التحديات والمشاكل التي طبعت هذه الفترة.⁶

* توزيع السلطة بتعيين باشا مستقل في كل من تونس وطرابلس والجزائر، بعدما كان الإقليم يُدار من مركز واحد في الجزائر.⁷

¹ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 14.

² اليولداش: هم فرقة أنشأها خير الدين في بداية حكمه من العثمانيين والمسلمين والنصارى الذين اعتنقوا الإسلام وكانت العضوية والانخراط فيها تمكن صاحبها من الحصول على الامتيازات منها الإعفاء من الضرائب والعقوبات وهم يتصفون بالشجاعة والإقدام (ينظر: مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص ص 123-124).

³ القولوغي: المعنى الخاص هو العبد الغني وهو اسم اصطلاح على استخدامه لموظفي المالية، وكانوا يجمعون ضريبة الاحتساب في إسطنبول عددهم 36 (ينظر: سهيل صابان، المرجع السابق، ص 187).

⁴ أديب حرب، المرجع السابق، ص 35.

⁵ الأوجاق: لفظ تركي معناه المكان المعد من الطين أو القرميد الذي تنفخ وتشتعل فيه النار، وتطور ليطلق على الجماعة التي يتواجد بها الأفراد في مكان واحد في العهد العثماني (ينظر: مصطفى الخطيب، المرجع السابق، ص 3).

⁶ محمد الطيب عقاب، قصور مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2000م، ص 18.

⁷ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 58.

ثالثاً: مرحلة الأغوات (1659 – 1671م):

تُعد هذه الحقبة من أقصر فترات الحكم العثماني؛ إذ قام قادة الجيش البري (اليولداش) بعزل الباشا وتنصيب قائد منهم بلقب "آغا"¹،² أسست في هذا العهد ما يشبه "الجمهورية العسكرية" برئاسة آغا يُفترض انتخابه لشهرين فقط، وكان مهدداً بالعزل أو القتل إذا حاول التمسك بالمنصب. اتسم هذا النظام بالنزعة الدكتاتورية والانفراد بالقرار، مما فجر المنازعات في مختلف الأرجاء.³

تميزت هذه المرحلة بـ:

- * تراجع نفوذ السلطان العثماني وغياب التأثير المباشر للسياسة العثمانية في شؤون الجزائر.⁴
- * عدم استقرار نظام الحكم؛ فتعاقب الأغوات لفترات قصيرة جعل النظام قابلاً للأخيار، حيث انتهت حياة معظمهم بالاغتيال أو القتل، في وقت سعت فيه طائفة "الرياس" لاستعادة نفوذها المسلوب.⁵
- * نجاح "اليولداش" في الانفصال جزئياً عن التبعية المطلقة للعثمانيين والحد من نفوذ الرياس، لكنهم أخفقوا في بناء نظام سياسي مستقر⁶، فكان انقلابهم مجرد رد فعل انتقامي ضد سطوة الرياس السابقة.⁷

رابعاً: مرحلة الدايات (1671 – 1830م)

تمثل هذه المرحلة تطوراً سياسياً؛ حيث أصبح "الداي" يُنتخب بالاقتراع والأغلبية. في البداية كان الاختيار يقع على رجال من "طائفة الرياس" (1671-1689م)، قبل أن يستعيد "الأوجاق" نفوذهم ويصبح الداوي يُختار من ضباط "الإنكشارية"، مما منح الدولة نظاماً يشبه الحكم الجمهوري بمفهومه الحديث.⁸

¹ الأغا: مصطلح فارسي ويعني السيد اعتمده الأتراك لدلالات متعددة وخاصة في المجال العسكري. (ينظر: محمود عامر، المرجع السابق، ص 366).

² عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 59.

³ أديب حرب، مرجع سابق، ص 35.

⁴ مبارك الملي، المرجع السابق، ص 172.

⁵ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 60.

⁶ مبارك الملي، المرجع السابق، ص 172.

⁷ أحمد السليمان، المرجع السابق، ص 17.

⁸ المرجع نفسه، ص 17.

مميزات هذه المرحلة:

- * تحول دور جنود البحرية من الكفاح والمقاومة إلى السعي وراء الغنائم والمصالح الشخصية.
- * تصاعد وتيرة الاغتيالات السياسية نتيجة الصراعات الداخلية المحمومة بين فئات الجيش.
- * تحقيق نصر تاريخي بالقضاء النهائي على الوجود الإسباني في الجزائر، خاصة في عام 1792م.¹
- * تسبب الاضطرابات الداخلية في أزمات معيشية ومجاعات نتيجة تعطل إمدادات القمح.²
- * نيل الجزائر استقلالاً شبه تام في إدارة شؤونها الداخلية والخارجية دون الرجوع للسلطان العثماني.³
- * تمتع الداي بسلطة شبه مطلقة رغم كونه منتخباً، وقد تباينت شخصيات الدايات في هذه الفترة؛ فمنهم من عُرف بالصلاح والزهد وحب الرعية مثل "محمد عثمان باشا"، ومنهم من افتقر للحنكة السياسية اللازمة لإدارة شؤون الدولة.⁴
- من خلال ما سبق نستخلص أن: تعاقب هذه المراحل الأربع يوضح تطوراً تدريجياً نحو تكريس الشخصية الدولية للدولة الجزائرية؛ فبعد أن بدأت كولاية تابعة مركزياً في عهد البايلربايات، انتهت ككيان سياسي مستقل القرار في عهد الدايات، مما يعكس حركية سياسية استطاعت التكيف مع المتغيرات العسكرية والدولية المحيطة بها.

¹ عمار بوحوش، المرجع السابق، ص 61.

² مبارك الملي، المرجع السابق، ص 76.

³ سفيان صغيري، المرجع السابق، ص 76.

⁴ محمد الطيب عقاب، المرجع السابق، ص 17.

الفصل الأول:

ناصر الدين سعيدوني مؤرخا

المبحث الأول: الحياة الشخصية للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني

المطلب الأول: مولده ونشأته

المطلب الثاني: تعليمه

المطلب الثالث: شهادات وتقديرات المعاصرين والمؤرخين في حقه

المبحث الثاني: إنتاجه العلمي:

المطلب الأول: الكتب

المطلب الثاني: مقالات وبحوث وأعمال أخرى

يعتبر الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أحد رواد الدراسات التاريخية العثمانية، من خلال كتاباته خاصة تلك المتعلقة بالفترة الحديثة والذي تخطى الكتابات التقليدية¹ في تناوله إلى مستوى التحليل والتركيب والكتابة التاريخية التي تعتمد على الوثائق التاريخية أو المصادر التاريخية الجزائرية والعربية منها.²

فتحرر الأستاذ سعيدوني من القيود السياسية والفكرية التي كانت تؤثر كثيرا في الكتابات التاريخية جعل شخصيته وإنتاجه الفكري التاريخي جدير بالمعرفة وهذا انطلاقا من دراسة محيطه ونشأته وتكوينه العلمي.

المبحث الأول: الحياة الشخصية للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني:

المطلب الأول: مولده ونشأته:

ولد الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني كغيره من الأطفال الجزائريين في ظل الاستعمار الفرنسي، هو ناصر الدين بن ميلود بن مصطفى، ولد بتاريخ العاشر من شهر أكتوبر عام ألف وتسعمائة وأربعين 1940م بزاوية بن زروق، بلدية بئر الشهداء ولاية أم البواقي بالجزائر.³

رأى النور في دوار يعرف بدوار الزاوية بن الزروق في منطقة ريفية تحتل القلب الجغرافي للشرق الجزائري في وسط الهضاب العليا القسنطينية الوسطى التي تمثل رغم عمق طابعها الريفي همزة وصل بين النطاقات المهيكلية لمنطقة الشرق الجزائري.⁴

وينتمي ناصر الدين سعيدوني إلى أسرة تعود أصولها إلى كتلة بلزمة الجبلية التي تعتبر الجناح الغربي الجبال الأوراس، وأسرته تمثل نموذجا للأسرة المرابطة الريفية الكبرى التي ساهمت في المحافظة على روح الشعب الجزائري بتلقين أسس اللغة العربية والدين الإسلامي في الأوساط الريفية، إذن فسعيدوني ينتمي إلى جيل من أبناء الريف الجزائري بحيث أنه شب في ظروف أربعينات وخمسينات القرن العشرين التي شهدت تقلبات اقتصادية واجتماعية التي غيرت حياة الكثير من الأسر والتي اضطرت إلى ترك مواطنيها الأصلية والانتقال إلى المدن للعيش كما أن

¹ الكتابات التقليدية هي الكتابات التي لا تعتمد على منهج تاريخي مثل كتابات عبد الرحمان الجيلالي.

² للمزيد في هذه الفكرة أنظر: ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ، ط 1، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م، ص 316، 317.

³ ودان بوغفالة، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، طخ، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، معسكر، الجزائر، 2014م، ص 92.

⁴ معاوية سعيدوني، "الدكتور سعيدوني كما عرفته - ملامح شخصيته، و نظرته إلى الحياة"، مجلة القلم، ع1، دار البصائر الجديدة، 2016م، ص 40

المثبطات والمحيطات لم تمنعه من مواصلة تعليمه،¹ وقد نشأ أيضا سعيدوني في فترة عرفت فيها الجزائر نمو الفكر الوطني التحرري الذي تبنته الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وجمعية العلماء المسلمين.²

يرجع زملاء وأصدقاء الباحث ناصر الدين سعيدوني نجاحاته في دراسته وأبحاثه ووصوله مكانة رفيعة في البحث العلمي على مساندة العائلة، فهو متزوج من امرأة متعلمة وأب لخمس أبناء، ثلاثة منهم في الطب وواحد في الهندسة المعمارية والآخر في المعلوماتية.³

المطلب الثاني: تعليمه:

كانت بداية تعليمه في مسقط رأسه بزاوية بن مرزوق، وفيها تلقى تعليمه الأول الذي انتصر على حفظ القرآن، وهي القاعدة الأساسية للقراءة والتعليم والتي دفعته أكثر للتطلع للمستقبل.⁴ ورغم موقعه الاجتماعي والأسري والظروف السائدة في نهاية الفترة الاستعمارية إلا أنه لم يتبع طريقة التعليم الرسمي الممهد لسبل النجاح المادي والاندماج المهني في المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية التي أوجدتها الواقع الاستعماري في الجزائر، بل بدأ دراسته الابتدائية في المنظومة التربوية التي أوجدتها جمعية العلماء المسلمين⁵ المعروفة بالتعليم الحر.⁶ وقد قضى بهذه المرحلة مدة 3 سنوات، لكن الظروف دفعت أسرته بالتنقل إلى مدينة قسنطينة عام 1951م، فسجل بمدرسة التربية والتعليم قصد مواصلة تعليمه الابتدائي وتحصل لأول مرة على شهادة من تلك المدرسة سنة 1955م، وبذلك واصل تعليمه بتشجيع من أسرته وخاصة والده.

¹ ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 40، 41.

² بوضرساية بوعزة، رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007م، ص 203.

³ عمار بوحوش، "الأستاذ سعيدوني كما عرفته"، في: المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، تنسيق وتقديم: ودان بوغفالة، الجزائر، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، جامعة معسكر، 2014م، ص 73.

⁴ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 204.

⁵ جمعية العلماء المسلمين تأسست في 05 ماي 1931م وتعتبر حركة ذات قاعدة شعبية لا مثيل لها في تاريخ الجزائر تهدف إلى حماية التراث الوطني من الذوبان في الحضارة الأوروبية وبعث الروح الوطنية في النفوس ... الخ، انظر: (عمار بوحوش، التاريخ السياسي....، المرجع السابق، ص 244).

⁶ ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 41.

باشر دراسته الثانوية في نفس المدينة بمعهد الحميد بن باديس والكلية الكتانية، كما كانت له تجربة تدريس قصيرة في مدينتي عنابة وبجاية.¹

وبعدها كان انتقاله إلى مدينة الجزائر تحولا في حياته الشخصية وذلك لتزامنهما مع السنوات الأولى للاستقلال، فنجح في امتحان دخول الجامعة وبذلك حقق طموحه العلمي والعملي فنال أول شهاداته الجامعية وتأكد فيها توجهه إلى تخصص تاريخ² وحاز على شهادة الكفاءة في التاريخ والجغرافيا من معهد الدراسات العربية بجامعة الجزائر عام 1966م محرزا الرتبة الأولى في الدفعة. بعدها انتقل إلى الدراسة المتخصصة فاختار التاريخ ميدانا لتعليمه العالي، فتحصل على شهادة الليسانس في التاريخ من كلية الآداب بجامعة الجزائر في عام 1969³، ثم تحصل على شهادة الليسانس في الجغرافيا من نفس الكلية بتقدير ممتاز في سنة 1971م، وقد استطاع أن يبلور شخصيته علميا، وبدأت تفتح أمامه أبواب التدريس الجامعي⁴، وبعد السنة المذكورة بخمس سنوات توجهت دراسته بالحصول على شهادة دكتوراه الطور الثالث في التاريخ الحديث والمعاصر عام 1974م بتقدير ممتاز، وبعد ذلك تحصل على منحة دراسية سمحت له بالتسجيل في إحدى الجامعات الفرنسية واختار جامعة أكس أن بروفانس⁵ و ناقش رسالة دكتوراه في هذه الجامعة في ماي 1988م⁶، واكتسب بعد ذلك سمعة دولية وتجاوز اسمه الحدود القطر الجزائري فاتسعت تجربته التعليمية والأكاديمية والبحثية إلى البلاد العربية والغربية إذ عمل أستاذا بجامعة آل البيت بالفرق (الأردن) في 1996م 1998م، وبعدها عمل في جامعة الكويت 2001م و2011م وبعد ذلك امتدت تجربته إلى الشرق العربي وإلى الغرب الأوروبي بمشاركته في مشاريع بحث دولية.

وبعد عودته إلى الجزائر قام بأداء العديد من المهام الإدارية والعلمية خلال مساره الأكاديمي مثل: عمل كرئيس لدائرة التاريخ بدائرة العلوم الاجتماعية بجامعة الجزائر 1979م و1981م ثم مديرا بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر 1979م و1981م ثم مديرا بمعهد التاريخ بجامعة الجزائر 1984م و1988م.

¹ كانت الثورة الجزائرية آنذاك في شهورها الأخيرة وبدأت بواد الاستقلال بالظهور، للمزيد أنظر: معاوية سعيدوني، مرجع سابق، ص 41.

² ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 42.

³ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 207.

⁴ ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 43.

⁵ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 208.

⁶ ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 47.

وعمل كمشرف على مجلة الدراسات التاريخية لمعهد التاريخ لفترة طويلة ومعايير جزائرية، وبلغت 12 عدد من 1986م إلى 1999م، ثم تولى رئاسة هيئة تحرير مجلة الإنسانيات لكلية العلوم الإنسانية بجامعة الجزائر من 2001م إلى 2002م.

واتخذت الكتابة التاريخية للأستاذ ناصر الدين سعيدوني بالتدريج منحاً موسوعياً وذلك لغزارة إنتاجه العلمي.¹

المطلب الثالث: شهادات وتقديرات المعاصرين والمؤرخين في حقه:

لا شك أن المتتبع لمسار الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني يعرف أن قلمه لم يتوقف عن الكتابة منذ أربعين سنة وأصدر عددا لا يكاد يحصى من المقالات والدراسات، وهذا ما يشهد به من حوله من زملاء وطلبة وإداريين وهذا ما سنحاول استعراضه في أهم الانطباعات والشهادات التي قيلت في حقه.

1 - شهادة عمار بوحوش:

يصرح الأستاذ الباحث عمار بوحوش أن من لا يعرف الأستاذ ناصر الدين سعيدوني فهو لا يعرف تاريخ الخلافة العثمانية، فقد اشتهر بكتاباته الشيقة عن العثمانيين و عن دورهم في الجزائر سلبا و إيجابا ، كانت بداية تعرفها عندما كان الأستاذ عمار بوحوش بصدد جمع المعلومات عن الجزائر في الفترة العثمانية بقصد الشروع في إعداد الفصول الأولى لكتابه " التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962م " الذي نشرته دار الغرب الإسلامي ببيروت سنة 1977م، وصادف أن قام الأستاذ ناصر الدين سعيدوني بتقديم كتابه للقراء في طبعته الأولى عندما كانا أستاذين في جامعة آل البيت الأردن، حيث تعمقت علاقة الأستاذين غداة قيامهم بالتدريس معا بالأردن.²

وقد لاحظ الأستاذ عمار بوحوش أن الأستاذ ناصر الدين سعيدوني كان يعمل المستحيل المساعدة الطلبة على التخرج والحصول على شهاداتهم العلمية، فكانت له شعبية كبيرة في أواسط الطلبة، وحتى بعد تقاعده منذ سنوات حضني بالاحترام والتقدير في الأواسط العلمية العربية والدولية.³

¹ ودان بوغفالة، المرجع السابق، ص ص 52-55.

² عمار بوحوش الأستاذ سعيدوني كما عرفته، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات، المرجع السابق، ص ص 67، 68.

³ نفسه، ص 74.

2 - شهادة د. مولود عويمر:

إن الدكتور ناصر الدين سعيدوني هو حقا أهل لكل تقدير وعرفان، وأن أعماله هي أيضا جديرة بان تنال مكانة مرموقة في مكتبات الجامعات الجزائرية والعربية والعالمية.

تميز في أداء واجبه فرغم مرور ثلاثين عام إلا أن الأستاذ مولود عويمر¹ لا يزال يتذكر كيف كان الأستاذ ناصر الدين سعيدوني يصول ويجول على خشبة المدرج وهو يلقي محاضراته في وحدة منهجية التاريخ بصوته الجوهري وأسلوبه الممتع فكان يعلم معنى التواضع ويشجع على النقد ويحث على الاجتهاد ويدفع نحو التعاون المثمر.²

3 - شهادة د. زكية زهرة رحمها الله:

تعرفت الأستاذة زكية زهرة رحمها الله³ على الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في بداية الثمانينات حيث كان يطبق في وحدة الجزائر في العهد العثماني بمعهد التاريخ الجزائر كان جل الطلبة يرغبون في حضور هذا التطبيق لما فيه من حيوية ومعلومات جديدة وقيمة، فكان الجميع يحترمه احتراما كبيرا.

إن السنوات التي جمعتها بالأستاذ ناصر الدين سعيدوني تفوق 34 سنة، فقد أشرف على رسالتها في الماجستير وكان من الأشخاص التي شجعتها في ميدان الدراسات في موضوع الوقف وأشرف بعضويته في لجنة مناقشة الدكتوراه بفرنسا.⁴

شاركت مع الأستاذ ناصر الدين سعيدوني في عدة ملتقيات دولية في الجزائر، تونس وفرنسا وغيرها فكان دائما ذلك العالم المتخلق بأخلاق العلماء، وذكرت الأستاذة زهرة زكية رحمها الله في قولها: "... لو سألتهموني عن أهم سمات الأستاذ ناصر الدين سعيدوني أستطيع القول إن أهم سمة فيه تواضع العلماء ...".¹

¹ أستاذ وباحث جزائري في التاريخ المعاصر، حاز على شهادة الدكتوراه من جامعة باريس العديدة من البحوث والمؤلفات العلمية في تاريخ الفكر والعلماء والحركات الإصلاحية في الجزائر، انظر الملحق رقم 01 ص 77.

² مولود عويمر، ذكرياتي عن أستاذي الدكتور ناصر الدين سعيدوني، مجلة البصائر، ع 355، الجزائر، 26 نوفمبر 2017، ص 9.

³ تحصلت على شهادة ماجستير بعنوان التنافس الفرنسي الانجليزي في الجزائر وموقف الباب العالي منه ورسالة دكتوراه مؤسسة سبل الخيرات المشرفة على المساجد الحنفية بمدينة الجزائر 1700-1830م للمزيد أنظر: ناصر الدين سعيدوني، في ذكرى وفاة الأستاذة د. زكية زهرة، مجلة الشعب، ع 1، جامعة بوزريعة، الجزائر، 27، 02، 2016.

⁴ زهرة زكية، الأستاذ ناصر الدين سعيدوني العالم المتواضع، رائد الدراسات العثمانية، مرجع سابق، ص ص 87، 88.

4- شهادة الأستاذ حميد مرزوق:

اهتمت دار البصائر الجديدة بنشر وتوزيع كل ما كتبه الباحث الجزائري ناصر الدين سعيدوني، فكان لنا حديث مع نائب مدير دار البصائر الجديدة الأستاذ حميد مرزوق عند زيارتنا للمطبعة من أجل اقتناء كتب الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، والذي تحمس كثيرا عنده حديثه عنه، يقول: "... إن المتوثب للحديث عن الأستاذ ناصر الدين سعيدوني لا بد أن يرى فيه الأستاذ والمؤرخ والمفكر والإنسان كلاً واحداً، شارك الجزائريين جهادهم الإصلاحي والثوري ثم حمل معهم هم البناء والتطور، زار بلدان العالم على اختلافها واختلاف ثقافتها ثم عاد إلى وطنه فخوراً بأصالته وثقافته متمسكاً بكل منهما، وفي ختام كلامه على الأستاذ ناصر الدين الذي لا ينتهي يقول: "... ولو لم يكن لنا في مهنة النشر إلا شرف التعرف عليه وأمثاله لكفانا".²

5 - شهادة د. محمد عدنان البخيت:

التحق كل من الأستاذ ناصر الدين والأستاذ عمار بوحوش والأستاذ أبو القاسم سعد الله بجامعة آل البيت كمدرسين، حيث أخذ الدكتور محمد عدنان البخيت³ بدعوة الدكتور ناصر الدين سعيدوني للتدريس، فأصبح هؤلاء الثلاثة المرموقين بالجامعة وهذا ما أكده د. محمد عدنان عندما استقبل الرئيس ليامين زروال سنة 1997م أن الجامعة تعترف بوجود 03 أساتذة جزائريين بها.⁴

المبحث الثاني: إنتاجه العلمي:

المطلب الأول: الكتب:

يُعد البروفيسور ناصر الدين سعيدوني قامة تاريخية فذة، بدأت ملامح إنتاجه الغزير تتبلور عقب نيّله دكتوراه المرحلة الثالثة، ثم دكتوراه الدولة من جامعة "إكس آن بروفانس" بفرنسا. ومع تقلد درجة الأستاذية

¹ زهرة زكية، المرجع السابق، ص 89.

² أسماء حوتي وحكيمة مدماغ، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني وإسهاماته في كتابة التاريخ الحديث مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018-2019م، ص 19.

³ رئيس جامعة آل البيت - الأردن.

⁴ عمار بوحوش، الأستاذ ناصر الدين سعيدوني، مرجع سابق، ص 69.

بالجامعات الوطنية والدولية، تفرغ تماماً لمشروعه العلمي، مكرساً وقته للكتابة والبحث برؤية رصينة ومنهجية دقيقة تعتمد المراجعة المستمرة. ومن ثمار عطائه المعرفي:¹

الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني (1791-1830م): يمثل هذا العمل الترجمة العربية لأطروحة دكتوراه ضخمة كتبت باللغة الفرنسية، نوقشت بجامعة "إكس آن بروفانس" عام 1988م تحت إشراف الأستاذ روبير مانتزان، وصدرت عن دار البصائر عام 2013م. استعرض فيها المؤلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للإقليم المركزي عبر ثلاثة أقسام؛ تناول الأول الوسط الطبيعي والبشري، بينما ركز الثاني على النشاط الاقتصادي، وحُصص الثالث للحياة الاجتماعية والصحية في أرياف دار السلطان.²

النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م): وهي الدراسة الأكاديمية التي نال بها الباحث شهادة دكتوراه المرحلة الثالثة، مسلطاً الضوء على التنظيمات المالية في تلك الحقبة.³

قانون أسواق مدينة الجزائر (1107-1117هـ / 1695-1705م) المتولي السوق عبد الله شويهد،⁴ هذا الكتاب مخطوط قام المؤلف بتحقيقه، حيث يستعرض بدقة صلاحيات المحتسب، وأنماط التبادل التجاري، والمنظومة الجبائية والضرائبية التي حكمت النشاط الاقتصادي في الجزائر العثمانية.⁵

ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني: يضم الكتاب مجموعة من الأبحاث العلمية الدقيقة التي عالجت قضايا تاريخية متنوعة، ونُشرت سابقاً في مجلات متخصصة قبل أن يجمعها المؤلف في هذا المؤلف المتكامل.⁶

¹ ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 50.

² ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني (1791-1830م)، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م، ص ص 11-12.

³ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، ط1، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979م، ص 8.

⁴ عبد الله بن محمد الشويهد: ينحدر من إحدى العائلات الغنية ذات النفوذ والمال والمكانة الاجتماعية المتميزة لمدينة الجزائر أثناء الفترة العثمانية وعائلته تولت أعمال التجارة وبعضهم أمين أمناء السوق. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني، قانون أسواق مدينة الجزائر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص15).

⁵ المرجع نفسه، ص ص 32-33.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية، المرجع السابق، ص 718.

دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر: هذا الكتاب هو عبارة عن بحوث حول أحداث تاريخية لها صلة بالأندلس وتطرق فيه للحضور والتأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر بما يؤكد وحدة المغرب الإسلامي وتواصل أقطاره قبل ضياع الأندلس.¹

الملكية والجباية: ينطلق الكتاب من كون الملكية والضرائب ركيزتين في تشكيل المجتمعات، حيث يحلل أنماط ملكية الأراضي في المغرب العربي والجزائر أواخر العهد العثماني والعوامل المؤثرة فيها.²

الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى القرن 19م: يشتمل على ثماني دراسات حول الوقف، حيث يبدأ بالتعريف بوثائق الوقف وأهميتها، ثم ينتقل لتحليل جهازها الإداري ودورها الحيوي في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، مع التركيز على أوقاف الحرمين الشريفين والأندلسيين.³

الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12-13هـ / 18-19م: يوثق هذا العمل فعاليات ندوة علمية أقيمت بالجزائر عام 2001م، تناولت الوقف باعتباره عاملا اجتماعيا واقتصاديا وواقعا روحيا وثقافيا، وركزت الدراسة على التعريف بمصادر الوقف الخاص والوقف في إطاره العام والتعامل مع ظاهرة الوقف من خلال النظرة المعاصرة وطرح مسألة الوقف في المدن وأقاليم جزائرية أخرى...⁴

عصر الأمير عبد القادر: قدم فيه الباحث مقاربة تجديدية في تحليل أبعاد شخصية الأمير، متجاوزاً الطرح التقليدي الذي يحصر الشخصية في إطار "البطل" إلى آفاق تحليلية أوسع.⁵

القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط للحاج أحمد بن عبد الرحمان الشقراني: ⁶هو تحقيق لمخطوط تاريخي هام يرصد أوضاع الغرب الجزائري في القرن 19م، متناولاً أحداثاً متعددة ومتفرقة كأصداء ثورة

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية ومظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص 09.

² ناصر الدين سعيدوني، الملكية والجباية، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص 249-251.

³ ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى القرن 19م، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص 6-7.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12-13هـ / 18-19م، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص 210-212.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، عصر الأمير عبد القادر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص 13.

⁶ أحمد بن عبد الرحمان الشقراني: ينسب إلى قبيلة بني شقران التي تقطن المنطقة بين مستغانم وغريس وعاشر فترة من حياته بمدينة معسكر (النصف الثاني من ق 13هـ / 19م) وقد تأثر بالأحداث التي شهدتها البلاد الجزائرية في تلك الفترة. أنظر: (ناصر الدين سعيدوني، القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص 95).

بوعمامة، ومقاومة الأمير عبد القادر، فضلاً عن رصد المجاعات والأزمات الصحية، وتحدث عن يوسف بن تاشفين، ودولة بن مرين والاستيلاء الإسباني على وهران.. إلخ.¹

الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي: دراسة مستندة إلى وثائق أرشيفية وتقارير ومذكرات ومراسلات ذات قيمة تفيد الباحثين في التاريخ الجزائري أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، تتناول التنظيم السياسي والإداري والواقع الاقتصادي والاجتماعي، حيث يعرض فيه حكم صالح باي وولايته وتعامله مع أعيان قسنطينة ونهاية صالح باي، وتناول أيضا تركة الحاج أحمد باي وتقارير الرحالة الفرنسيين... إلخ.²

رحلة العالم الألماني ج أوها بنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس 1732م: يقدم الكتاب صورة عن الجزائر من منظور عالم ورحالة بعيد عن الفئة الجزائرية، حيث قسمه سعيدوني إلى رسائل تصف الرحلة من ألمانيا وصولاً إلى الجزائر وتونس، موثقاً فيها تقاليد السكان ومشاهداته الميدانية.³

مدينة الجزائر من خلال تقاليد وأوصاف الرحالة والجغرافيين والمؤرخين: يبرز هذا العنوان اهتمام المؤلف باستنطاق المخطوطات وأدب الرحلات، لاستخلاص المادة التاريخية وطرح إشكاليات حقيقية تخدم البحث العلمي.⁴

في الهوية والانتماء الحضاري: يطرح قضايا جوهرية حول تشكل الشخصية الجزائرية، متناولاً أحوال بلاد المغرب قبل الفتح، وانتشار الإسلام، وواقع اللغات، ودور الزوايا، والمسألة البربرية وغيرها.⁵

الجزائر منطلقات وآفاق مقاربات للواقع الجزائري من خلال مفاهيم تاريخية: يسعى المؤلف من خلاله لتقديم قراءة موضوعية للواقع الجزائري بعيداً عن المغالطات؛ حيث حلل في فصوله الاستعمار الأوروبي، والثورة

¹ ناصر الدين سعيدوني، القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، مرجع سابق، ص ص 95-96.

² ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، ط2، البصائر الجديدة، 2013م، ص ص 7-9.

³ ناصر الدين سعيدوني، رحلة العالم الألماني ج أوها بنسترايت، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص ص 12-16.

⁴ ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص 63.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، في الهوية والانتماء الحضاري، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص 345-347.

التحريرية، وصولاً إلى القضايا العربية والإسلامية، كما كشف المؤلف في الفصل الأخير عن حزنه وتأثره لما آل إليه حال رجال الجزائر الذين ساهموا في خدمة وطنهم.¹

في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري: يعرض تجربة المؤلف وتفاعله مع محيطه الثقافي، متجاوزاً الإطار المحلي ليشمل اهتماماته بتاريخ المشرق العربي والغرب الأوروبي.²

الاستيطان اليهودي في فلسطين مراحل ومصاعبه: ترجمة لأطروحة جامعية تعود لثلاثينيات القرن الماضي، تفكك أبعاد المشروع الصهيوني في فلسطين وآليات الاستيطان والهجرة في مواجهة المقاومة الفلسطينية.³

أساسيات منهجية التاريخ: مرجع علمي يفيد الطالب والباحث، يتناول علم التاريخ والعلوم المساعدة، مع شرح دقيق لمبادئ البحث والتعامل مع النصوص التاريخية.⁴

تطور الكتابات التاريخية من جهد فردي إلى مفهوم حضاري: دراسة شاملة ترصد مسارات التدوين التاريخي منذ العصور القديمة، مقدمة قراءة موسوعية لتطور هذا الفن عبر مختلف الحضارات.⁵

في الشأن الخلدوني: خصصه المؤلف لدراسة المقاربة المنهجية لابن خلدون مقارنة بمؤرخي النهضة الأوروبية، مع تتبع مسيرته الفكرية والحياتية في المشرق والمغرب.⁶

من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي تراجم ومؤرخين ورحالة وجغرافيين: معجم تعريف يضم قرابة 79 ترجمة للشخصيات التي ساهمت في صياغة التاريخ والجغرافيا في منطقة الغرب الإسلامي، مع توثيق المصادر المعتمدة.⁷

¹ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص 7-11.

² ناصر الدين سعيدوني، في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص 13.

³ هاينز فيشر، الاستيطان اليهودي في فلسطين مراحل ومصاعبه، ترجمة: ناصر الدين سعيدوني والدكتور معاوية سعيدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص 10-12.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، أساسيات منهجية التاريخ، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م، ص ص 379-383.

⁵ ودان بوغفالة: مرجع سابق، ص 65.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، في الشأن الخلدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص ص 5-6.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص 13.

كتاب الكشف: دراسة إحصائية وتقييمية للإسهام المعرفي المغاربي في مجالات العلوم الإنسانية المتنوعة حتى القرن العشرين.¹

الجزائر في العهد العثماني: دراسة جامعة تتناول التاريخ السياسي والعسكري من جهة، والواقع الاقتصادي والاجتماعي من جهة أخرى، منذ فترة التوسع الإسباني إلى الالتحاق بالدولة العثمانية.²

ولايات المغرب العثمانية: يتضمن أربعة مباحث تبحث في علاقة العثمانيين بالقوى المحلية، وتفاصيل الحياة الاقتصادية والاجتماعية والروحية في ولايات المغرب.³

دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني: تركز فصوله على الدراسات المحلية المحددة زماناً ومكاناً، متناولاً المنهجية، والتاريخ السياسي والاجتماعي، ووثائق تخص بايلك قسنطينة.⁴

دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة: ينقسم إلى ستة فصول تعالج المنهجية، وأهمية الوثائق والرحلات، والتاريخ الاجتماعي، وصولاً إلى القضايا العربية المعاصرة.⁵

الجزائر في التاريخ العهد العثماني: عمل مشترك يتناول فيه سعيدوني الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، بينما خصصه الشيخ المهدي بوعبدلي للحياة الثقافية ومواقف العلماء الجزائريين.⁶

L'Algérois Rural à la fin de l'epoque ottoman de (1791- 1830) :

يتناول هذا المؤلف بالفرنسية الجوانب الاقتصادية والاجتماعية لدار السلطان خلال الفترة الأخيرة من العهد العثماني (1791-1830م) فنجد القسم الأول يتناول الوسط الطبيعي والوضع البشري والقسم الثاني يتعرض للنشاط الاقتصادي بالإقليم التركي، أما القسم الثالث خصص الحياة الاقتصادية لأرياف دار السلطان.¹

¹ ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 65.

² ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م، ص ص 5-7.

³ ناصر الدين سعيدوني، ولايات المغرب العثمانية، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م، ص ص 207-209.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص ص 356-357.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م، ص ص 313-314.

⁶ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 245.

Propriété et fiscalite الملكية الجبائية :

يبحث في خمسة فصول قضايا ملكية الأرض في الجزائر العثمانية، ووضع الأرياف، ونظام الضرائب الفلاحية (الأراضي الميرية).²

Le waqf en algerie a l'époque ottomane³ الوقف في الجزائر في العهد العثماني :

يتضمن سبعة فصول تحليل جهاز إدارة الأوقاف وواقعها ودورها الحضاري في مدينة الجزائر وغيرها، وهو مرجع هام للباحثين.

المطلب الثاني: مقالات وبحوث وأعمال أخرى:

- الحياة الاقتصادية بعناية أثناء العهد العثماني، مجلة الأصالة، الجزائر.
- الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادي والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي، مجلة دراسات تاريخية عدد 05، دمشق، 1981م.
- أوقاف الأندلسيين بالجزائر من خلال وثائق الأرشيف الجزائري أعمال الندوة الثانية للجنة العالمية للدراسات الموريسكية، تونس، 1983م.
- الحصار البحري الفرنسي على السواحل الجزائرية 1827-1830م المجلة التاريخية المغربية، عدد 5، 1976م.
- ثلاث رسائل تتعلق بأوضاع الجزائر قبل الاحتلال الفرنسي، مجلة التاريخ، عدد 7، الجزائر، 1979م.
- الجالية الأندلسية بالجزائر مساهمتها العمرانية ونشاطها الاقتصادي ووضعها الاجتماعي، مجلة أوراق المعهد الإنساني العربي للثقافة 1981م، العدد 04.

¹ Nacerddine Saidouni : l'algérois Rural à la fin de l'époque ottomane de (1791-1830), el bassair el djadida, Algerie, 2012, p583.

² Nacerddine Saidouni : propriété et fiscalité, el bassair el djadida, Algerie, 2012, p 179.

³ Nacerddine Saidouni : le waqf en algerie à l'époque ottomane, el bassair el djadida, Algerie, 2013, p p 6-7.

- أوضاع أراضي الميري ببلاد الشام أثناء العهد العثماني، مجلة العلوم الاجتماعية الجزائرية 1981م " بانور أما"، العدد 6.
- ليبيا كما وصفها مؤرخ معاصر لابن غلبون، مجلة البحوث التاريخية، السنة الرابعة، العدد الأول، طرابلس، 1982م.
- نظرة في البعد التاريخي للثورة الجزائرية، حوليات جامعة الجزائر، العدد 1، الجزائر، 1987م.
- وضعية الأراضي في شمال إفريقيا في العهد العثماني، بحث أجازه ونشره المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة البيت الأردن، عمان، 1989م.
- المعاهد الإسبانية الجزائرية 1791م، مجلة الدراسات التاريخية معهد التاريخ جامعة الجزائر، 1993م، العدد 1.7.
- وضعية المراكز الإقليمية بالجزائر، نموذج حصن القالة، المجلة التاريخية العربية للدراسات العثمانية، عدد 109، زغوان، تونس، 1994م.
- الأوقاف العقارية حول مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني منشورات المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية، إستانبول، 1994م.
- صور من الهجرة الأندلسية إلى الجزائر المجلة العربية التي تصدرها المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم (الألييسكو)، عدد شهر سبتمبر، تونس، 1994م.
- المعاهد البرتغالية الجزائرية 1813م، مجلة الندوة الصادرة من الجامعة الأردنية، عدد 02، عمان، الأردن، 1997م.
- بحث باللغة الفرنسية المورسيكيون بمقاطعة الجزائر دار سلطان أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر المنشورات العلمية لدائرة الثقافة، جامعة برشلونة (إسبانيا) 1994م.
- بحث باللغة الفرنسية: مؤثر الحياة الريفية بالجزائر، الأحوال الزراعية بمنطقة الجزائر 1791-1830م، منشورات المعهد الفرنسي للدراسات الأناضولية، أنقرة، 1994م.

¹ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص ص 219-221.

- بحث باللغة الفرنسية: الأرشيفات الجزائرية المتعلقة بالوقف واستعمالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر العثمانية، جامعة اكس بروفانس منشورات تورسيكا مجلة 08، باريس، 1995م.
- حصن المرسى الكبير من رباط إسلامي إلى حصن إسباني إلى محطة عثمانية، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات عدد 10-11، زغوان، تونس، 1996م.
- الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث جامعة آل البيت، الأردن، 30-31 أبريل 1997م.
- التوجب المعادي للعروبة والإسلام في السياسة الفرنسية بالجزائر 1962م، مجلة الندوة، الصادرة عن الجامعة الجزائرية، العدد الأول، الأردن، عمان، 1997م، المجلة الثامن.¹
- الضرائب الزراعية بالجزائر في العهد العثماني، نموذج دار السلطان وبايلك التيطري 1750-1830م، مجلة المنار، جامعة آل البيت المفرق المجلد الثالث العدد الأول، الأردن، عمان، مارس 1998م.
- وثائق الأوقاف بالأرشيف الجزائر وإمكانية استغلالها في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للجزائر، المجلة التاريخية المغاربية عدد 93-94 نغوان، تونس، 1999م تعامل الغرب الأوروبي مع التراث العربي الإسلامي، حوليات جامعة الجزائر، عدد 12، الجزائر، 1999م.²
- المصادر المحلية لدراسة تاريخ مدينة الجزائر في العهد العثماني بحث قدم في الندوة التأسيسية لدراسة مصادر تاريخ العرب الحديث، جامعة آل البيت، 30-31 أبريل 1997م.
- الشبكة الدفاعية العثمانية حول بلاد القبائل الجزائر، نشر الكتاب التكريمي للأستاذ أندري ريمون مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات، زغوان، تونس، 2004م.³
- شبكة المواصلات بالجزائر أثناء العهد العثماني المجلة التاريخية المغربية للدراسات العثمانية، عدد 21، زغوان تونس 2000م

¹ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 224.

² المرجع نفسه، ص 225.

³ ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 116.

-المدرسة التاريخية الأوروبية في القرن السادس عشر مجلة الدراسات الإنسانية كلية العلوم الإنسانية جامعة الجزائر، العدد 1، الجزائر، 2001م.

-دور الزوايا التربوي والتعليمي في الجزائر العثمانية نموذج بلاد القبائل، بحوث تاريخ وحضارة الدولة العثمانية، مركز أبحاث التاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باسطنبول، 2000م.

- بحث باللغة الفرنسية: روابط الجزائر العثمانية بالأماكن الإسلامية المقدسة من خلال دور مؤسسة أوقاف الحرمين الشريفين مركز روبر شومون الجامعي للأبحاث المتميزة الجامعة الأوروبية، إيطاليا فلورنسا، 2001م.

- رواد المدرسة التاريخية الأوروبية في القرن السادس عشر (فاللا غيشيار، رني، ميكيافيلي)، مجلة الدراسات الإنسانية كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر السنة الثانية، العدد 02، الجزائر، 2002م.¹

- وضعية الأراضي في شمال إفريقيا في العهد العثماني، بحث أجازه المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، المؤسسة "آل البيت" عمان، الأردن ونشره في أعمال المجمع كتاب الإدارة المالية والإسلام، عمان، 1989م.²

لم يقتصر العطاء المعرفي للدكتور ناصر الدين سعيدوني على مؤلفاته الفردية، بل امتد ليشمل حضوراً فاعلاً وبصمة جليلة في العديد من المؤتمرات والندوات العلمية. وتعكس مشاركاته الغزيرة في هذه اللقاءات الأكاديمية التزامه بنشر المعرفة التاريخية وتطوير البحث العلمي، ومن أبرز أعماله الموثقة ضمن تلك الندوات والمؤتمرات ما يلي:

- ندوة وثائق تاريخ العرب الحديث "ملتقى الدراسات العليا" جامعة عين الشمس 7-12 ماي 1977م: نظرة الوثائق العثمانية بالجزائر ومكانتها في تاريخ الجزائر الحديث، مجلة الدراسات التاريخية، العدد 5 الجزائر، 1977م.

-محاضرة بنادي المعلمية بالجزائر: من أجل مقارنة جديدة 15 مارس 1981م، نظرة في التاريخ الاقتصادي للجزائر في العهد العثماني نشر في العدد الثالث، مجلة سيرتا، قسنطينة، 1980م.

¹ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص 226.

² ودان بوغفالة، مرجع سابق، ص 112.

-المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام (فلسطين) يهود الجزائر وموقفهم من الحركة الصهيونية، الجامعة الأردنية عمان، 2419 أبريل 1980م، نشر ضمن أعمال المؤتمر الدولي الثالث لتاريخ بلاد الشام، المجلد الثالث " تاريخ فلسطين الجامعة الأردنية، 1983م.

- مهرجان الشهيد عمر المختار، صدى كفاح عمر المختار في الجزائر جامعة قار يوسن جابن غازي

10-16 نوفمبر 1979م، مجلة الثقافة العدد 58 الجزائر 1980م.

-ملتقى قسنطينة عبر العصور، صالح باي ومكانته في تاريخ قسنطينة المجلس الشعبي البلدي لمدينة قسنطينة، ما بين 1 و5 مارس 1974م... إلخ.¹

-الملتقى الوطني حول التراث وقضايا العمران، قصر الثقافة 14-16 ماي 1996م من أجل دائرة معارف جزائرية، نشر ملخص مقاضب من الفرنسية في مجلة كراسات مدرسة الهندسة المعمارية والتعمير بالجزائر، العددان 5-6، الجزائر، أكتوبر 1996م.

-ندوة حول الاستشراق بجامعة آل البيت الاردن 28-10-1997 نظرة في قضية الاستشراق نشرت خطوطه الأساسية في ملف الاستشراق شهادات وتجارب مجلة البيان، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد الأول، عدد 4، 1998م.

-ملتقى قسم التاريخ بجامعة آل البيت، الأردن 18-3-1997م مسألة السيادة الجزائرية في العهد العثماني بالجزائر نشرت في كتاب الجزائر منطلقات وآفاق بيروت، دار الغرب الاسلامي.

-اليومين الدراسيين المعهد علم الاجتماع، جامعة الجزائر، حول إشكالية العقار الزراعي في الجزائر، 17-18 ماي 1999م: نظرة حول أصناف الملكية وطرق استغلال الأرض في الجزائر (العهد العثماني).

-ملتقى الدراسات العليا، قسم التاريخ (جامعة الجزائر) جلسات 8 مارس، 7 أبريل 24,4 ماي 2 جوان 1999م ورقات في إشكالية البحث التاريخي نشرت في كتاب أساسيات منهجية التاريخ.²

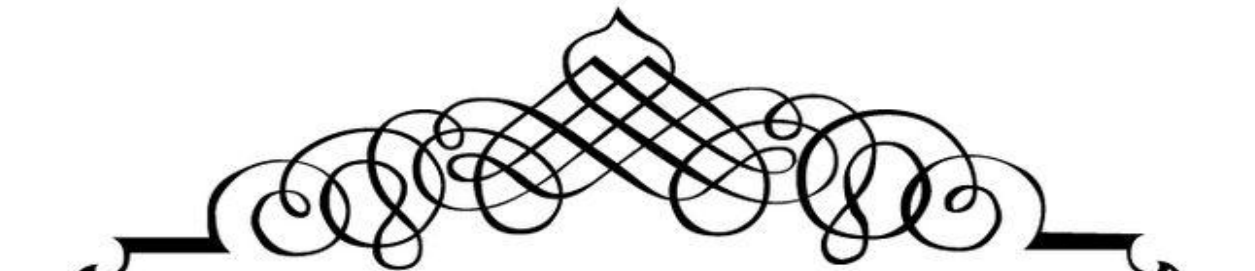
¹ بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص ص 227-229.

² بوضرساية بوعزة، مرجع سابق، ص ص 240-241.

كما يزخر المسار العلمي للدكتور ناصر الدين سعيدوني بفيض من الندوات والملتقيات التي يصعب حصرها، والتي تعكس مسيرة حافلة بالعطاء المتواصل والتفاعل المعرفي الذي لا ينقطع.

يتضح من خلال هذا الفصل أن ناصر الدين سعيدوني أسهم إسهامًا مهمًا في دراسة تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني، وسعى إلى إبراز قيمة هذه المرحلة والرد على التصورات التي تبنتها المدرسة الاستعمارية الفرنسية، والتي ركزت على العهدين الروماني والفرنسي، وقللت من أهمية الفترات الإسلامية في تاريخ الجزائر.

ولم يقتصر اهتمام سعيدوني على الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بل اتسع ليشمل مختلف مظاهر الحياة السياسية والثقافية والحضارية. فقد أَلَّفَ عددًا من الدراسات المتخصصة، وترجم بعض الرحلات العربية والفرنسية، كما تناول الإنتاج الثقافي في بلدان المغرب خلال العهد العثماني. ومن خلال هذا التنوع، حاول تقديم قراءة شاملة لتاريخ الجزائر، وإعادة الاعتبار إلى مراحلها الإسلامية باعتبارها جزءًا أساسيًا من تكوينها التاريخي والحضاري.



الفصل الثاني: النشاط الزراعي في الجزائر أثناء العهد

العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

المبحث الأول: أنواع الأراضي وكيفية استغلالها:

المطلب الأول: أراضي البايلك والأراضي الخاصة

المطلب الثاني: الملكية المشاعة

المطلب الثالث: أراضي الوقف والموات

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي وسائله ومعيقاته:

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي

المطلب الثاني: وسائل الإنتاج الزراعي ومعيقاته



شكّل النشاط الفلاحي العمود الفقري لاقتصاد الدولة الزيانية¹، واعتمد عليه معظم سكان الأرياف في معيشتهم²، وقد تنوعت الملكيات الزراعية سواء من حيث طبيعتها أو من حيث مساحتها. وقد برزت أراضي الإقطاع بشكل خاص، لارتباطها بسياسة السلاطين في استمالة القبائل والعشائر الموالية، إلى جانب وجود ملكيات فردية وجماعية، وأراضي الدولة والوقف والموات³، وهو ما انعكس على طبيعة الإنتاج الزراعي وتنوعه. إذ اهتم المجتمع الزياني بإنتاج الحبوب والبقول والخضر والفواكه، إلى جانب بعض المحاصيل الطبيعية التي لبّت حاجاته اليومية والموسمية. كما ارتبط النشاط الزراعي بتربية الحيوانات، كالحمير والبغال والخيول والأبقار، التي استُخدمت في الحرث والنقل والدرس، وأسهمت في دعم القطاع الزراعي خلال العهد الزياني⁴، غير أن هذا القطاع ظل مثقلاً بأعباء ضريبية متعددة أثرت في الفلاحين وأضعفت مردودهم⁵.

المبحث الأول: أنواع الملكية العقارية وكيفية استغلالها⁶

المطلب الأول: أراضي الدولة والملكيات الخاصة:

أولاً: أراضي الدولة:

يرى سعيدوني أن أراضي الدولة شكلت قطاعاً زراعياً محورياً في الحياة الاقتصادية للريف، وكانت تعرف بـ "أراضي المخزن" أو "البابليك"⁷، والتي تعود ملكيتها للدولة مباشرة ويحق للحكام التصرف فيها⁸، حيث يُشابه

¹ الدولة الزيانية: هي دولة بربرية قامت في الغرب المغرب الأوسط، تقع على شط التافنة الذي يصب في البحر المتوسط شرق الملوية، وعاصمتها تلمسان. ينظر: ابن الأحرر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تق وتحت: هاني سلامة، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2001، ص 38.

² لبنى بوقفة، الموارد المالية ومجالات إنفاقها في الدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2020م، ص 15.

³ محمد بعلي، الزراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ / 1235-1554م)، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة، 2020-2021م، ص 71.

⁴ نفسه، ص 233.

⁵ سهام دهان، النظام الضريبي للدولة الزيانية (633/1236-962/1554)، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018م، ص 172.

⁶ للمزيد ينظر للملحق رقم (02) ص 78.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)"، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة 318، الحولية 31، 1431هـ / 2010م، ص 16.

⁸ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.

إطارها القانوني الأراضي الخراجية المفتوحة عنوة والتي خضعت لإدارة بيت المال. غير أن تقلبات الأحداث والظروف المحيطة بتلك المرحلة حالت دون تطبيق الأحكام الفقهية المتعلقة بالأراضي الخراجية، مما آل بهذه الأراضي إلى الخضوع المباشر لسلطة الحكام وتوجيه الدولة.¹

ابتداءً من القرن السادس عشر إلى غاية القرن التاسع عشر أخذت أراضي الدولة في التوسع، وجرى ذلك عبر عدة طرق، فلم يقتصر الأمر على الشراء والمصادرة فحسب، بل امتد ليشمل الاستيلاء على أراضي الأهالي في حالات شغورها أو عقب تهجير سكانها قسرياً. كما أدت معاناتهم من العبء المالي ورفضهم دفع الجباية المخزنية، أو مناهضتهم لسلطة القياد ورجال الدولة، إلى تجريدهم من أراضيهم وضمها رسمياً للبايليك.²

ومثال ذلك ما وقع لقبيلتي بن عامر وفليتة بناحية وهران، أو كما جرى لقبيلتي الاحمال والسويد بسهول الشلف.³

يذكر سعيدوني أن مساحة أراضي البايلك سنة 1867م بلغت نحو 146.693 هكتاراً⁴، ويكشف هذا الرقم عن اتساع الملكية الزراعية التابعة للدولة وأهميتها في تمويل النشاط الاقتصادي.

كان استغلال هذه الأراضي قد يدار بشكل مباشر من طرف الحكام، الذين اعتمدوا في ذلك على فلاحين مستأجرين (الخماسية)⁵، أو عبر الاستعانة بقبائل الرعية (التويزة)⁶، كما هو الحال في بايلك دار السلطان ومنطقة الجزائر، ولقد خضعت هذه المزارع لمراقبة الإدارة المحلية وتحت إشراف الحاكم العسكري للمنطقة (آغا العرب)، وكانت منتجاتها الزراعية (حبوب، خضروات، بقوليات وألبان) إلى جانب الثروة الحيوانية تستخدم لتغطية احتياجات كبار الموظفين وتوفير الامدادات الغذائية اليومية لقراية 60 ألف نسمة من سكان العاصمة.⁷

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية، المرجع السابق، ص 54.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية...، المرجع السابق، ص 54.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830م)، المرجع السابق، ص 91.

⁵ الخماسية: نظام يتيح للفلاح العمل في الأراضي التابعة للدولة، حيث تؤمن له الأخيرة وسائل الإنتاج الأساسية (الأرض، المحارث، البذور، والحيوانات)، في حين يتقاضى الفلاح خمس الإنتاج المباشر لقاء عمله ورعايته للمحصول. (ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية والوقف والجباية الفترة الحديثة، المرجع السابق، ص 300)

⁶ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 52.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص 55.

عندما تعدّر الاستغلال المباشر، كان يمنح حق الانتفاع بهذه الأراضي للوجهاء وكبار الشخصيات والقبائل الخليفة، كما أتيح لعشائر المخزن استغلال أجزاء منها مقابل تقديم خدمات عسكرية وإدارية للدولة ودفع فريضة لا تتجاوز العشر.¹

كما لجأ الحكام إلى كراء أراضي الدولة لسكان القرى والدواوير المجاورة عبر نظام "الحكور"، بحيث يستغل الأهالي الأرض مقابل تسليم جزء محدد من المحصول يُقدر بـ 12 صاعاً من القمح ومثلها من الشعير عن كل جابدة²، وهو ما يعادل نحو نصف الإنتاج الإجمالي.³

ومن خلال هذا يتضح أن أراضي الدولة لم تكن مجرد أراضٍ زراعية تُستغل للإنتاج فقط، بل كانت أيضاً وسيلة مهمة في يد السلطة لتثبيت وجودها داخل الريف. فقد كانت الدولة تتصرف في هذه الأراضي بطرق مختلفة، تارةً تستغلها مباشرة، وتارةً تمنحها للوجهاء والقبائل أو تؤجرها للفلاحين. وهذا يدل على حرصها على الاستفادة منها في كل الحالات، كما يكشف في الوقت نفسه عن الوضع الصعب الذي كان يعيشه الفلاحون بسبب تبعيتهم للسلطة وتحملهم أعباءً مالية كبيرة. لذلك يمكن القول إن أراضي البايلك لعبت دوراً مهماً في الاقتصاد الريفي، وفي الوقت نفسه ساعدت على تقوية نفوذ الدولة في الأرياف.

ثانياً: الملكيات الخاصة:

وتعرف بأراضي الملك، وهي الأراضي التي كان يستغلها أصحابها بشكل مباشر⁴، حيث كان لهم كامل الحق في التصرف فيها بالبيع والهبة والإرث، أو استغلالها عن طريق العقود كالمزارعة والمساقاة والمغارسة وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية. ولا يترتب على أصحاب هذه الأراضي تجاه السلطة سوى فريضة العشر والزكاة.

يرى ناصر الدين سعيدوني أن الملكيات الخاصة كانت تنقسم إلى ملكيات قريبة من المدن وملكيات واقعة بالمناطق الجبلية وبعض السهول الداخلية⁵، حيث تمتاز الأولى بإقبال الحضر وموظفي الدولة على تملكها، كما هو

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 52.

² الجابدة: هي وحدة قياس المساحة الزراعية وهي تختلف من منطقة لأخرى. أنظر: (صالح حيمر: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 - 1930 م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013-2014 م)، ص 31).

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص 56.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 15.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص 48.

الحال مع الملكيات القريبة من مدن الجزائر وقسنطينة ووهران، والتي آلت ملكيتها إلى بعض الأتراك والكرغلة والحضر¹، وقد كانت هذه الملكيات تستغل في الغالب بواسطة المستأجرين، الذين وجهوا نشاطهم الفلاحي نحو توفير الخضر والفواكه والحبوب التي كانت من متطلبات سكان المدن.²

أما الملكيات الخاصة بالأقاليم الريفية فقد اتخذت من المناطق الجبلية مجالاً رئيسياً لها، بحيث تخضع في استغلالها إلى التنظيم القبلي والعادات الموروثة³، وتتجسد هذه الظاهرة في بعض مناطق شمال قسنطينة والأوراس وجرجرة والتيبيري وبني مناصرة والونشريس وطرارة وغيرها، وفي الغالب وبفضل توفر المياه في أودية هذه المناطق، استغلت في إنتاج الخضر والفواكه.⁴

ويشير سعيدوني إلى أن الملكيات الخاصة خاصة الريفية منها، كانت صغيرة المساحة ومتركزة في الجهات كثيفة السكان. ومع أواخر العهد العثماني، تفتت هذه الملكيات إلى قطع متناثرة بفعل الإرث وعمليات البيع والشراء، كما عانت من عدم الاستقرار بسبب تعرضها للمصادرة من الحكام خاصة الواقعة قرب المدن، مما دفع أصحابها للجوء إلى تحويلها إلى أوقاف أهلية لحمايتها من استبداد ذوي النفوذ والسلطة.⁵

وقد اتسعت رقعة الملكيات الخاصة إلى خمس مراحل من مدينة قسنطينة، حيث احتوت على 11.250 هكتاراً، استُغل منها 9000 هكتار في زراعة الحبوب، و4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر. وقد جَبَت الدولة منها ما قدره 20.762 قيسة حبوب في إطار فريضي العشر والزكاة. في حين أسهمت الملكيات الخاصة ببابلك التيبيري في دعم خزانة البابلك سنوياً بما يعادل 1330 حمولة جمل من الحبوب، وهي الحقوق الشرعية المفروضة على مالكيها.⁶

ويظهر من خلال ذلك أن الملكيات الخاصة كانت تمثل قطاعاً زراعياً مهماً داخل الاقتصاد الجزائري العثماني، سواء من حيث قربها من المدن ودورها في تمويلها، أو من حيث انتشارها في المناطق الريفية وقدرتها على تلبية حاجات السكان المحليين. كما تكشف هذه الملكيات عن وجود نشاط فلاحي قائم على الاستغلال المباشر

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.

² ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 15.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص 49.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 15-16.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية....، المرجع السابق، ص 49-50.

⁶ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 51.

من جهة، وعلى أشكال مختلفة من التملك والتصرف من جهة أخرى، وهو ما يدل على تنوع البنية الزراعية في تلك المرحلة. ومع ذلك، فإن صغر مساحة هذه الملكيات وتعرض بعضها للتفتت أو المصادرة جعل وضعها غير مستقر في كثير من الأحيان، مما دفع بعض أصحابها إلى اللجوء إلى الأوقاف لحمايتها.

المطلب الثاني: الأراضي المشاعة:

تُعد من أنماط الملكية الفلاحية الشائعة ببلاد المغرب منذ القرن الحادي عشر ميلادي مع استقرار القبائل¹، حيث يشير سعيدوني أنها حملت تسميات عديدة منها: أراضي العرش² في الشرق والوسط الجزائري وأراضي السبيقة³ في الغرب الجزائري⁴، وتخضع هذه الأراضي للاستغلال الجماعي من قبل أهالي القبيلة، حيث تُمنح كل أسرة نصيباً زراعياً يتناسب مع حاجتها، مع إبقاء أجزاء منها مشاعة للرعي المشترك. وتدار هذه العملية تحت إشراف شيخ الدوار أو العشيرة، أو بواسطة القائد المعين من السلطة بالتنسيق مع الجماعة وفقاً للأعراف السائدة.⁵

ويؤكد ناصر الدين سعيدوني على أن أراضي الملكية المشاعة تتمركز غالباً في المناطق الممتنعة عن السلطة المركزية وخارج نطاق هيمنتها المباشرة، والتي تعرف ببلاد السبية أو الخلاء التي تتميز بمحاصنها الطبيعية، وقلة خصوبتها، كأطراف بايلك قسنطينة ومناطق وهران الداخلية وجهات التيطري الجنوبية وغيرها.⁶

وتقتصر حياة الجماعة الريفية لها على حق الانتفاع دون التصرف إمكانية التصرف فيها بيعاً أو كراءً أو استبدالاً أو تحبيساً، غير أن هذا النظام يضمن للجماعة الاستفادة الكاملة من محاصيلها الفلاحية، ويجيز انتقال حق استغلال الأرض بين الذكور مباشرة من الأب لأبنائه، أو لأبناء إخوته في حالة عدم وجود ورثة مباشرين⁷، وهذا ما يجعلها صنفاً يجمع بين حق الملكية الجماعية والاستغلال الفردي، وهو ما يقرها من مفهوم "الأراضي

¹ ناصر الدين سعيدوني، الملكية.....، المرجع السابق، ص 51.

² تعني كلمة العرش القبيلة أو العشيرة. (ينظر: صالح عباد، المجتمع الجزائري وفعالياته... ص 377).

³ السبيقة: أي الأرض السابقة نسبة للملك الأول. (ينظر: ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 45).

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية.....، المرجع السابق، ص 206.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، الملكية.....، المرجع السابق، ص 50-51.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية.....، المرجع السابق، ص 45.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر.....، المرجع السابق، ص 205.

الميرية أو المتروكة" الشائعة في بعض الولايات العثمانية كالأناضول والشام، بخلاف ما ذهب إليه المؤرخ بويان (Boyernes) في مقارنته المقارنة.¹

يُقَسِّم ناصر الدين سعيدوني استغلال أراضي العرش إلى نمطين: الأول يُخصص للزراعات المعيشية المتنوعة كالحبوب والخضر والأشجار، حيث تحرص الجماعات على فلاحتها سنوياً وتأدية ضريبة "الغرامة" للحفاظ على حيازتها وتجنب العمل كـ "خماسين" عند الخواص أو البايك. أما النمط الثاني فيشمل المساحات الرعوية والغابات الشاسعة المخصصة للاحتطاب والرعي المشترك، والتي تُعرف بـ "المشمل" في بلاد القبائل، وتمتد في إقليم الجزائر لتشمل مستنقعات وتلال متيجة والساحل.²

ويُظهر هذا أن الأراضي المشاعة لم تكن مجرد فضاء للاستغلال الجماعي، بل كانت أيضاً آلية لتنظيم العلاقة بين الجماعة والأرض داخل المجال القبلي. كما يكشف هذا النمط عن ارتباط الملكية بالأعراف المحلية أكثر من ارتباطها بالتصرف الفردي، وهو ما جعلها تحافظ على طابع جماعي يضمن الاستفادة المشتركة من الموارد، سواء في الزراعة أو الرعي. ومن ثم فإن هذا الشكل من الملكية يعكس خصوصية البنية الريفية في الجزائر العثمانية، حيث تداخلت الحاجة الاقتصادية مع التنظيم الاجتماعي التقليدي.

المطلب الثالث: أراضي الوقف والموات:

أولاً: أراضي الوقف:

هي الملكيات التي حُبست منافعها للإنفاق على الأعمال الخيرية، كفكّ أسر المسلمين، ومدّ يد العون لعابري السبيل، والأيتام، والمهاجرين الأندلسيين، فضلاً عن رعاية الأشراف والمرابطين³، كما حُصصت عوائدها لدعم المؤسسات الدينية، سواء المرتبطة بالحرمين الشريفين أو المساجد والزوايا والأضرحة المحلية، إلى جانب صيانة المرافق التي تخدم الناس في حياتهم اليومية كالعيون والسواقي والحصون. ويجري هذا كله وفق ضوابط الأحكام

¹ ناصر الدين سعيدوني، الملكية....، المرجع السابق، ص 52.

² ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر....، المرجع السابق، ص 209.

³ ناصر الدين سعيدوني، الملكية....، المرجع السابق، ص 58.

الشرعية الخاصة بالوقف¹، وهذا ما منع تداولها بيعاً أو تنازلاً أو توريثاً²، كما أدى إلى إقبال السكان على وقف أراضيهم على مختلف المؤسسات الخيرية.³

شهدت رقعة الأوقاف في الجزائر العثمانية اتساعاً كبيراً بين أواخر القرن الخامس عشر ومطلع القرن التاسع عشر⁴، حيث تركزت بمحيط المدن الكبرى على حساب الأقاليم الريفية، ليلبلغ عددها عام 1830م أكثر من 1600 ملكية تنوعت بين بستان وحديقة وحقل ومزرعة⁵، كما يشير المؤرخ ناصر الدين سعيدوني استناداً إلى بعض التقارير إلى أنها غطت نحو ثلاثة أرباع المساحات الزراعية التابعة للبايلك. كما أن الأحكام الشرعية المتعلقة بها والمعاملات القانونية الخاضعة لها، جعلتها لا تخضع لأي ضغوط ضريبية أو رسوم مالية، ولم تكن تتعرض لأي مصادرة أو حجز من قبل الحكام.⁶

تنقسم الأراضي الموقوفة من حيث طريقة استغلالها وكيفية الانتفاع بها إلى نوعين: الوقف الخيري (العام) والوقف الأهلي (العائلي أو الذري)، فالأول يُخصص دخله فوراً للخدمة العامة والأعمال الخيرية، طبقاً للمذهب المالكي الذي يرى في الحبس عطاءً ينطلق أثره فور توثيقه.⁷ أما الثاني (الوقف الأهلي)، والذي يعد النمط الأكثر شيوعاً في معظم أقاليم الدولة العثمانية ومن ضمنها الإيالة الجزائرية⁸، فيحتفظ فيه صاحب الأرض وأبناؤه بحق الاستفادة من المحصول والمنافع، ولا تنتقل منافعها للمصلحة العامة إلا بعد انقطاع نسل العائلة، وهو ما يعتمد على المذهب الحنفي الذي انتشر مع مجيء العثمانيين المنتسبين إلى هذا المذهب.⁹

¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 51.

² ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص 230.

³ ناصر الدين سعيدوني، الأوضاع الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 17.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصدالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، العدد 89-90، جانفي 1981م، ص 88.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، دراسات الملكية ...، المرجع السابق، ص 86.

⁶ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعيدلي، المرجع السابق، ص 53.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، الملكية، المرجع السابق، ص 58.

⁸ ناصر الدين سعيدوني، الوقف ومكانته ...، المرجع السابق، ص 86.

⁹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 5.

هذا وقد شهدت الأوقاف الأهلية تزايداً كبيراً نهاية العهد العثماني، لا سيما بمحيط المدن الكبرى كالجزائر والبليدة والقليلة وشرشال، التي تحتضن أغلب المساحات الزراعية. وقد أدى هذا التحول إلى زوال الملكية الجماعية بالفحوص، مقابل انحصار ملكية البايلك في أطرافها، بينما تراجعت الملكية الخاصة لصالح أراضي الأقباس.¹

وحسب قول ناصر الدين سعيدوني هناك نوع ثالث من الأوقاف يُعرف بأقباس زوايا الريف، وهي هبات عقارية تُمنح للمرابطين والأضرحة في الأرياف، وظل انتشارها محدوداً لسهولة تحويلها إلى ملكيات خاصة من قبل المرابطين أو أعقابهم. وتخضع إدارة الأراضي الموقوفة لضوابط تمنع التصرف فيها بالبيع، أما عن تسييرها فيتولى المستفيد استغلالها مباشرة أو عبر «وكيل» يشرف على صيانتها وتحصيل مداخيلها لصالح المستفيد تحت رقابة القضاة والمفتين.²

ويستنتج مما أورده الدكتور ناصر الدين سعيدوني أن الأوقاف لم تقتصر على كونها عملاً خيرياً فحسب، بل أصبحت وسيلة قانونية لحماية الأراضي الخصة الواقعة بمحيط المدن من المصادرة والضغوط الضريبية. كما أن التمييز بين الوقف الخيري والوقف العائلي أتاح الجمع بين خدمة المجتمع وضمان استفادة العائلة من الأرض، وهو ما جعل الأراضي الموقوفة من أهم الأشكال العقارية في الجزائر أواخر العهد العثماني.

ثانياً: أراضي الموات:

تُعرف الأراضي الموات بأنها المساحات التي لا مالك لها، ويتعذر الانتفاع بها بسبب انقطاع المياه أو شحتها.

وفي تعريف آخر: "هي التي ليست ملكاً لأحد ولا هي مرعى ولا محتطب وهي بعيدة عن أقصى العمران"، واستناداً إلى الحديث النبوي الشريف: «مَنْ أَحْبَبَ أَرْضًا مَيْتَةً فَهِيَ لَهُ وَلَيْسَ لِعَزْرِ ظَالِمٍ حَقٌّ»³، وبناءً

¹ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر.....، المرجع السابق، ص 232

² نفسه، ص 235.

³ حديث نبوي رواه البخاري في الصحيح، وللمزيد ينظر: مصطفى أحمد بن حموش، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549 - 1830م، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م، ص 40.

عليه، تُصنف كل أرض خرجت عن دائرة الاستغلال والانتفاع كأرض موات¹، أما الإحياء فيتحقق بكل عمل يعيد للأرض قيمتها الوظيفية، كالفلاحة، أو التشييد، أو شق قنوات المياه، وغير ذلك من أنشطة التعمير.²

وفي هذا الإطار، يُكيف المؤرخ ناصر الدين سعيدوني هذا المفهوم في الجزائر العثمانية باعتبارها الأراضي التي تركت دون استغلال أو غير الصالحة للزراعة التي تُركت دون حيازة أو تصرف³، وتُملك شرعاً بإحيائها.

وتُعد هذه الأراضي نظرياً تحت حيازة الدولة، حيث يشترط إذن الإمام أو الحاكم لإحيائها إن كانت قريبة من العمران، بخلاف البعيدة عنها، وذلك عملاً بقول ابن جزي: "إن الأرض الموات إذا كانت قريبة من العمران افتقر إحيائها إلى إذن الإمام".

ولا تتحول الموات إلى ملكية خاصة إلا بالاستصلاح الفعلي كالبناء، والغرس، والحرث، وجلب المياه، أو استصلاح تربتها وتفجير عيونها، حيث لا يُكتفى بالحيازة الشكلية كتحويلها أو الرعي فيها فقط لتملكها.⁴

ورغم التسهيلات الفقهية لتمكّن الأهالي من تملك أراضي الموات، إلا أن الإقبال على استثمارها ظل ضعيفاً نتيجة حالة الاضطراب والفوضى التي شهدتها البلاد خلال الفترة العثمانية. وقد أسهم ذلك في تحول مساحات واسعة من الملكيات الخاصة والمشاعة إلى أراضي موات تُستغل كمراعٍ طبيعية، لا سيما في المناطق شبه الجافة المعرضة للجفاف وزحف الجراد. وبذلك ارتبط اتساع رقعة الموات طيلة العهد العثماني بقلّة السكان، وتتابع موجات القحط، وانعدام الأمن، وضعف السلطة المركزية، حتى بلغت هذه الظاهرة ذروتها في الأرياف مع مطلع القرن التاسع عشر.⁵

وهذا ما يجعل أراضي الموات تعكس ضعف الاستغلال الزراعي وارتباطه بظروف الاضطراب الأمني وقلة السكان، كما يبرز أثر غياب الاستقرار في اتساع المساحات غير المستثمرة خلال العهد العثماني.

نخلص مما سبق إلى أن أنماط الملكية العقارية في الجزائر العثمانية لم تكن مجرد تقسيمات قانونية للأرض، بل كانت تعكس طبيعة التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. فقد أسهمت هذه الأنماط في تحديد

¹ مصطفى أحمد بن حموش، المرجع السابق، ص 40.

² نفسه، ص 41.

³ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 40

⁴ ناصر الدين سعيدوني، دراسات الملكية...، المرجع السابق، ص 47.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المرجع السابق، ص 40-41.

أشكال الاستغلال الزراعي، كما أثرت في توزيع السكان ودرجة استقرارهم، وفي علاقة الأرض بالسلطة والحماية. ومن ثم فإن دراسة هذه الملكيات تبرز بوضوح أن الأرض كانت عنصراً مركزياً في فهم البنية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر العثمانية.¹

المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي وسائله ومعيقاته:

المطلب الأول: الإنتاج الزراعي:

كانت الزراعة المورد الأساسي الذي اعتمدت عليه غالبية السكان في تأمين معيشتهم، أما من حيث طبيعة الإنتاج الفلاحي في الإيالة، فقد تميزت كل منطقة بإنتاج نوع معين من المحاصيل وفقاً لظروفها الطبيعية والمناخية.² وقد أسهم تنوع التضاريس، واختلاف المناخ، وخصوبة التربة في تنوع الإنتاج الزراعي، بحيث غدت كل منطقة متخصصة في زراعة أصناف محددة من المحاصيل.³

الحبوب:

تعد الحبوب من أهم محاصيل الإيالة، وفي مقدمتها القمح بنوعيه⁴، إذ كانت مناطق الأطلس التلي والهضاب الداخلية تنتج نوعاً جيداً منها يُعرف بالبليوني أو القمح الصلب، وهو النوع الذي يُصنع منه الخبز الجيد، كما تفوق في جودته على قمح سردانية الذي كان مشهوراً آنذاك. وقد كان التجار الأجانب يقبلون على تصديره وتزويد الأسواق الأوروبية به.⁵

وفي هذا الإطار، يشير وليام شالر إلى أن القمح الجزائري كان من النوع الصلب، وأنه كان معروفاً في الأسواق الإيطالية، حيث فضله التجار على سائر أنواع القمح، نظراً لجودته واستعماله في صناعة المقرونة وغيرها من العجائن،⁶ ويعكس ذلك المكانة المتميزة التي احتلها هذا القمح، وقدرته على منافسة المحاصيل الأجنبية.

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 54.

² ناصر الدين سعيدوني "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، مرجع سابق، ص 31-32.

³ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط 1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م، ص 215.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر.....، المرجع السابق، ص 252.

⁵ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، "الجزائر في التاريخ"، مرجع سابق، ص 58.

⁶ وليام شالر، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعقيب وتحقيق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، [د.ت]، ص 29-30.

ومع ذلك، كان هناك نوع آخر من القمح تنتجه المناطق الساحلية وبعض السهول المنخفضة، وكان أقل جودة، وذلك بسبب طبيعة التربة وارتفاع نسبة الرطوبة وكثرة التساقطات. وفي هذا الصدد، يقول حمدان خوجة: «... إن قمح هذه المنطقة أقل جودة من غيره، ولونه يميل إلى السواد... ولا يمكن تخزينه أكثر من سنة واحدة لأنه يتعرض للفساد حتى ولو كان البذر في مكان آخر. وهذا العيب ناتج عن جو المنطقة ومناخها...»¹.

وبالإضافة إلى القمح، كان الشعير يزرع أيضاً، خاصة في حقول قبائل الأطلس، حيث كان يتأقلم مع أنواع من التربة الضعيفة التي تفتقر إلى التحضير والمواد الخصبة، كما كان يعطي مردوداً أفضل من القمح في مثل هذه الأراضي²، كما أنه لا يحتاج إلى تربة شديدة الخصوبة.³

وعلى العموم، كانت حقول الحبوب تُزرع وتُسقى بعناية داخل الأحواش، مما أتاح الحصول على محاصيل وفيرة، وقد ذكر هابنسترايت أن الحنطة وبقية أنواع الحبوب كانت تزرع في موسمين سنوياً، وهو ما كان يسمح بالحصول على محصولين في السنة الواحدة.⁴

ولقد أولت الدولة الحبوب أهمية كبيرة لكونها مادة أساسية للاستهلاك المحلي وللتصدير الخارجي، لذلك سيطرت على الأراضي المخصصة لزراعتها في عدة مناطق مثل قسنطينة وغريس وقلعة بني راشد ومستغانم وتلمسان والتيطري والهضاب العليا القسنطينية. وقد بلغت مساحة الأراضي التي كان يمتلكها البايليك أواخر العهد العثماني 4800 جابدة في القطاع الشرقي و3500 جابدة في القطاع الغربي، إضافة إلى 5212 جابدة موزعة على موظفي الدولة، علماً أن الجابدة الواحدة كانت تتراوح بين 8 و10 هكتارات. وساهمت هذه المساحات في توفير إنتاج وفير استُهلك جزء منه محلياً، بينما وُجه جزء آخر إلى التصدير، غير أن الإنتاج عرف تراجعاً واضحاً في أواخر العهد العثماني، خاصة بين 1816 و1830، حتى أصبح المحصول لا يتجاوز عشية الاحتلال 7.500.000 قنطار.⁵

¹ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، "الجزائر في التاريخ"، مرجع سابق، ص 58.

² ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر....، المرجع السابق، ص 252.

³ بلبروات بن عتو، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة الدكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008م، ص 309.

⁴ هابنسترايت، رحلة العالم الألماني ج. أ. هابنسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732م)، تر. وثق. وتغ: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، [د. ت.]، ص 55.

⁵ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، "الجزائر في التاريخ"، مرجع سابق، ص 58.

الأشجار المثمرة:

تُعد الأشجار المثمرة من القطاعات المهمة في النشاط الزراعي، ومن أبرزها البرتقال والليمون والرمان والتفاح والبرقوق والإجاص والكرز والمشمش والخوخ والجوز، وكانت تزرع في الفحوص وبساتين الأوطان والقيادات والأحواش، مثل أحواش الرغاية وناصف خوجة¹، ويذكر كاثكارت أن ضواحي مدينة الجزائر كانت تنتج مختلف أنواع الفواكه، إلى جانب التين والرمان والنخيل.²

كما تُعد أشجار الزيتون والتين من الموارد الغذائية والتجارية المهمة، إذ كانت تزرع في المنحدرات المنخفضة وسفوح الجبال، خاصة حول الأحواش وضياف الأودية مثل واد الشفة ووادي الجر.³

وفي هذا الإطار، ذكر فندلين شلوصر أن من أعظم ثروات القبائل غابات الزيتون التي كانت تغطي الهضاب.⁴

الخضر والبقول:

كان الفلاح الجزائري ينتج أنواعاً مختلفة من الخضر والبقول، سواء الجافة أو الطازجة، مثل الحمص والبقول والبصل والفلفل الحار والجزر والبادنجان والفاصوليا واللفت والطماطم والبطاطا.⁵

وقد انتشرت هذه الزراعة في فحوص المدن والبساتين والضياع الواقعة خارجها، كما عرفت في المناطق الجبلية مثل القبائل والأوراس ومليانة والأطلس البليدي ومرتفعات تلمسان. ورغم ضيق المساحات الصالحة للزراعة في المناطق الجبلية، فقد استغلت بشكل مكثف في زراعة بعض البقول الموجهة للاستهلاك الشخصي، مثل الحمص والعدس والذرة.⁶

¹ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص ص 254-255.

² كاثكارت، مذكرات قنصل أمريكا في المغرب، تر. وت.ع. وثق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م، ص 83.

³ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 252.

⁴ فندلين شلوصر، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)، تر. وت.ع: أبو العيد دودو، الجزائر، 2007، ص 74.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 255.

⁶ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 216.

المحاصيل الصناعية:

إلى جانب المحاصيل الزراعية، كانت البلاد تنتج محاصيل صناعية متعددة، من بينها الكتان في البليدة¹، والتبغ بنوعيه: الخشن المعروف بالشمة، والعادي الموجه للتدخين. وقد اشتهرت بعض المناطق بإنتاج التبغ ذي النكهة والمذاق الجيد، مثل بني صالح وموزاية، كما انتشرت زراعته في عنابة ومدينة الجزائر، وكان يُصدر إلى تونس وطرابلس². كما عرفت ضواحي مدينة الجزائر زراعة القطن، وقد ذكر القنصل الفرنسي تانفيل أنه جرب بنفسه زراعته هناك وكانت النتيجة جيدة³.

وإلى جانب ذلك، انتشرت زراعة الأرز في مليانة، في حين تُعد الكروم والتوت من إسهامات الأندلسيين في المجال الزراعي، وقد انحصرت زراعتهم في بعض أحواش متيجة وفحوص مدن الجزائر والبليدة وشرشال⁴، غير أن هذه الزراعة فقدت أهميتها مع تقلص دور الأندلسيين في الأرياف، بينما انتشرت زراعة النخيل في الصحراء بفعل ارتفاع درجة الحرارة، وهو ما يعكس وجود الواحات في الجزائر خلال الفترة العثمانية⁵.

أما بالنسبة للأشجار الغابية، فقد كان سكان الجبال يستغلون الغابات الممتدة من منطقة القبائل الغربية إلى غاية القل⁶، في صناعة الأدوات المنزلية وتحضير فحم الحطب⁷ وتزويد ورشات بناء السفن بالأخشاب⁸، ومن أبرز هذه الغابات غابات الأرز بالشريعة وغابات بني صالح⁹.

¹ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 216.

² ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 256.

³ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 216.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 257.

⁵ بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 311.

⁶ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 216.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 258.

⁸ أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 216.

⁹ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 258.

الثروة الحيوانية:

نظراً للاستغلال المكثف للأراضي وتخصيص مساحات كبيرة منها للزراعة، فإن سكان البوادي يمارسون الرعي على نطاق واسع، لأن المساحات المخصصة للرعي تنحصر في الأماكن غير الصالحة للزراعة، والتي تغطيها نباتات العوسج والعشب التي تسمح بتغذية الحيوانات.¹

وتتوفر الثروة الحيوانية حسب شالر على جميع أنواع الحيوانات، بما في ذلك الدواجن والفرس والثور والجمال والحمار والبغل والغنم والماعز، والخيول العربية الأصيلة التي تتمتع بشهرة عالمية، والتي يشرف عليها خوجة الخيل. إضافة إلى الحيوانات البرية مثل الوعل والأرنب والحجل والسمان والدجاج الأبيض والسقنب والبط الوحشي.²

وإلى جانب ذلك، عرفت تربية النحل، حيث يذكر شلوصر أنه كان يُستعمل فيها سلال من الخيزران أو بيوت صغيرة من الطين.³

أما بالنسبة لسكان الصحراء، فتتمثل ثروتهم الحيوانية في قطعان الجمال والأغنام⁴، إضافة إلى بعض الحيوانات التي تعيش في أطراف الصحراء مثل الظباء والغزلان والماعز الوحشي والنمر والأسد... إلخ.⁵

وفرت الثروة الحيوانية الصوف والوبر لصناعة الخيام والملابس، كما كانت مصدر عيش أساسي في بعض المناطق السهلية مثل النمامشة، التي اعتمدت على تربية الأغنام والجمال. وقد أبرزت الإحصاءات الفرنسية في أواخر العهد العثماني وجود أعداد كبيرة من الحيوانات، خاصة الغنم والماعز والبقر والجمال والخيول والحمير والبغال.⁶

¹ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 259.

² وليام شالر، المصدر السابق، ص 33.

³ فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 96.

⁴ المصدر نفسه، ص 102.

⁵ وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 33-34.

⁶ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، "الجزائر في التاريخ"، مرجع سابق، ص ص 59-60.

أما بخصوص الثروة السمكية، فقد توفرت السواحل الجزائرية على الأسماك والمرجان، لكن الإقبال على استهلاكها كان ضعيفاً، مما جعل نشاط الصيد محدوداً، حتى إن بعض صيادي دلس كانوا يرمون ما يصطادونه لعدم الطلب عليه.¹

وتبين من خلال ما أورده سعيدوني أن الإنتاج الزراعي في الجزائر العثمانية كان متنوعاً في أصنافه، غير أنه ظل إنتاجاً محلي الطابع، تحكمه ظروف البيئة الطبيعية والمناخية، وتحدد مجاله قدرات كل منطقة وإمكاناتها. ويكشف هذا الطرح عن أن الفلاحة الجزائرية لم تكن قائمة على وحدة إنتاجية متجانسة، بل على أنماط متفرقة من الاستغلال الزراعي تبعاً لاختلاف الأقاليم والموارد المتاحة فيها.

المطلب الثاني: وسائل الإنتاج الزراعي ومعيقاته:

أولاً: وسائل وتقنيات الإنتاج الزراعي:

رغم إدخال الأندلسيين لبعض الزراعات الجديدة وتطويرهم لوسائل الري من خلال إنشاء الحنايا والسواقي في الفترة الأولى من العهد العثماني، فإن أوضاع الفلاحة لم تعرف تطوراً ملموساً منذ أواسط القرن السابع عشر. فقد اقتصر الفلاحون على استعمال آلات بسيطة²، واعتمدت في الغالب على مادة الخشب. ومن بين هذه الأدوات المحراث بنوعيه؛ فالأول محراث بسيط يتكون من عربة مجهزة بفأس، ويتألف من قطعتين خشبيتين متصلتين يبلغ طولهما ما بين خمسة وستة أقدام، وهو خالٍ من الدعامات الحديدية، وكان يُستعمل خاصة في القبائل الجبلية. أما النوع الثاني فهو المحراث العادي³، ويتكون من الخشب وبعض القطع الحديدية، وكان يستخدمه الخمّاسون في الأحواش أو أفراد جماعات الأوطان الميسورون.⁴

كما استُعملت أدوات أخرى متعددة، من بينها المنجل البسيط⁵، والعربة، والفأس، والمعزقة لقلب التربة بعد نكشها، والمذراة ذات الثلاثة أو الأربعة أصابع، ومشط التربة، والمعول، والمجرفة⁶، وهذا ما أكدته شارل أندري

¹ ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، "الجزائر في التاريخ"، مرجع سابق، ص 60.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 57.

³ انظر الملحق رقم 03 ص 79.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص 262.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية...، المرجع السابق، ص 60.

⁶ بلبروات بن عتو، المرجع السابق، ص 309.

جوليان بقوله: «...الأدوات الزراعية ظلت بسيطة للغاية ولم تعمل السلطة على تطويرها ولم يكن لدى الفلاح سوى محراث بسيط أو سكة محراث خشبي تعزز غالبا بنعل حديدي ويجره ثوران أو ثور وحمار، ويضاف أحيانا مشط خشبي أو حزمة من الأشواك التي توضع عليها الحجارة ومنجل مستقيم...»¹.

كما لجأ الفلاحون لتسميد التربة إلى استعمال رماد الأعشاب المحروقة وفضلات الحيوانات، وعند غياب هذه الوسائل كانوا يتركون الأرض بوراً مدة سنة أو أكثر حتى تستعيد خصوبتها. وقد أدى ذلك إلى إهمال كثير من الأراضي الخصبة وانتشار المستنقعات في بعض السهول، مثل عنابة ووهران والجزائر، كما وصف دوفونتان سهل متيجة سنة 1784 بتجمع المياه الراكدة فيه شتاءً وتحولها إلى مستنقعات تسبب هواءً موبوءاً صيفاً، واعتبره حمدان خوجة من الأراضي المستنقعية الضارة بالصحة.²

أما فيما يخص الري، فقد استُخدمت قنوات يعود أصلها إلى القرن الحادي عشر الميلادي، وكان الفلاحون يلجؤون غالباً إلى حفر سواقي لتحويل مجرى المياه. غير أن هذه السواقي لم تكن تحظى بالعناية اللازمة، مما جعلها تتحول في كثير من الأحيان إلى مجاري للسيول أو إلى برك نتيجة انسدادها بالطمي³، وقد أثرت هذه الوضعية سلباً في تطوير الري، إذ لم تسمح بالتوسع في الزراعات المروية أو انشاء السدود لضمان الانتفاع الجيد بالمياه الجوفية والمجاري المائية وتخزينها، باستثناء بعض المحاولات المحدودة التي قام بها الأندلسيون والآغا يحيى.

ورغم بساطة الأساليب الفلاحية في العهد العثماني، فإن الفلاح الجزائري اتبع وسائل ملائمة لطبيعة التربة والمناخ، فخصّص الأراضي الفقيرة للشعير، والرطبة للبقول والذرة، والجبلية للأشجار المثمرة والرعي. كما حرص على حفظ الجبوب في مطامير وجرار كبيرة، واستعمل الحيوانات في الدرس والرياح في التصفية، مع الانتفاع بالتبن في الطهي والعلف.⁴

¹ شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار، 1827-1871، تر: عياش سليمان، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م، ص 17.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 57.

³ شارل أندري جوليان، المرجع السابق، ص 17.

⁴ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 57-58.

وتدل هذه الوسائل والأساليب على أن الفلاحة الجزائرية في العهد العثماني كانت قائمة على التكيف مع ظروف البيئة أكثر من اعتمادها على التطور التقني، كما تكشف عن محدودية الإمكانيات من جهة، وعن قدرة الفلاح الجزائري على استثمار الوسائل التقليدية المتاحة له من جهة أخرى.

ثانيا: معوقات الإنتاج الزراعي:

إلى جانب بدائية الآلات الزراعية، واجهت الفلاحة الجزائرية في أواخر العهد العثماني جملة من المعوقات التي حدّت من تطورها وأضعفت إنتاجها¹، ويمكن تقسيم هذه المعوقات إلى ظروف طبيعية وأخرى بشرية، كان لكل منها أثر واضح في تراجع النشاط الزراعي.

1- الظروف الطبيعية:

أثرت الظروف الطبيعية الصعبة بشكل مباشر في الإنتاج الزراعي، إذ عرف المغرب الأوسط فترات من الجفاف، وأخرى من الفيضانات، إلى جانب اجتياح الجراد وتراكم الثلوج، وهو ما جعل الإنتاج يتذبذب من سنة إلى أخرى، ويتسبب في حدوث المجاعات. كما تعرضت البلاد لزلازل متكررة خلفت خسائر مادية وبشرية كبيرة، إضافة إلى تدهور الحالة الصحية بسبب انتشار الأوبئة، مثل الطاعون والكوليرا.²

2- الظروف البشرية:

أما على الصعيد البشري، فقد زادت الأوضاع سوءاً بفعل الضرائب التي أصبحت المصدر الأساسي لدخل الدولة بعد تراجع غنائم الجهاد البحري.³

كما ساهمت سياسة إخضاع القبائل الداخلية من خلال الحملات العسكرية الفصلية المعروفة بـ«المحلات»، فضلاً عن تشجيع الصراع بين الأحلاف والعشائر، في اضطراب الأوضاع الريفية. وإلى جانب ذلك، ساهم انقطاع الهجرة الأندلسية وتراجع أثرها في المناطق التي استقرت بها خلال القرن الثاني عشر الهجري، أي القرن الثامن عشر الميلادي، في هذا التدهور، دون أن نغفل الآثار السلبية لهجمات الأساطيل الأوروبية على المدن

¹ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية.....، المرجع السابق، ص 33.

² صالح عباد، المرجع السابق، ص 335.

³ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 32-33.

الساحلية وفحوصها، وما نتج عن حركات التمرد القبلي في المناطق الداخلية من تخريب، في وقت أصبحت فيه إيلات المغرب العثمانية مرتبطة بالأسواق الأوروبية عبر حقوق التصدير والامتيازات التجارية.¹

كما حاول الحكام احتكار الأراضي المنتجة للحبوب، وتسخير الفلاحين لإنتاج كميات كبيرة من المحاصيل بغرض تصديرها عبر وكلاء البايليك وبعض التجار اليهود والشركات الأوروبية الاحتكارية. كما لجأت السلطة إلى تنظيم زراعة موجهة لتعويض تراجع مداخيل الجهاد البحري وتزايد استهلاك الموظفين للسلع الأوروبية، فأنشأت مطامير البايليك والمطاحن قرب المدن، وخصصت مخازن لحفظ الفائض الزراعي. غير أن هذه السياسة أدت إلى اضطراب الإنتاج وانخفاض أسعار المحاصيل الأساسية، كما ساهمت في تفاقم المجاعات خلال سنوات الجفاف، مما زاد من معاناة الفلاحين، واضطر الحكام أحياناً إلى استيراد الحبوب من الخارج بأسعار مرتفعة، خاصة لتأمين حاجات مدينة الجزائر.²

وقد دفعت هذه المشاكل والصعوبات كثيراً من الفلاحين إلى تفضيل تربية المواشي على الاستقرار في الأرض وخدمتها، أو إلى الالتجاء إلى الزراعة المؤقتة والرعي المتنقل، لاسيما في المناطق التي انعدم فيها الأمن وأصبحت تعرف ببلاد بارود أو أرض الخلاء.³

وتبين معطيات سعيدوني أن تراجع الإنتاج الزراعي لم يكن وليد عامل واحد، بل كان نتيجة تفاعل مجموعة من المعوقات الطبيعية والبشرية والاقتصادية التي أثرت سلباً في الفلاح والإنتاج الزراعي معاً، وأبقت القطاع الزراعي في حالة من الهشاشة والتبعية.

وخلاصة القول، يمكن أن نستخلص من هذا الفصل أن الجزائر خلال الحكم العثماني عرفت فترات من الازدهار وأخرى من التراجع والتوتر، وكان المجال الاقتصادي من أبرز المجالات التي عكست هذا التذبذب، خاصة في القطاع الفلاحي. فقد كانت الفلاحة تمثل المورد الرئيسي لغالبية السكان، ولا سيما سكان الأرياف، كما عرفت البلاد عدة أزمات من الملكية العقارية، من بينها أراضي الوقف التي انتشرت في أواخر العهد العثماني، وتمركزت أساساً بالقرب من المدن، وكانت لا تخضع للضريبة، ويخضع استغلالها لتنظيم محكم.

¹ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 30.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 56.

³ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني ...، المرجع السابق، ص 32

غير أن الزراعة ظلت في مجملها ذات طابع معاشي ضعيف الإنتاج، بسبب ما واجهها من صعوبات ومشاكل حالت دون تطورها، حيث اعتمد الفلاحون على أدوات بسيطة مثل المحراث والفأس، وعلى تقنيات بدائية كاستعمال الأسمدة التقليدية. وقد أدى ذلك إلى ضعف الإنتاج وتراجعته، رغم ما أدخله الأندلسيون من خبرات في هذا المجال وتطبيقها في بعض الأراضي الجزائرية. كما أن تراجع مداخيل الجهاد البحري دفع السلطة العثمانية إلى إعادة الاهتمام بالأرض والبحث عن موارد جديدة، وهو ما ترافق مع فرض ضرائب أثقلت كاهل الفلاحين، فمال الكثير منهم إلى تربية المواشي والرعي المتنقل. ومع ذلك، فقد برز بعض الحكام، مثل الباي محمد بن عثمان الكبير، في إيلاء عناية خاصة بالجانب الزراعي، خاصة في بايلك الغرب.

الفصل الثالث: النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني:

المبحث الأول: الصناعات الحربية والتحويلية:

المطلب الأول: الصناعة الحربية

المطلب الثاني: الصناعات التحويلية ومعالجة المعادن

المبحث الثاني: الصناعات النسيجية والجلدية:

المطلب الأول: الصناعات النسيجية

المطلب الثاني: الصناعات الجلدية

المبحث الثالث: الصناعات الغذائية والصناعات الفنية وصناعة المستحضرات

والعقاقير:

المطلب الأول: الصناعات الغذائية

المطلب الثاني: الصناعات الفنية

المطلب الثالث: صناعة المستحضرات والعقاقير

تُعَدّ الصناعة موردًا اقتصاديًا مهمًا في المجتمع الزباني، وقد مثّل الحرفيون عنصرًا أساسيًا في تنشيط الحياة الاقتصادية.¹ كما تميزت صناعات المغرب الأوسط بتنوعها، تبعًا لاختلاف المجتمع البدوي عن المجتمع الحضري الذي اشتهر بمهارة الصانع²، ومن أبرز الصناعات الزبانية صناعة النسيج، التي اعتمدت على مواد متعددة وشملت مختلف أنواع الألبسة والزراي والخيم³، وقد اشتهرت بها بعض المدن مثل العباد وندرومة وهنين.⁴

كما عُرفت الصناعة الفخارية والخشبية في مدن الدولة الزبانية⁵، ولا سيما تلمسان، إلى جانب انتشار صناعة الجلود في أغلب الجهات.⁶

أما الصناعة المعدنية، فقد حظيت باهتمام خاص لارتباطها بالحياة المدنية والعسكرية⁷، في حين تطورت صناعة مواد البناء بفضل الأيدي العاملة الأجنبية، خاصة الأندلسية والأوروبية.⁸

المبحث الأول: الصناعات الحربية والتحويلية:

المطلب الأول: الصناعة الحربية:

أولاً: صناعة السفن:

تُعَدّ صناعة السفن من أبرز الصناعات الحربية التي عرفت رواجًا ملحوظًا، وذلك بفعل تنامي النشاط البحري الجزائري وتطور عمليات الغزو البحري. وقد كانت أغلب مراسي الجزائر تتوفر على ترسانات مهيأة لصناعة السفن والقوارب، ومن أهمها مراسي الجزائر وشرشال وجيجل وعنابة، وكان يُصنَع فيها سفن تتجاوز

¹ لبنى بوقفة، المرجع السابق، ص 23.

² حمزة بختي، الأهمية الاقتصادية للمرافئ بالمغرب الأوسط في العهد الزباني (1235-1555م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2013-2014م، ص 24.

³ لبنى بوقفة، نفسه، ص 25.

⁴ حسن الوزان، وصف إفريقية، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1983م، ص 24.

⁵ مختار حساني، تاريخ الدولة الزبانية (الأحوال الاقتصادية والثقافية)، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م، ص 95.

⁶ حمزة بختي، نفسه، ص 27.

⁷ ف رحات محمد إبراهيم بكار، الأنشطة الاقتصادية في مدينة تلمسان خلال العهد الزباني ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع40، 05 أكتوبر 2017م، ص9.

⁸ مختار حساني، نفسه، ص96.

الفصل الثالث النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

حمولتها 300 طن.¹ كما أولت الجزائر عناية خاصة بمادة الخشب المستعملة في صناعة السفن، لما كان يقتضيه ذلك من ضرورة توفير أسطول بحري قوي قادر على مواجهة الأخطار الخارجية.²

ولم تكن هذه الصناعة محصورة في نمط واحد، بل تنوعت أشكال السفن وأنواعها؛ إذ صُنِع جزء منها في الموانئ الجزائرية، بينما استولى الجزائريون على جزء آخر من سفن الأعداء في عرض البحر، في حين جُلب القسم الثالث من الخارج أو وصل في شكل هدايا من بعض الدول الإسلامية. وقد أُنيطت مهمة صناعة السفن بالعثمانيين، الذين استعانوا في ذلك بخبرة الأوروبيين الأحرار والأسرى، إلى جانب الأندلسيين والأهالي.³

وقد تميزت ترسانة الجزائر ببناء سفن حربية متطورة، إذ أُتيح صنع السفن المستديرة القادرة على الملاحة في أعالي البحار، وذلك بفضل التقنية التي جلبها القرصان سيمون دانسا سنة 1136هـ / 1627م، ثم بفضل المهندسين الأوروبيين الذين عملوا بالترسانة، ومنهم جوفروا (Geoffroy.f) سنة 1207هـ / 1793م، وأنطونيو مايسترو (A. Maestro).⁴

غير أنّ صناعة السفن سرعان ما تراجعت، نتيجة اعتمادها على اليد العاملة الأجنبية من الأسرى، وإشراف الفنيين الأجانب عليها، كما سبقت الإشارة إلى ذلك. وقد زاد هذا التراجع بعد انقطاع التجهيزات البحرية التي كانت تتولى بعض الدول الاسكندنافية تقديمها في إطار الإتاوات والهدايا الإلزامية، مثل الحبال والأخشاب والأشرعة، فضلاً عن عدم استغلال المواد المتوفرة في البلاد، كالحديد والزنك والأخشاب والأسفلت.⁵

ونخلص ممّا سبق إلى أنّ سعيدوني يرى أن صناعة السفن في إيالة الجزائر شكلت ركيزة حيوية ارتبطت مباشرة بالنشاط البحري والدفاع عن الثغور، حيث امتدت ترسانات البناء عبر المراسي الرئيسة كالعاصمة وشرشال وجيجل وعنابة. وكما يبين سعيدوني، فقد شهدت هذه الصناعة تطوراً تقنياً معتبراً بفضل إدخال صناعة السفن المستديرة والخبرات الأجنبية، غير أنّها ظلت تعاني من هشاشة هيكلية بسبب اعتمادها المباشر على الأسرى

¹ ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 65.

² أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 228.

³ أرزقي شويتام، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي: الفترة العثمانية 1519-1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م، ص 48-47.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 35-36.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 66.

والفنيين الأجانب والاتاوات البحرية، مما أدى إلى تراجعها عند انقطاع هذه التجهيزات وعدم استغلال الموارد المعدنية والخشبية المحلية بالشكل الأمثل.

ثانيا: صناعة الأسلحة:

كان هذا النوع من الصناعة خاضعًا لإشراف الدولة العثمانية في الجزائر، وكان يشمل عدة مجالات، من أهمها:

1- سبك المدافع:

تتمثل في صناعة المدافع وتشكيل القنابل داخل معمل عُرف باسم دار النحاس، الذي أنشئ في القرن السادس عشر لصناعة النحاس، ثم تحول في القرن الثامن عشر إلى تصنيع المدافع وتشكيل القنابل من مادة الحديد فقط. وقد توقف هذا المعمل عن العمل سنة 1808م بسبب قدم تجهيزاته ووفاة المهندس المشرف عليه¹، وكان يشتغل به عدد من المسؤولين والفنيين والعمال والصناع، مثل المعلم وهو المسؤول عن دار الصناعة، والسباكين المكلفين بصب المعدن وتهيئة القوالب، والخراطين وغيرهم.²

2- تحضير البارود:

وجدت معامل البارود في الحواضر الكبرى مثل قلعة بني راشد، والجزائر العاصمة، وقسنطينة. وفي عاصمة الإقليم كان يوجد معمل لتحضير البارود خارج باب الواد، ويعمل به عشرون عاملاً³، ومن أبرز مراكز تحضير البارود أيضًا منطقة جرجرة، حيث كانت تقيم قبيلة الربولة التي اشتهرت بتحضير نوع جيد من البارود.⁴

وقد استُعمل هذا البارود في تحرير وهران. كما كان للقبائل الصحراوية طريقتها الخاصة في صنع هذه المادة من ملح البارود المستخرج من منجم لقساين الواقع غرب بسكرة.⁵

¹ سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص 66.

² علي خلاصي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر 2007م، ص 150.

³ سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص 66.

⁴ شلوصر، المرجع السابق، ص 96.

⁵ سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص 66-67.

3- البنادق:

كانت صناعة البنادق قائمة في عدة مناطق، من بينها بني راشد، وجرجرة، والحضنة، والزيان، وميزاب. وتُعدّ منطقة قلعة بني راشد من أهم هذه المراكز، إذ حافظت فيها الأسر الأندلسية والعثمانية على هذه الصناعة منذ القرن السادس عشر، إلى جانب قلعة بني عباس.¹

كما وصف شلوصر البنادق الجزائرية بأنها جيدة الصنع ومن النوع الثقيل، حيث قال إنها تمتاز بطول يتراوح بين ستة وسبعة أقدام، وبماسورة مثمثة الشكل، كما يمتد مقبضها إلى وسط الماسورة، وتكون قاعدتها ذات زوايا. وغالبًا ما كانت تُزَيَّن بحجارة أو جواهر صغيرة متعددة الألوان، ويُغطى أسفلها بالنحاس أو بخشب جميل، بينما تُوصل الماسورة بالمقبض بواسطة ثماني أو عشر حلقات فضية، وذلك لتكون أكثر دقة في إطلاق النار.²

كما يشير حمدان خوجة في رحلته إلى أنه، عند مروره بمنطقة بني عباس ببلاد القبائل، رأى بنادق من صنع الأهالي لا تختلف من حيث الإتقان عن البنادق الموجودة في الجزائر، رغم رداءة أدواتهم. وقد أبدى دهشته من براعتهم في الصناعة، مؤكدًا أن ما كان ينقصهم هو المعرفة التقنية والأدوات الملائمة، ولو توفرت لهم لصنعوا أشياء بالغة الإتقان.³

ويتضح مما سبق ووفقا للطرح التاريخي الذي قدمه سعيدوني، أن صناعة الأسلحة حظيت برعاية ومباشرة تنظيمية من الدولة العثمانية للوفاء بالمتطلبات العسكرية، حيث توزعت بين سبك المدافع في العاصمة وتحضير البارود وصناعة البنادق في الحواضر والمناطق الريفية كالقلعة وجرجرة وبني عباس والزيان وميزاب. ويؤكد سعيدوني أن هذا القطاع جمع بين المنشآت التابعة للسلطة والمبادرات الحرفية المحلية للأهالي والأندلسيين، والذين أبانوا عن مهارة ودقة عالية في صناعة البنادق والبارود رغم بساطة الإمكانيات الأدواتية ونقص التأطير التقني الحديث.

¹ سعيدوني، الجزائر...، المرجع السابق، ص 67.

² فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 96.

³ علي تابلت، ذكريات رحلة من مدينة الجزائر إلى قسنطينة عبر المناطق القبائلية، د. ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2015م، ص 26.

المطلب الثاني: الصناعات التحويلية ومعالجة المعادن:

أولاً: الصناعات التحويلية:

تتعلق هذه الصناعات بتحضير مواد البناء، وتذويب المعادن مثل الحديد والفضة والزنك، إلى جانب استخراج الملح وصناعة العملة. وكانت تنتشر في المدن الكبرى وبعض المناطق الجبلية، مثل بلاد القبائل. وقد عرفت مدينة الجزائر تنوعاً واضحاً في صناعاتها التحويلية، إذ كانت تضم عدداً كبيراً من أفران الجير والأجر، ومقالع الحجارة المستعملة في بناء الحصون والأسوار، فضلاً عن ورشات لصنع القطع الحديدية والأقفال وأنابيب البنادق.¹

ولعل من أبرز المناطق التي عرفت نشاطاً كبيراً في الصناعات التحويلية بلاد القبائل، حيث تخصصت كل قبيلة تقريباً في حرفة معينة. فكان بنو بني وبنو عباس يصنعون الآلات والحلي من الفضة والأسلحة النارية، بينما اشتهر بنو منقلات بالأدوات الخشبية والأساور، وبنو يحيى بالأقمشة القطنية. كما كان بنو بوهالي يعالجون الحديد، وينحت بنو عمر بود أحجار الرحي، في حين استخرجت قبيلة الميسينا وبعض جماعة بني بوهالي الملح من الجبال. أما آيت الأربعاء وعلي أوخروبة فاشتهروا بصناعة العملات المزيفة، مما أثار غضب الحكام عليهم ودفعهم إلى تصريفها عبر قبائل أخرى.²

ويستنتج مما سبق أنَّ سعيدوني يرى أن الصناعات التحويلية في إيالة الجزائر قد جمعت بين النشاط الحضري الموجه لمشاريع العمران والبناء في المدن الكبرى كالعاصمة، والتخصص الإقليمي الدقيق في المناطق الجبلية كبلاد القبائل، حيث تخصصت كل قبيلة في نمط إنتاجي محدد يلبي الاحتياجات المادية والعسكرية والنقدية. وكما يوضح سعيدوني، فإن هذا القطاع عكس مهارة عالية واستغلالاً محلياً للموارد الطبيعية كالمعادن والأحجار والملح، ورغم امتداده الاجتماعي الواسع، إلا أنه ظل محكوماً في الأطر الحرفية التقليدية والمبادرات المحلية دون أن يتحول إلى صناعة تحويلية حديثة قائمة على قواعد تقنية متطورة.

¹ ناصر الدين سعيدوني، الجزائر في التاريخ...، المرجع السابق، ص 67.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 67.

ثانياً: معالجة المعادن:

لم تشهد هذه الصناعة تطوراً ملموساً، إذ لم يتجاوز نشاطها استخراج الملح من سبخا الصحراء، وتذويب الحديد والفضة والنحاس، خاصة في بعض المناطق الجبلية مثل بلاد القبائل، إلى جانب استخراج الحجارة، ومن بين المعادن الموجودة بالجزائر الحديد والرصاص، حيث كانت تُستخرج منهما كميات كبيرة من جبال القبائل خاصة.¹

وقد عرفت الجزائر تنوعاً في صناعاتها التحويلية²، فكان الفحم يُستخرج من غابات بني صالح والشرية وجبال الظهرة وغابات منطقة القبائل الصغرى (جبال البابور)، وكان فحم الخشب هو الوقود الوحيد المستعمل في الصناعة، كما كانت كميات كبيرة منه تُشحن من ميناء أرزيو إلى الجزائر³، ويُستخرج أيضاً من نبات الدفلى.⁴

أما الرصاص، فقد استُغل بكثرة في جبل بوطالب جنوب سطيف، حيث كانت توضع طبقة من الحطب وأخرى من المعدن، ثم تُشعل النار في الكلاس فينصهر الرصاص⁵، كما وُجد منجم كبير في الصحراء⁶، إلى جانب مناجم أخرى بالقرب من حمام ليفا والونشريس.⁷

أما معدن الحديد، وهو معدن خام، فقد كان يُستخرج من منجمي برباشة قرب بجاية⁸، وجبل زكار بمليانة، وجبل مسيح ببلاد القبائل⁹، ثم يُعالج بالفحم الخشبي في فرن منخفض، قبل أن يُسكب على شكل قضبان وتُصنع منه سبائك صغيرة يزن الواحد منها نصف رطل¹⁰، ثم يُنقل إلى أسواق بجاية والجزائر.¹¹

¹ وليام شالر، المصدر السابق، ص 30.

² ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 67.

³ أمين محرز، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671م)، د. ط، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م، ص 181.

⁴ نفسه، ص 182.

⁵ نفسه، ص 180.

⁶ أبو القاسم سعد الله، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م، ص 255.

⁷ عبد الفتاح بن جدو، "نظرة على الصناعة والحرف بالجزائر خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية، ع01، مج06، جامعة الجلفة (الجزائر)، 18 جوان 2022م، ص 506.

⁸ أمين محرز، المرجع السابق، ص 180.

⁹ عبد الفتاح بن جدو، المرجع السابق، ص 506.

¹⁰ الحسن الوزان بن محمد الفاسي، المصدر السابق، ص 102.

¹¹ عبد الفتاح بن جدو، المرجع السابق، ص 506.

كما كانت القبائل تستغل مناجم الحديد الموجودة في جبالها، حيث تقوم بصهر الحديد الخام لصنع عدد كبير من الأواني البسيطة والآلات الزراعية¹، وقد عُثر أيضًا على جبل غني بالحديد في رأس الحديد، كما يسميه العرب، في منطقة عنابة، ويشبهه في احتوائه على المرمر بعض الجبال الأخرى، كما يضم أنواعًا جيدة من الحديد لا تقل جودة عن حديد جرجرة.²

أما صناعة النحاس، فقد أنشئت لها دار خاصة سنة 1534م بباب الواد، وكان مبناهما ضخماً ويضم فرنًا عاليًا واحدًا، لكنه كان مشيّدًا بشكل جيد لسبك المدافع. كما توجد مناجم لهذا المعدن في الأطلس المتيجي³، ورغم معرفة الأتراك بوجود معادن الحديد والنحاس، فإنها لم تُستغل بالشكل المطلوب بسبب إهمال استخراج المعادن، وهو ما دفع الإيالة إلى استيرادها من الخارج لتغطية الحاجات المحلية.⁴

وتتميز القبائل كذلك باستخراج معدن الفضة التي تزخر بها جبالها، إذ يقول شلوصر: "... وقد أراني أحد وجهائهم عددًا من سبائك الفضة، طولها ما بين 15 و16 بوصة، كان قد أمر بنفسه باستخراجها وصهرها"⁵، كما كان سكان الصحراء يحملون في مرات عديدة قطعًا فضية طويلة مربعة الشكل إلى الباي.⁶

واستعملت الفضة أيضًا كعملة، حيث كانت تُضرب منها عملات صغيرة تزن أربع حبات⁷، ويذكر شلوصر أيضًا: "... وقد حدثني المماليك أنفسهم عن مغارة أخرى توجد بها كذلك كنوز كبيرة من الفضة والذهب".⁸

ويزداد الطلب على الفضة باعتبارها من أثمن المعادن، غير أن الجزائر لم تكن تعرف إلا منجمين اثنين منها: أحدهما في منطقة سيباو، وكان يُستعمل من قبل السكان في تزوير العملة، والآخر ببلاد الحراكنة، وقد

¹ وليام شالر، المصدر السابق، ص 115.

² هاينريش فون مالتسان، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر. وتق. أبو العبد دودو، ج2، ط1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1979م، ص 235.

³ أمين محرز، المرجع السابق، ص 182.

⁴ علي عبد القادر حليمي، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972م، ص 300.

⁵ فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 97.

⁶ نفسه، ص 103.

⁷ الحسن الوزان، المصدر السابق، ص 102.

⁸ فندلين شلوصر، المصدر السابق، ص 103.

الفصل الثالث النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

حاول أحمد باي، آخر بايات قسنطينة، استغلال هذا المنجم رغم رداءة جودته وضعف مردوده، وذلك لسد نقص العملة في شرق الجزائر خلال فترة حكمه.¹

ويتبين ممّا سبق أن الجزائر كانت تمتلك ثروات معدنية مهمة، مثل الحديد والرصاص والنحاس والفضة، لكن استغلالها لم يكن دائمًا في مستوى الإمكانيات المتاحة. فقد ارتبطت هذه الصناعة بالاستخراج والصهر والتشكيل، وظهرت في مناطق جبلية وصحراوية متعددة، مما يدل على أن النشاط المعدني كان واسع المجال لكنه غير متكافئ من حيث التطور. كما أن استعمال بعض المعادن في سك العملة أو في الصناعات الحربية يوضح أن هذه الثروة لم تكن ذات قيمة اقتصادية فقط، بل كانت أيضًا مرتبطة بالسيادة والقدرة المالية للدولة.

المبحث الثاني: الصناعات النسيجية والجلدية:

المطلب الأول: الصناعات النسيجية:

تطورت صناعة النسيج في الجزائر على يد الأندلسيين، الذين نقلوا معهم الأساليب الفنية في صنع الزرابي والأقمشة والشاشية والمخمل «القطيفة». ومن أهم مراكز صناعة الأقمشة القطنية والكتانية نذكر ندرومة ومازونة ومستغانم والبليدة والجزائر، وقد اشتهرت أقمشة ندرومة بجمال ألوانها ودقة نسيجها، كما عرفت المناديل التي كانت تُصنع في البليدة رواجًا كبيرًا، حتى إنها كانت تُصدّر إلى مدينة الجزائر.²

وقد برع الصناع الأندلسيون في كل من تلمسان والجزائر وتونس وزغوان في صناعة الشاشية، وأعمال الشبكة، والتطريز، والتوشيح، خاصة ما تعلق بالقفاطين والصدریات والسراويل والأحزمة وأغطية الرأس مثل البنيقة والقردون أو الكوفية. ويشير هايدو إلى أنه كان بمدينة الجزائر سنة 1012هـ / 1612م نحو 300 نساج و1200 خياط و600 مربّ لدودة الحرير، وكان أغلبهم من الأندلسيين.³

أما صناعة المخمل والحرير، فقد ازدهرت في مدن مثل الجزائر وشرشال وبُرشك. وفي بداية العهد العثماني، كانت هذه الصناعة تعتمد على خيوط الحرير المحلية الناتجة عن شرانق دودة الحرير «القرز»، التي كانت تُربّى في حقول أشجار التوت بمنطقة الساحل قرب شرشال وتنس. غير أن تراجع الإنتاج المحلي دفع هذه الصناعة لاحقًا

¹ ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية...، المرجع السابق، ص 182-183.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 68.

³ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 33.

إلى الاعتماد أساسًا على خام الحرير المستورد بحرًا من أزمير وسالونيك وبيروت. ولتعويض تكاليف الاستيراد، التي بلغت في بعض السنوات 300.000 ريال، كان المنتجون يلجؤون إلى تصدير جزء من إنتاجهم إلى بلدان المغرب الأقصى وتونس وطرابلس وتركيا ومصر وسوريا.¹

وقد شكّلت حياكة الصوف إحدى الصناعات المزدهرة في الجزائر والمناطق المحيطة بها، فقد كانت الجزائر تنتج كميات معتبرة من الصوف والوبر²، واستُعملت في صناعة الأغذية والجلاليل والأحزمة، خاصة في قسنطينة وتلمسان ومعسكر، وهي مدن اشتهرت بهذا النوع من النسيج. كما انتشرت صناعة البرانيس في أغلب جهات البلاد، وكانت من أشهر مراكزها الأطلس الصحراوي وزمرة ومعسكر، حيث كانت تباع بأسعار معتبرة نظرًا لجودتها.³

ويؤكد الرحالة الألماني فندلين شلوفر وجود هذه الحرفة، إذ وصف طريقة غزل الصوف وأدواته المستعملة، فقال: «... بينما تغزل أخرى الصوف مستعملة مغزلًا ذا قرص خشبي يدار بواسطته، وتمسك تحت ذراعها عصا لُفَّ حولها الصوف، وتسحب منها خيطًا، وتضعه حول المغزل، وتديره فوق فخذه، ثم تبعد عنها إلى تحت وتدعه يدور، وأثناء سحبها للخيط من الصوف ببطء، ينشأ خيط سميك...».⁴

هذا دون أن نهمّل نسيج الزرابي والمعلقات، التي حظيت بأهمية خاصة، وتنوعت أشكالها وألوانها ورسومها تبعًا للأقاليم والمدن التي صُنعت فيها. وقد اشتهرت بهذا النوع من الصناعة زرابي كل من قلعة بني راشد وعمور وميزاب وقرقر ووادي سوف والناماشة.⁵

وتُعد زرابي قلعة بني راشد من أجود أنواع الزرابي، إذ تجاوزت غيرها من حيث الدقة والجودة، كما أصبحت تُصدّر إلى المشرق العربي وتُرسل إلى إستانبول، لما امتازت به من طابع محلي أصيل وأسلوب أندلسي راقٍ وأشكال زخرفية جميلة.⁶

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 68-69.

² أمين محرز، المرجع السابق، ص 189.

³ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 69.

⁴ فندلين شلوفر، المصدر السابق، ص 93.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 34.

⁶ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 69.

ويرتبط بصناعة النسيج أيضاً صباغة الملابس، وهي من الحرف التي برع فيها الأندلسيون، واشتهرت بها خاصة كل من البلدة ودلس، وذلك لوفرة نبات القرمز¹ في جهاتهما، ولتوفر العيون الغزيرة والمجاري المائية الدائمة. وقد تمكنت البلدة، بفضل نشاط صناعاتها وتوفرها على أحواض الصباغة، من الحفاظ على هذا النشاط الصناعي، في حين عرفت دلس تراجعاً واضحاً بعد اضمحلالها وتناقص سكانها.²

ويستشف من خلال الطرح الذي قدمه سعيدوني أن صناعة النسيج في الجزائر العثمانية قد شهدت طفرة نوعية بفضل الخبرات الأندلسية الوافدة التي طور التقنيات ورفعت جودة الإنتاج. وكما يبين سعيدوني، فقد ارتكز هذا القطاع على توزيع جغرافي متكامل بين الحضر والمناطق الريفية، ونجحت هذه الصناعة في تغطية الحاجيات المحلية وتحقيق حضور تجاري لافت في الأسواق المغاربية والمشرقية.

المطلب الثاني: الصناعات الجلدية:

كانت صناعة الجلود من الصناعات الرائجة في المدن والبوادي، ويعود ذلك إلى توفر الثروة الحيوانية من أغنام وأبقار ومعز، مما أتاح قيام مشاغل ومعامل متخصصة في دباغة الجلود. وقد استُعملت في هذه العملية مواد الدباغة المجلوبة من الأوراس أو من بلاد القبائل، وكانت تُصنع من مسحوق قشور البلوط³، حيث استُعملت الجلود المعالجة، ولا سيما الفياللية، والمتوافرة محلياً، في صناعة المحافظ، والأحذية مثل الصناديل والبابوش، إضافة إلى أغمد السيوف، والقرب، والأحزمة، والدزدان، وهي حافظات للنقود، وكذلك الجبائر المخصصة لحمل الأوراق والأشياء الثمينة.⁴ وإلى جانب ذلك، صُنعت منها لوازم الخيل، مثل السروج والألجمة، التي لقيت رواجاً لدى بعض القبائل، نظراً لاهتمامها الكبير بتربية الخيول، حيث كانت بعض القبائل تملك 300 و400 خيل.⁵

وقد اشتهر صناع تلمسان والجزائر وقسنطينة بجودة منتجاتهم الجلدية، التي نافست ما كان يُصنع في فاس ومراكش بالمغرب الأقصى، وكانت قسنطينة، على وجه الخصوص، تُعد مركزاً مهماً لهذه الصناعة، إذ جمعت بين

¹ القرمز: مادة للصبغة باللون الأحمر، وهي أحسن ما يُصنع به الطربوش التونسي الشاشية على الطريقة الأندلسية العتيقة، (ينظر: أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر (1766-1781)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986، ص 169).

² ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر «دار السلطان» أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، الجزائر، 2013م، ص 114.

³ صالح عباد، المرجع السابق، ص 338.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 35.

⁵ أرزقي شويثام، المجتمع الجزائري...، المرجع السابق، ص 225.

الفصل الثالث النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

الأساليب التونسية والطرائق الجزائرية في دباغة الجلود وصناعتها¹، حيث شغلت أكثر من 15% من اليد العاملة، موزعة على 33 مدبغة يعمل بها 150 عاملاً، و75 مشغلاً لصنع السروج يشتغل فيها 210 عمال، فضلاً عن 167 محلاً لصنع الأحذية يضم 480 عاملاً.²

وكانت تجارة الجلود خاضعة لإشراف وكيل الحرج، الذي كان يبيع نحو 10 آلاف بياستر منها كل شهر، في حين كان يشتريها ما بين 06 و09 موزونة ليعيد بيعها بـ 30 موزونة.³

كما كانت الجلود تُصنَّع بألوان متعددة، مثل الأسود والأحمر والأصفر والبنفسجي، وكانت مخصصة للاستعمال المحلي⁴، وقد أدى ذلك إلى ظهور عدد من الحرفيين الذين امتهنوا تطريز الجلد، فكانوا يصنعون الأحذية والمحافظ المخصصة للأوراق ووضع النقود، والمعروفة باسم (دزدان)، مع تزيينها بالذهب والفضة، مما أكسبها جمالاً وحسناً، إلى جانب صنع خرائط مزركشة تُعرف بالعامية باسم الجبيرة، وكانت تُرسل نحو المشرق.⁵

وبناء على القراءة التاريخية التي أبرزها سعيدوني، يتضح وجود تكامل اقتصادي وثيق بين الريف كمورد للثروة الحيوانية ومواد الدباغة، والمدينة كمركز للتصنيع والتسويق. ويؤكد سعيدوني أن الصناعات الجلدية لم تساهم فقط في سد الاحتياجات اليومية والعسكرية، بل شكلت قوة تشغيلية بارزة لليد العاملة (كما في نموذج قسنطينة)، مع ارتقائها إلى مستوى فني راق جعل المنتجات الجلدية المحلية منافسة إقليمياً ومطلوبة في الأسواق المشرقية.

¹ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 35.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 69.

³ De Paradis, op. cit., p. 60.

⁴ نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورها إلى انتهاء العهد التركي، د.ط، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص 145.

⁵ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر 1766-1791 (سيرته، حروبه، أعماله، نظام الدولة والحياة العامة في عهده)، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 174.

المبحث الثالث: الصناعات الغذائية والصناعات الفنية وصناعة المستحضرات والعقاقير:

المطلب الأول: الصناعات الغذائية:

توزعت الصناعات الغذائية على أفران الخبز «الكوشات»، ومطاحن الدقيق «الرحى»، وعصر الزيتون، وتجفيف الفواكه وتصبيرها. وقد عرفت مدينة الجزائر وجود عدد كبير من هذه الأفران والمطاحن، وتشهد سجلات دخلها على حيويتها ونشاطها، مثل أفران ابن عذارة، وطلحة، والخندق، والنصارة، وعلي جاور، ودار بلكباشي، وعلي، وبني سليمان، وغيرها. كما ضمت المدينة مجمع أفران البايك، الذي كان يشتمل على 16 فرنًا، إلى جانب بعض مخازن الدقيق ومطاحن الحبوب، وقد كان ملحًا بقصر الجنية ومخصصًا لتحضير الخبز لحوالي خمسة آلاف رجل من أفراد الحامية وموظفي الدولة.

ويلاحظ أن أغلب المطاحن المائية والهوائية الواقعة داخل المدن أو في محيطها كانت مملوكة للباييك، وقد بلغ عددها في مدينة الجزائر وحدها 22 مطحنة مائية و18 مطحنة هوائية.

أما صناعة تجفيف الفواكه وتحضير المربى وتقطير ماء الورد، فقد اشتهرت بها بعض العائلات الأندلسية والبلدية العريقة التي كانت تقيم في مدن قسنطينة وتلمسان والقلعة والبليدة ومليانة والجزائر. كما اشتهر سكان مليانة بإعداد نوع من المربى يُعرف بـ«المعجون»، ويصنع من عصير العنب واللوز، ويمكن حفظه طوال السنة، فضلًا عن الإقبال عليه لما يتميز به من رائحة طيبة ومذاق لذيذ.

وتُضاف إلى هذه الصناعات صناعة عصر الزيت، التي انتشرت مطاحنها في نواحي جرجرة والصومام، وكان الفائض من إنتاجها يُصدّر إلى مدينة الجزائر عبر موانئ بجاية ودلس.¹

كما اعتنى الفلاح الجزائري في الأرياف بزراعة الزيتون واستخراج زيتته، وقد عُرفت منطقة القبائل بزيتها الطبيعي الجيد. ويذكر شلوصر أنه «...بمجرد أن ينضج الزيتون يُنفض من الأشجار، ويقوم سكان القرى المختلفة بجمعه، وتوجد أمام كل قرية (دشرة) معصرتان أو ثلاث معاصر، ويعمل فيها كل العُزّاب من الذكور والإناث، ويكون الزيت الجديد كثيفًا، ذا لون أخضر غامق وطعم لذيذ، كما كان يُحفظ في جلود الماعز...».² وتُعد قبائل

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 67-68.

² فنديلين شلوصر، المصدر السابق، ص96.

الفصل الثالث النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

آيت عباس من الجهات التي اشتهرت بالصناعات المحلية، إذ كانت تملك أكثر من مائتي رحي مخصصة للزيتون، وكانت كثرة هذه الرحي تُعد مؤشراً على ثروة قبائل القبائل.¹

وفق الطرح التحليلي الذي يتبناه سعيدوني، يتضح أن الصناعات الغذائية تجاوزت كونها مجرد نشاط معيشي تقليدي لتشكل معلماً رئيسياً من معالم النظام الاقتصادي والاجتماعي للإيالة؛ حيث جمعت بين النمط الموجه حكومياً لتأمين المراكز الحضرية والعسكرية (عبر منشآت البايك المخصصة للحامية)، والنمط العائلي والريفي القائم على استغلال خامات البيئة (كزيت الزيتون وتقطير الفواكه والمربيات). ويظهر التحليل التاريخي لهيكل هذا القطاع وجود تكامل عضوي بين الفئات الإنتاجية للأرياف والقدرة الاستهلاكية للمدن، مما أسهم في تحقيق الكفاية الذاتية وضمان الاستقرار الاجتماعي الداخلي.

المطلب الثاني: الصناعات الفنية:

أولاً: صناعة الخزف والأدوات الفخارية:

لقد عرف المجتمع الجزائري، شأنه شأن غيره من المجتمعات، هذه الصناعة منذ أقدم العصور، إذ تُعد من أقدم الصناعات التي عرفها الإنسان، نظراً لأهميتها الاجتماعية والاقتصادية في حياته. وقد أسهمت هذه الصناعة في مساعدة الإنسان على الاستقرار وتكوين التجمعات السكانية، لذلك كانت معظم المدن والقرى الجزائرية تنتج الأواني الفخارية للاستعمال اليومي، إلى جانب مواد البناء مثل القرميد والآجر والزليج. وكان الإنتاج متفاوت الجودة من منطقة إلى أخرى.

ولقد عرفت الصناعة الفخارية والخزفية تطوراً نوعياً مهماً على يد الأندلسيين²، حيث اشتهر أندلسيو شرشال بصناعة أنواع مختلفة من الجرار والأدوات المنزلية الفخارية، وتميزت مصنوعاتهم بصلابة الفخار وتنوع النقوش وكثرة الزخارف، مما منحها طابعاً خاصاً يختلف عما كان معروفاً في البلاد. كما عُرف أندلسيو البليدة والجزائر بإنتاج نوع جيد من الخزف المزجج بالطلاء، على شكل بلاطات صغيرة مربعة تُعرف بالزليج، وكان يُستعمل عادة في تغطية المنازل وكساء الجدران وتزيين العيون العامة ومداخل المباني.³

¹ هانريشن فون مالتسان، المصدر السابق، ص 163.

² أرزقي شويثام، المجتمع الجزائري....، المرجع السابق، ص 227.

³ ناصر الدين سعيدوني، الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر ...، المرجع السابق، ص 115.

يوضح طرح سعيدوني أن هذه الحرفة جمعت بين البساطة والإتقان الفني؛ فبينما ظلت القرى تنتج أواني القوت اليومي ومواد البناء بأساليب قديمة، أحدث الأندلسيون نقلة حقيقية في المدن من خلال إدخال تقنيات جديدة كصناعة الزليج المزخرف والجرار الصلبة. وهذا يعكس قدرة المدن الجزائرية على الاستفادة من الخبرات الوافدة لتطوير العمران وتحسين مستوى المعيشة.

ثانيا: صناعة المجوهرات والحلي:

تخص هذه الصناعة المجوهرات الذهبية والفضية، فقد اشتهر بصياغة الذهب صناع المدن، حيث يتوافر تبر السودان، كما كان من الممكن الحصول على السبائك المستوردة من البلاد الأوروبية والمشرق¹، وقد اختص بممارسة هذه الحرفة أفراد الجالية اليهودية، وبعض الحضر من الأندلسيين والكراغلة، خاصة في مدن تلمسان وقسنطينة والجزائر. وقد شجّعهم على ذلك ما كانت تدرّه عليهم من أرباح وفوائد مرتفعة، إذ قُدِّرت بالنسبة لليهود تلمسان بما يتراوح بين 30 و50% من قيمة الحلي المصنوعة.²

أما في الأرياف، فقد انتشرت خاصة صناعة الحلي الفضية، وتفوق فيها صناع قرى وادي ميزاب ونواحي بوسعادة وجرجرة، وكانت غالبًا تتميز بجودة الصنع وبساطة الشكل. كما بلغت هذه الحرفة مستوى رفيعًا في مدينة الجزائر، حيث صنّعت أنواع راقية من الحلي، من أشهرها الأحزمة المرصعة، والأساور المنقوشة، والخلاخل الرفيعة، والأقراط الهلالية المعروفة بالمشرفة. ولا تقل قيمة بعض الحلي الفضية عند قبائل جرجرة، ولا سيما بني يني، إذ توارثت الأسر هناك صناعة نوع ممتاز من الحلي المطعمة بالمرجان.³

أما عنابة، فتعدّ شريطتها الغنية بالثروة المرجانية مادة أولية مهمة لصناعة الحلي، لكونها من أجود أنواع المرجان المعروف في العالم. وقد علّق شالر على ذلك بقوله: "وهذه المادة يمكن أن تصبح مصدرًا للصناعة وموردًا للثروة للبلد، ولكنه في الوقت الحاضر لا تتمتع بحق استخراجها والتجارة فيه إلا فرنسا، وفي المقابل هذا النشاط الهام لا تتلقى الحكومة الجزائرية سوى عوائد زهيدة".⁴

¹ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 36.

² ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 70.

³ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية...، المرجع السابق، ص 37.

⁴ شالر، المصدر السابق، ص 32-33.

ولقد كان معروفاً آنذاك ما يعرف ب عقد السخاب¹، الذي كان منتشرًا في مختلف الأسر الجزائرية، وهو قلادة تُصنع من القرنفل والمسك ومجموعة من المواد الطبيعية المحضرة يدويًا. وكانت ألوانه تختلف بحسب نوع المسك المستعمل، فمنه الأصفر والأسود والبني القاتم والفاتح والأخضر الداكن. وتُشكّل هذه المواد في كريات صغيرة، ثم تُثقب بعود رقيق مصنوع من الحلفاء أو بخيط صوفي، وبعد ذلك تُعرض للشمس حتى تجف.²

غير أن هذه الحرفة كانت خاضعة لرقابة السلطة الحاكمة، حتى لا يشوبها الغش في صناعتها أو في وزنها. كما استفادت الدولة من خبرة اليهود، وذلك بإدراجهم في صكّ العملة الجزائرية. ففي عهد الداوي حسين، أُمر ببناء دار لضرب النقود داخل القصبة، ونُقل إليها أمين السكة من الدار القديمة، كما جرى تعيين نائب عنه بالدار القديمة لمتابعة الميزان ومراقبة عيار مصوغ أهل البلد، قبل أن ينتقل هو إلى الدار الجديدة.³

يكشف طرح سعيدوني حول صناعة الحلبي عن توزيع واضح للوظائف والمهارات بين المدينة والريف؛ حيث ركزت المدن الكبرى على صياغة الذهب والمرجان لتلبية أذواق الطبقات الميسورة باعتناء من حرفيي الأندلس واليهود والكراغلة، بينما تميزت الأرياف (مثل بني يني وبوسعادة وميزاب) بإنتاج الحلبي الفضية المطعمة بالمرجان كرمز للثروة والزينة المحلية. كما يُظهر هذا النشاط حرص الدولة على تنظيم الحرفة ومراقبة عيار المعادن لمنع الغش وحماية الاقتصاد.

المطلب الثالث: صناعة المستحضرات والعقاقير:

انتشرت هذه الصناعة في المدن والبوادي، واشتهرت منها على وجه الخصوص صناعة تقطير ماء الورد والزهر من الورد والالارنج، وذلك في الجزائر وضواحيها مثل البليدة والقلعة وشرشال.

وإلى جانب هذه الصناعة التي توارثتها الأسر الأندلسية، برزت صناعة محلية أخرى تمثلت في تحضير الصابون⁴، وقد عرفت هذه الصناعة رواجًا في بعض المدن، مثل قلعة بني راشد وبوسعادة، حيث وجد الفرنسيون

¹ أنظر الملحق رقم 04 ص 80.

² ديفل صبيحة، "صناعة الحلبي بقسنطينة خلال العهد العثماني"، مجلة المواقف للبحوث والدراسات في المجتمع والتاريخ، ع 11، جامعة قسنطينة 2، قسنطينة 2، ديسمبر 2016م، ص 191.

³ الحاج أحمد الشريف الزهار، مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر (1168-1246هـ/ 1754-1830م) تحقيق أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر 1974م، ص 147.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية... المرجع السابق، ص 37.

الفصل الثالث النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

عند احتلالهم لبوسعادة أربعين صانعاً للصابون. كما انتشرت أيضاً في بعض المناطق الجبلية، مثل بلاد القبائل ونواحي تلمسان، وتميز سكان جرجرة بصنع نوع من الصابون الأسود، كانوا يحضرونه من نفايات الزيتون ونبات الدفلة.¹

ومن جهة أخرى، عُرف الأسرى المسيحيون بتحضير الخل وصناعة الخمر من العنب في كل من تونس والجزائر.²

ويُظهر تحليل سعيدوني لصناعة المستحضرات والعقاقير كيف نجح المجتمع المحلي في تحويل الموارد الطبيعية والنفايات النباتية إلى منتجات نفعية وعطرية تلبي احتياجاته اليومية. فقد جمع هذا النشاط بين البعد الجمالي والرفاه الحضري الذي طوره العائلات الأندلسية في استقطار الزهور والورود، والبعد النفعي والعملي المتمثل في تحضير الصابون والمنظفات في الأرياف والمدن (كاستغلال نفايات الزيتون والدفلة في جرجرة). كما يُبرز هذا القطاع مرونة الاقتصاد المحلي وحرية النشاط الحرفي الذي اتسع ليشمل حتى خبرات الأسرى المسيحيين في إنتاج بعض المواد كالخل، مما حقق نوعاً من الاكتفاء الذاتي في المواد الاستهلاكية الأساسية دون تكلفة عالية.

ومما سبق نستنتج أن سعيدوني يرى أن النشاط الصناعي ظل متواضعاً في الإيالة الجزائرية، إذ اقتصر أساساً على الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المعدنية التحويلية البسيطة. وقد شهدت المدن والريف خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر ميلاديين تحولاً نسبياً في هذا المجال، حيث كان الحرفيون منظمين في هيئات مهنية يشرف عليها أمين أو جماعة، تتولى تنظيم الحرفة، ومراقبة جودة السلع، ومحاربة الغش، وضبط الأسعار في الأسواق. وقد أدى ذلك إلى بروز مدن حرفية وتجارية مثل تلمسان التي اشتهرت بصناعة الصوف، ومستغانم بالزرابي، وقسنطينة بمنسوجاتها وأثاثها، كما أسهم احتكاك الحرفيين بالمهارة الأندلسية في إغناء الإنتاج المحلي، خاصة في المنسوجات ذات الألوان الحمراء والزرقاء. ومع ذلك، فإن الصناعة الثقيلة لم تعرف تطوراً ملموساً لا من حيث الكمية ولا من حيث الإنتاج، رغم وجود بعض المظاهر الصناعية لدى سكان القبائل، مثل بني عباس وبني فليسة، الذين اشتهروا بصنع البنادق المحلية والسيوف والمكاحل، بل وحتى تقليد النقود العثمانية والإسبانية المتداولة في السوق.

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 68.

² ناصر الدين سعيدوني، "الأوضاع الاقتصادية..."، المرجع السابق، ص 37.

الفصل الرابع: النشاط التجاري والمالي والنقدي في الجزائر

أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

المبحث الأول: المبادلات التجارية:

المطلب الأول: التجارة الداخلية

المطلب الثاني: التجارة الخارجية

المطلب الثالث: الميزان التجاري

المبحث الثاني: الخزينة والعملية:

المطلب الأول: مصادر دخل الخزينة

المطلب الثاني: أهم العملات والنقود المتداولة

شهدت الدولة الزيانية نشاطاً تجارياً داخلياً مهماً، ارتبط بمدينة تلمسان بوصفها مركزاً اقتصادياً رئيسياً، وبالمدين والقرى التابعة لها. فقد كانت المنتجات الزراعية والحيوانات، إلى جانب منتجات القرى مثل الصوف والزراي والحصير والزخارف، تُنقل إلى تلمسان عبر شبكة من الطرق الداخلية، حيث تُبادل ببعض منتجات المدينة، كالأسلحة وغيرها.¹

وقد ساهم هذا النشاط في ظهور أسواق يومية وأسبوعية لتلبية حاجات السكان وتنشيط الحركة الاقتصادية؛ ومن أبرزها سوق أغادير بتلمسان، الذي كانت تُعرض فيه مختلف السلع والبضائع اليومية، إضافة إلى السوق الأسبوعي الذي كان يُقام في معسكر بإقليم بني راشد كل يوم خميس، وتُعرض فيه أعداد كبيرة من الماشية والحبوب ومختلف المنتجات المحلية.²

وإلى جانب التجارة الداخلية، أقامت تلمسان علاقات تجارية نشطة مع عدد من المناطق، وفي مقدمتها بلاد السودان الغربي، حيث استوردت الدولة الزيانية التبر المتوفر في غاو وأودغست وغانا، والعبيد الذين استُخدموا في الأعمال الشاقة والصناعة والجيش وحراسة القوافل، إضافة إلى العاج المستخرج من الغابات الجنوبية، والذي استُعمل في الصناعات الفنية وصناعة الأثاث، وخصوصاً لفائدة الطبقات الغنية.

وفي المقابل، صدر المغرب الأوسط إلى السودان الغربي بعض المنتجات التي كان يفتقر إليها، وفي مقدمتها القمح، الذي اقتصر استهلاكه غالباً على الطبقة الراقية بسبب ارتفاع سعره، إلى جانب الزبيب وعين البقرة والملح، الذي كان يُستبدل أحياناً بالتبر. وتبرز هذه المبادلات مكانة تلمسان بوصفها مركزاً تجارياً يربط بين المغرب الأوسط وبلاد السودان الغربي، ويسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية خلال العهد الزياني.³

¹ بسام كامل عبد الرزاق شقدان، تلمسان في العهد الزياني (1235-1555)، رسالة ماجستير في التاريخ، كلية الدراسات العليا، قسم التاريخ، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2002، ص 203.

² حمزة بختي، المرجع السابق، ص 32.

³ لبنى بوقفة، المرجع السابق، ص ص 30-31.

المبحث الأول: المبادلات التجارية:

المطلب الأول: التجارة الداخلية:

يرى سعيدوني أن التجارة الداخلية كان لها تأثير مباشر في الأوضاع المالية والاقتصادية للإيالة، إذ لم تقتصر وظيفتها على تبادل السلع، بل ساهمت أيضاً في تنشيط الأسواق وربط المدن بالأرياف¹، وقد انتشرت الأسواق اليومية في المدن، والأسواق الأسبوعية بين العروش والقبائل، مثل سوق تلاغمة وسوق ورقلة، كما عُرفت الأسواق الموسمية، ومن أشهرها سوق وادي العثمانيين، الذي كان يخضع لإشراف شيخ العرب، وتُعرض فيه المنتجات المحلية والمستوردة، إلى جانب بعض السلع القادمة من الممالك الإفريقية.²

وكانت أسواق المدن مرتبطة بمختلف الحرف والصناعات؛ ففي قسنطينة، مثلاً، وُجد الحدادون والشقماقية، أي مصلحو البنادق، في حين قامت تجارة سكان الصحراء على مبادلات ذات طابع بدائي.³ ويُرجع سعيدوني دعم هذا النشاط إلى عاملين أساسيين؛ أولهما تشجيع الحكومة للأسواق التجارية، بما يسمح لها بمتابعة سكان الأرياف وبسط نفوذها عليهم، وثانيهما مرور القوافل عبر الأراضي الجزائرية في اتجاه المشرق العربي وبلاد السودان.

واتخذ التبادل التجاري الداخلي مسارين رئيسيين؛ كان أولهما أفقيًا، يربط بين شرق البلاد وغربها، ومن أبرز طرقه طريق التل وطريق الواحات الصحراوية. وقد ساهم هذا المسار في دعم المدن الداخلية، مثل تلمسان وقسنطينة، كما حافظ على المكانة التجارية والعمرانية للواحات الصحراوية. أما المسار الثاني، فكان رأسياً يربط بين التل والصحراء، استناداً إلى التكامل الاقتصادي والبشري بين الإقليمين. وقد أدى ذلك إلى ازدهار المراكز الواقعة بينهما، مثل بوسعادة والبرواقية وبوغاز وبسكرة، فضلاً عن زيادة أهمية الأسواق الموسمية بوصفها فضاءات للتبادل بين سكان الشمال والجنوب.⁴

¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع سابق، ص 38.

² محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 - 1830 م، د ط، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1972م، ص112.

³ حسان كشرود، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منثوري، قسنطينة، (2007 - 2008م)، ص35.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع سابق، ص ص 38 - 39.

المطلب الثاني: التجارة الخارجية:

يرى سعيدوني أن ازدهار التجارة الخارجية للجزائر خلال العهد العثماني ارتبط بتنوع الإنتاج، والموقع الجغرافي، وتعدد الموانئ واتساعها، وهي عوامل مكّنت الإيالة من إقامة علاقات تجارية مع بلدان المغرب العربي، والأقطار العثمانية في المشرق، إضافة الدول الأوروبية التي ازدادت أهمية التبادل التجاري معها بمرور الوقت.¹

وكانت المبادلات التجارية مع تونس والمغرب الأقصى وبقية الأقطار العثمانية في المشرق تعتمد أساساً على السلع الكمالية والترفيهية²، فقد استوردت الجزائر من أقطار المشرق العربي السجاد العجمي، والأقمشة، والعقاقير، وأدوات الزينة، والسيوف، والحناجر، والنرجيلات، وملح الأمونياك المستعمل في صناعة الأقمشة، فضلاً عن كميات من القطن والأرز. وفي المقابل، صدّرت إليها المصنوعات المحلية، ولا سيما الزرابي والحياك والأنسجة الصوفية.³

كما يوضح سعيدوني أن التجارة المرتبطة بموسم الحج كانت تدر أرباحاً كبيرة على المشاركين فيها، حتى إن رأس المال المستثمر عبر القوافل المتجهة إلى المشرق بلغ مليوني فرنك في أوائل عهد الاحتلال. وتؤكد الروايات التاريخية أهمية التجارة مع البقاع المقدسة، إذ تذكر أن تاجرًا من مزاب يُدعى الحاج ناصر خرج إلى الحج برأس مال لم يتجاوز تسعة آلاف فرنك، ثم عاد بأرباح بلغت 5250 فرنكًا، أي بفائدة تجاوزت 50%.⁴

وتؤكد هذه المعطيات أن الحج لم يكن شعيرة دينية فحسب، بل كان مناسبة لتنشيط المبادلات التجارية وتوسيع العلاقات الاقتصادية بين الجزائر والمشرق.

أما التجارة مع بلاد السودان، فكانت تقوم على استيراد بعض المواد الضرورية للعيش والسلع الكمالية، مثل العبيد والحناء والشب والبخور والعاج وريش النعام، إلى جانب كميات قليلة من التبر وبعض المنتجات المدارية. وفي المقابل، صدّرت الجزائر إليها القطع النحاسية، والآلات الحديدية، والملح، والأقمشة القطنية،

¹ نسيمه قوادري، فوزية قوادري: أوضاع بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779-1799، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018، ص 80.

² ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، مرجع سابق، ص 39.

³ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 81.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، نفسه، ص 39.

والمنتجات الصوفية¹، غير أن هذه التجارة عرفت ضعفًا وانكماشًا في مطلع القرن التاسع عشر، ويربط سعيدوني تراجع هذه التجارة بانفتاح بلاد السودان على المحيط الأطلسي، وإلغاء تجارة الرقيق، وتراجع الأمن في الطرق الصحراوية نتيجة التنافس بين القبائل البدوية. ومع ذلك، ظلت التجارة مع الأقطار الإفريقية والإسلامية محدودة مقارنة بالتبادل التجاري مع الدول الأوروبية، رغم ما اتسمت به العلاقات بين هذه الدول وإيالة الجزائر من توتر واضطراب.²

أما بالنسبة إلى الدول الأوروبية، فكانت الجزائر تصدر إليها كميات من الحبوب، والصوف، والجلود، والشمع، والعسل، والتمر، والزيت، والتبغ، والتين المجفف، وريش النعام، إضافة إلى بعض البقوليات والحمضيات والخضر والفواكه. وقد قُدرت صادرات الجزائر في أواخر العهد العثماني بنحو 20,000 قنطار من الصوف، و10,000 قطعة من الجلود، و600 قنطار من الشمع³، وفي المقابل، استوردت السلع الكمالية والترفيهية، مثل العطور والمصبرات من فرنسا، والزليج من إيطاليا، والعتاد الحربي من اسكندنافيا، والرصاص والأقمشة القطنية من إسبانيا، والسكر والقهوة والأقمشة من إنجلترا عبر جبل طارق.⁴

المطلب الثالث: الميزان التجاري:

يذهب سعيدوني إلى أن تراجع الإنتاج وانقطاع غنائم البحر كانا من أبرز العوامل التي أدت إلى اختلال الميزان التجاري الجزائري، إذ بدأ هذا الميزان يسجل عجزًا مستمرًا منذ منتصف القرن الثامن عشر الميلادي، ثم أصبح هذا العجز، مع بداية القرن التاسع عشر، أحد مظاهر تدهور الاقتصاد الجزائري⁵، وقد أشار شالر سنة 1822م إلى أن العجز السنوي في الميزان التجاري بلغ 937.000 دولار، وهو مبلغ كبير كانت تدفعه دولة لا تتوافر على موارد اقتصادية كافية إلى الخارج.⁶

ويُرجع سعيدوني هذا الاختلال إلى ارتفاع أسعار المواد المصنعة، التي كانت تُستورد غالبًا من الدول الأوروبية، مقابل انخفاض أسعار المواد الأولية التي شكّلت الجزء الأكبر من الصادرات الجزائرية. كما يرى أن تحكم

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، نفسه، ص 81.

² ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، نفسه، ص 40.

³ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، نفسه، ص 81.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، نفسه، ص 40.

⁵ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 82.

⁶ وليام شالر: المصدر السابق، ص 103.

التجار اليهود والوكالات التجارية الأوروبية في أسعار المواد الأولية الجزائرية وأسواقها ومصادرها ساهم في تعميق هذا العجز¹، فقد اضطلع بعض التجار اليهود بدور الوساطة في مختلف العمليات التجارية، وحققوا أرباحاً كبيرة على حساب الأهالي، كما قدموا القروض والضمانات بفوائد مرتفعة، مستفيدين من غياب المؤسسات المصرفية، مما أدى إلى تراجع التجارة الجزائرية وزيادة الأعباء الاقتصادية على السكان.²

إضافة إلى ذلك، تراجع إنتاج المزارعين والرعاة والصناع والحرفيين، إذ أصبحوا يكتفون غالباً بما يلي حاجاتهم المحلية بسبب نظام الاحتكار، وطرق تحصيل الضرائب، وممارسات الحكام. كما انخفض إنتاج الحبوب وتصديرها نتيجة ارتفاع الطلب الداخلي عليها من قبائل الصحراء والهضاب، فضلاً عن منافسة الحبوب الروسية التي بدأت تغزو الأسواق الأوروبية بكميات كبيرة وأسعار منخفضة. ثم جاء الحصار البحري الفرنسي المفروض على السواحل الجزائرية بين سنتي 1827 و1830م ليضع حدًا نهائيًا للتجارة الجزائرية مع الأسواق الأوروبية.³

كما أدى غياب نظام جمركي ملائم إلى عرقلة تطور التجارة الجزائرية، فضلاً عن احتكار الدولة لتجارة المواد الأولية، مما حدّ من حرية النشاط التجاري وأضعف المبادرة الفردية. وشكّلت صعوبة المواصلات، من جهة أخرى، عائقاً أمام انتقال السلع والتجار بين المدن والأرياف، وأثرت في حركة التبادل التجاري الداخلي.⁴

وبناءً على ذلك، يرى سعيدوني أن العجز التجاري لم يكن نتيجة ضعف الإمكانيات الجزائرية وحدها، بل كان حصيلة تداخل عوامل اقتصادية وسياسية، من بينها تراجع الإنتاج، والاحتكار، وارتفاع الضرائب، وتحكم الوسطاء، واضطراب العلاقات التجارية الخارجية. وتؤكد الزيادة التي عرفتتها التجارة الخارجية الجزائرية خلال السنتين الأوليين من الاحتلال أن الجزائر كانت تمتلك قابلية حقيقية للمنافسة التجارية، غير أن السياسات الاقتصادية والظروف التي سادت أواخر العهد العثماني حالت دون استثمار هذه الإمكانيات.⁵

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، نفسه، ص82.

² يحيى بوعزيز، طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال ق 19 م، مجلة الثقافة، ع 59، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م، ص19.

³ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، نفسه، ص82.

⁴ نوبة قرين، النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019م، ص ص 45-46.

⁵ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، نفسه، ص82.

المبحث الثاني: الخزينة والعملية:

المطلب الأول: مصادر دخل الخزينة:

كان النظام المالي في الجزائر العثمانية قائمًا على تنظيم دقيق لمصادر الدخل¹، وأهمها الضرائب، التي قسمها سعيدوني إلى رسوم القطاع الريفي ورسوم المدن.، وتقوم رسوم القطاع الريفي أساسًا على الإنتاج الفلاحي؛ فالأراضي الخاصة تخضع للعشر والزكاة، وأراضي البايلك لنظام الخماسة، بينما تُفرض على أراضي العرش والمناطق الخارجة عن النفوذ ضرائب الغرامة والمعونة واللمزة.²

1- أراضي الملكيات الخاصة:

هي الأراضي التي تنتقل إلى الأفراد عن طريق البيع أو الإرث³، ويؤكد حمدان خوجة أنها كانت تخضع للعشر، أي الجزء العاشر من الإنتاج، الذي يوجّه إلى خزينة الدولة، مع إمكانية استبداله بمبالغ مالية⁴، كما يرى ويليام شالر أن جباية العشر كانت تتم وفق مبادئ القرآن الكريم.⁵

ويرى سعيدوني أن تقدير العشر كان يعتمد على عدد الزويجات أو الجبيدات المحروثة، في حين كان قائد العشر يتولى تحديد قيمتها النهائية⁶، كما كانت الحكومة العثمانية تفرض الزكاة على المواشي والأموال، باعتبارها حقًا للدولة ووسيلة للحد من تراكم الثروة لدى الأغنياء.⁷

2- أراضي البايلك:

كانت أراضي البايلك تضم أملاكًا متنوعة، مثل المزارع والأراضي المؤجرة بنظام الخماسة وغيرها من الأراضي⁸، ويرى سعيدوني أنها مثلت قطاعًا فلاحيًا مهمًا في الحياة الاقتصادية الريفية. وقد آلت هذه الأراضي إلى

¹ ناصر الدين سعيدوني والشيخ المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 26.

² ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 87.

³ توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865 م) دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2007-2008 م)، ص 160.

⁴ حمدان بن عثمان خوجة، المرأة، تقى وتغ: محمد العربي الزبيري، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010م، ص 143 - 144.

⁵ ويليام شالر، المصدر السابق، ص 58.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 88 - 89.

⁷ يحي بوعزيز، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2009 م، ص 32.

⁸ توفيق دحماني، مرجع سابق، ص 170.

الدولة بطرق متعددة، منها المصادرة والحياسة في غياب الورثة، وبلغت مساحتها 146693 هكتارًا، وكان استغلالها يتم عن طريق نظام الخماسة أو كراء الأراضي.¹

ويعرّف سعيدوني الخماسة في كتابه تاريخ الجزائر في العهد العثماني بأنها نوع من تسخير الرعية²، أما في كتابه الملكية والجباية، فيعرّفها بأنها نظام يتيح للفلاح العمل في الأرض لصالح الدولة مقابل الحصول على خمس الإنتاج.³

أما اللزمة والمعونة، فكانتا من أهم الجبايات المفروضة على القبائل؛ إذ كانت اللزمة ضريبة عينية ونقدية تُؤخذ بصفة منتظمة نسبيًا من القبائل النائية أو المقيمة في المناطق الجبلية⁴، أما المعونة فكانت ضريبة استثنائية تُدفع قمحًا أو شعيرًا، ونادرًا ما تُدفع نقدًا، وكانت تُفرض على قبائل الرعية كافة⁵، كما كانت قبائل بلاد القبائل تقدم معونات محددة من التين والزيتون والأغنام والحبوب والفضة.⁶

أما الدنوش أو ضيفة الباي، فكانت مساهمة تقدمها قياد الأوطان، وترسل إلى الباشا كل ستة أشهر⁷، وكان الباي يستعمل مواردها في شراء الهدايا التي يوجهها إلى الداي. وكانت قيمتها تختلف بحسب أهمية القبائل ومحاصيلها، كما كانت تُفرض حصص خاصة على القبائل الرحل.⁸

ويذكر شاو أن قيمة الدنوش بلغت في بايلك الشرق 100 ألف، وفي بايلك الغرب 40 ألفًا، وفي بايلك التيطري 12 ألفًا، وفي دار السلطان 12 ألفًا⁹، أما الفرخ أو البشارة، فكان عطية نقدية تُقدّم عند تولية الباي¹⁰، كما كانت قبائل الرعية تلتزم بخيل الرعية، وهي مساهمة مادية تتمثل في توفير الخيول.¹¹

¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 91 – 92.

² ناصر الدين سعيدوني، "تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 136.

³ ناصر الدين سعيدوني، "الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 129.

⁴ أحمد الشريف الزهار، المصدر السابق، ص 72.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، "الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر"، المرجع السابق، ص 183.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، "الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 153.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، "الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 191.

⁸ صالح عباد، المرجع السابق، ص 347.

⁹ shaw thomas: op.cit, p 109

¹⁰ ناصر الدين سعيدوني، "الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر"، المرجع السابق، ص 191.

¹¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 99.

وفيما يخص كراء الأراضي الزراعية، أو ما عُرف بالحكور في بايلك قسنطينة، فقد كانت هذه الرسوم تُفرض على أراضي العزل خلافاً للأراضي البايبلية¹، وكانت الأراضي تُمنح أحياناً كإقطاع لذوي النفوذ والمكانة، مقابل دفع رسم سنوي.²

ويضيف سعيدوني أشكالا أخرى لاستغلال أملاك الدولة، منها تسليم بعض الأراضي مقابل تقديم خدمات، أو تكليف بعض القبائل بتربية قطعان الباييلك مقابل الحصول على الأرض والإعفاء من بعض الضرائب³، ويرى شارل أندري جوليان أن هذه الرسوم كانت تُضاف إليها ضرائب منتظمة وإتاوات استثنائية متغيرة.⁴

3- أراضي العرش والأراضي المستعصية:

هي الأراضي التي كان العثمانيون يستولون عليها من القبائل الممتنعة عن دفع مستحقات الخزينة، ثم يعيدون توزيعها على قبائل أخرى، أو على قبائل المخزن وموظفي الباييلك⁵، وكانت هذه الأراضي تخضع لضرائب متعددة، مثل الغرامة، واللزمة، والمعونة، والدنوش، والفرح، وخيل الرعية.

ويرى سعيدوني أن الغرامة كانت ضريبة استثنائية تُفرض على القبائل المخالفة أو الخارجة عن السلطة الفعلية للبايلك.⁶

أما عوائد سكان المدن، فيعدها سعيدوني من أهم الموارد المفروضة على سكان الحواضر⁷، ويرى صالح عباد أنها كانت تأخذ شكل ضيفة الباي أو ضيفة دار السلطان؛ فكانت الضيفة الأولى تُدفع من طرف المدن الصغيرة، وتتراوح بين 8 آلاف و14 ألف ريال، إضافة إلى 14 حصاناً، بينما كانت الضيفة الثانية تُقدّم إلى الأغا، وتختلف قيمتها من مدينة إلى أخرى، ويضاف إليها ما كان يدفعه حرفيو المدن.⁸

¹ توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 171 – 172.

² ناصر الدين سعيدوني، "تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 136.

³ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 94.

⁴ شارل أندري جوليان، مصدر سابق، ص 29.

⁵ توفيق دحماني، مرجع سابق، ص 172.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 95.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، مرجع سابق، ص 104.

⁸ صالح عباد، المرجع السابق، ص 348.

كما تعود الرسوم المفروضة على اليهود والنصارى إلى أصل الجزية المفروضة على أهل الذمة في البلاد الإسلامية¹، ويذكر أن الأندلسيين كانوا بدورهم يدفعون مبالغ مالية إلى الخزينة، وإن لم يتوسع سعيدوني في بيان ذلك.²

أما عوائد بيت المال، فكانت تتكون من مردود الأوقاف، ومن التركات والودائع والأموال التي لا وارث لها³، كما كان بيت المال يعتمد على رسوم النقابات المهنية والدكاكين التجارية⁴، وكان الأفراد الذين يمارسون المهن يدفعون ما بين 1 و3 بوجو للشخص، في حين كانت المحلات والمؤسسات تدفع مبالغ أكبر بحسب عدد البوجوات⁵، كما مثلت الجمارك ومكوس الأسواق جزءاً مهماً من عوائد التبادل التجاري.⁶

وفيما يخص رسوم الحياة الاقتصادية في المدن، فقد تناول سعيدوني الدنوش، وعوائد البايك، والرسوم المفروضة على السكان ونقاباتهم المهنية، وجزية اليهود والنصارى، وحقوق الالتزام والتنصيب، ورسوم الجمارك ومكوس الأسواق، واحتكار التعامل التجاري مع البيوتات التجارية اليهودية والأوروبية، وإتاوات الدول الأجنبية، إضافة إلى الأملاك والثروات التي كانت تؤول إلى الدولة عن طريق المصادرة والتغريب.⁷

ويذكر عبد الرحمن الجيلالي أن الأجانب كانوا يؤدون الدنوش إلى الداي⁸، كما تؤكد رسالة أحمد باي إلى حسين باشا هذا المعنى⁹، أما العوائد، فيرى أرزقي شويثام أنها كانت تُدفع من طرف القائد في المناسبات الدينية لكبار رجال الدولة¹⁰، بينما يوضح سعيدوني أنها كانت مساهمات نقدية تهدف إلى تغطية حاجات الموظفين ودعم قدرات الخزينة العامة.¹¹

¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 105.

² المرجع نفسه، ص 34.

³ ناصر الدين سعيدوني، "تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 138.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 106.

⁵ توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 189 - 190.

⁶ المرجع نفسه، ص 191.

⁷ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 99.

⁸ عبد الرحمن الجيلالي، تاريخ الجزائر العام، ج3، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2014 م، ص 20.

⁹ أرزقي شويثام: "المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 219.

¹⁰ ناصر الدين سعيدوني، "الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر"، المرجع السابق، ص 189.

¹¹ المرجع نفسه، ص 190.

وقد قدر وليام سبنسر محصول الخزينة من الضرائب الداخلية سنة 1822م بـ 268800 دولار¹، بينما قدره بيليسيه سنة 1835م بـ 2953472 فرنكًا و58 سنتيمًا.²

وكان البحر مصدرًا رئيسيًا من مصادر الاقتصاد الجزائري، بفضل الجهاد البحري³، وما نتج عنها من غنائم وفديات الأسرى المسيحيين، ورسوم فُرِضت على أساطيل الدول الأوروبية المارة في البحر المتوسط⁴، ويرى سعيدوني أن الفترة الممتدة بين 1800 و1830م شهدت نوعًا من الازدهار النسبي، بفضل نشاط بعض القراصنة، مثل الرايس حميدو⁵، غير أن ويليام شالر يوضح أنه ابتداءً من سنة 1815م بدأت أرباح القرصنة في التراجع، خاصة بعد الحملة البريطانية ومعركة نافارين والحصار البحري.⁶

أما الإتاوات والهدايا، فكانت الدول الأوروبية تدفع الإتاوات مقابل عدم تعرض الرياس لسفنها التجارية أو في إطار بعض الترتيبات التجارية، بينما كان القناصل يقدمون الهدايا في المناسبات أو عند قدوم الوفود للتفاوض في الجزائر⁷، وكانت قيمة هذه الهدايا والإتاوات تختلف بحسب درجة الخطر الذي يهدد الأساطيل الأجنبية.⁸

ويذكر سعيدوني أن الإتاوات والهدايا تحولت، خلال المرحلة الأخيرة من عمر الإيالة، إلى مجرد هدايا دبلوماسية وترضيات مالية، نتيجة تراجع الأسطول الجزائري واضطراب الأوضاع الداخلية. وقد انخفض مردودها إلى 126 ألف فرنك سنويًا، ثم تراجع أكثر.⁹

¹ وليام سبنسر، الجزائر في عهد رياس البحر، تع: عبد القادر زبادة، د ط، دار القصة، الجزائر، 2006م، ص 151.

² أ. بيليسيه، حوليات جزائرية، المجلد الثاني، د.ط، أصالة، 2012 م، ص 317.

³ رابح لونيسي، محاضرات وأبحاث في تاريخ الجزائر، د ط، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2013م، ص ص 36 - 37.

⁴ عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، د.ط، شركة دار الأمة، الجزائر، 2010 م، ص 420.

⁵ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص ص 113 - 114.

⁶ وليام شالر، المصدر السابق، ص 85.

⁷ صالح عباد، المرجع السابق، ص 351.

⁸ محمد سعيد بوبكر، العلاقات السياسية الجزائرية الإسبانية خلال ق 12 و18 م (1206 - 1119 هـ / 1702 - 1792م)، مذكرة شهادة

الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، (2010 - 2011م)، ص 19.

⁹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 115.

ونتيجة لتراجع الموارد المالية الخارجية، اتجه الداي إلى تعويضها بموارد داخلية، فازدادت الضرائب واشتدت الاضطرابات الشعبية، خاصة في الأرياف، مما عمّق التوتر بين السكان والسلطة العثمانية، وساهم في تسريع انهيار الحكم العثماني في الجزائر.

المطلب الثاني: أهم العملات والنقود المتداولة:

تناول سعيدوني موضوع العملة باعتبارها أساسًا للتعامل بين الدول، فاهتم بدراسة عملية صكها، ومكان سكّها، وأنواع العملات المتداولة في الجزائر، سواء كانت محلية أو أجنبية، إلى جانب العملات المغربية والتونسية، ويكشف هذا الاهتمام عن أهمية العملة في فهم طبيعة النظام المالي وحركة التبادل الاقتصادي داخل إيالة الجزائر وخارجها.

كان النظام المالي في إيالة الجزائر قائمًا على أساس نقدي، إذ عرفت أواخر العهد العثماني تداول نوعين من النقود: عملة محلية وأخرى مستوردة. وكانت العملة المحلية تُسكّ في دار النقود القريبة من قصر الداي، وقد استعانت الدولة بصنّاع مهرة من اليهود لضربها، بهدف الحد من تسربها ومنع تزويرها¹، ويذكر ابن أبي الضياف أن النقوش الموجودة على العملة كانت بمثابة شهادة سلطانية على سلامتها من الغش²، ويؤكد ذلك مضمون الرسالة التي بعث بها الحاج أحمد باي إلى حسين باشا سنة 1243هـ، بشأن نقص أوزان النقود الذهبية والفضية³.

أما العملات الأجنبية، فكانت العملة الإسبانية الأكثر انتشارًا في الجزائر، ويربط سعيدوني هذا الانتشار بقدم العلاقات بين الجزائر وإسبانيا⁴، ومن أبرز أنواعها الدبلون، والدولار الإسباني، والدرهم أو الريال الإسباني⁵.

كما عرفت العملة التونسية تداولًا واسعًا، ومن أهم أصنافها السلطاني، والريال، والخروبة، والفلس، والدرهم الناصري⁶، وإلى جانب ذلك، استُعملت بعض العملات الأخرى، مثل بقايا النقود الزيرية، ومنها الزيرياني

¹ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 190.

² أحمد بن أبي ضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، ج 1، د.ط، الدار التونسية للنشر، 1976 م، ص 24.

³ مج 3190، و 25.

⁴ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 196.

⁵ وليام شالر، المصدر السابق، ص 343.

⁶ ناصر الدين سعيدوني، "تاريخ الجزائر في العهد العثماني"، المرجع السابق، ص 128.

الذهبي، فضلاً عن نقود واردة من البلاد الإسلامية وأوروبا، نتيجة عدم تمكن النقود التي سكتها الأتراك من فرض حضورها الكامل في السوق.¹

أما العملات المغربية المتداولة، فشملت السلطاني، والبندقي، والبندقي العشراري، والمثقال، والدرهم، والفلس، والموزونة²، كما عُرفت في الجزائر بعض النقود العثمانية، مثل المحبوب، والمحبوب الذهبي، ونصف المحبوب. وكانت النقود الجزائرية متنوعة من حيث مادتها، فانقسمت إلى ذهبية وفضية ونحاسية³، وشملت العملات الذهبية السلطاني، أو السكة الجزائرية، ونصف السلطاني، والربع السلطاني، والمحبوب، ونصف المحبوب، وربع المحبوب. أما العملات الفضية، فمنها الدوري الجزائري أو البياستر، والريال البوجو، وربع البوجو، وثمان البوجو، والموزون، في حين تمثلت العملات النحاسية في البدقشيكي، ونصف البدقشيكي، والصائمة أو السائمة⁴، ويضيف أحمد توفيق المدني الريال الدرهم إلى قائمة العملات الفضية.⁵

ويذكر ويليام شالر نوعاً آخر من النقود المعدنية الجزائرية، يُسمى المضمون، وكان ينقسم إلى 29 أسبروس، إضافة إلى البتكة الفضية⁶، ويرى جمال قنان أن قيمة هذه القطع النقدية لم تكن ثابتة، إذ كان حكام الجزائر يرفعونها أو يخفضونها وفقاً للظروف الاقتصادية والاحتياجات المالية⁷، ويكشف ذلك عن تأثير النظام النقدي بالتوجهات السياسية والمالية للسلطة، وعن غياب قدر كافٍ من الاستقرار في قيمة النقود المتداولة.

وكان بعض التجار من سكان المدن واليهود يعتمدون في معاملاتهم المالية على السندات، ويُعزى ذلك إلى عدم انتشار العملة الورقية في الجزائر، فضلاً عن تحايل الشركات الأجنبية من خلال رفع نسب أرباحها، مما أدى إلى ضعف ثقة الأهالي بالعملات غير المضمونة.⁸

¹ صالح عباد، المرجع السابق، ص 343.

² ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص 27.

³ ناصر الدين سعيدوني، "النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية"، المرجع السابق، ص 210.

⁴ علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، ج 1، ط 1، دار الحضارة، الجزائر، 2007 م، ص ص 204 – 205.

⁵ أحمد توفيق المدني، محمد عثمان باشا داي الجزائر، 1766–1791م، د ط، عالم المعرفة، الجزائر، 2010م، ص 170.

⁶ وليام شالر، المصدر السابق، ص ص 260 – 261.

⁷ جمال قنان، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث، (1500–1830م)، د ط، المؤسسة الجزائرية للطباعة، الجزائر، 1987م، ص ص 74 – 78.

⁸ المنور مروش، دراسات عن الجزائر في العهد العثماني (العملة، الاسعار، المداخليل)، د ط، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2007م، ص ص 59–62.

أما النقود المعدنية، فلم تكن مستقرة، ولا سيما حوالي سنة 1816م، حين شهدت قيمة الدرهم والوحدات الحسابية انخفاضًا سريعًا بلغ نحو الربع، ويرتبط هذا التراجع بالأزمة الديمغرافية التي عرفت الجزائر، نتيجة انتشار الأمراض والأوبئة، ووقوع الكوارث الطبيعية والمجاعات، وانخفاض الإنتاج الزراعي، وهي عوامل ساهمت في إضعاف الوضع الاقتصادي ومهددت لسقوط الهيمنة العثمانية أمام الهجمة الفرنسية.¹

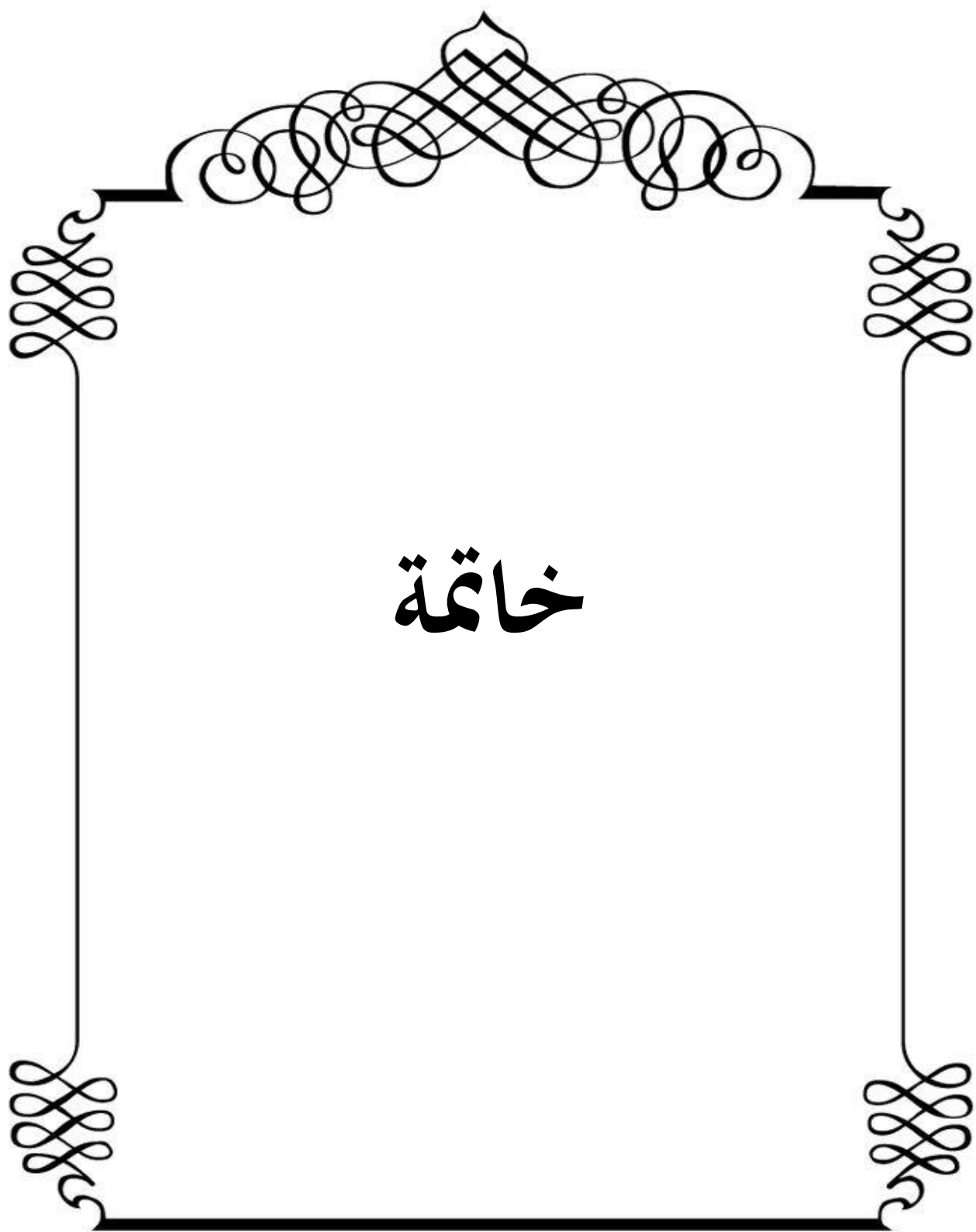
وعليه، عرفت العملة في الجزائر تذبذبًا في قيمتها بين الارتفاع والانخفاض، نتيجة تأثرها بالعملات الأجنبية وبالظروف الاقتصادية والسياسية الداخلية. وكانت العملة الفضية الأكثر تداولًا، لسهولة استعمالها مقارنة بالعملات الذهبية والنحاسية. ومن ثم، شكّلت العملة بمختلف أنواعها عنصرًا أساسيًا في حركة التبادل الاقتصادي، ومؤثرًا مهمًا على طبيعة النظام المالي ومستوى استقراره.

يتضح من خلال هذا الفصل أن التجارة في الجزائر خلال العهد العثماني قامت على نشاط داخلي وخارجي أسهم في تنشيط الاقتصاد وربط المدن بالأرياف والمناطق الصحراوية. كما ساعدت الأسواق والطرق التجارية على تداول المنتجات الزراعية والحيوانية والحرفية، وربطت الجزائر بمناطق المغرب والمشرق وبلاد السودان وأوروبا.

غير أن طبيعة هذه التجارة اتسمت باعتماد الجزائر على تصدير المواد الأولية، مثل الحبوب والصوف والجلود، مقابل استيراد السلع المصنعة والكمالية، مما جعل الاقتصاد الجزائري عرضة للتقلبات والضغط الخارجي. وقد ارتبط النشاط التجاري بنظام مالي ونقدي متنوع، اعتمد على الضرائب وعوائد الأراضي والقبائل والمدن، إضافة إلى موارد بيت المال والجمارك والقرصنة والإتاوات، مع تداول عملات محلية وأجنبية متعددة.

ومع تراجع الموارد الخارجية، وضعف الإنتاج، وانتشار الاحتكار، وارتفاع الضرائب، وصعوبة المواصلات، واضطراب قيمة العملة، بدأ الميزان التجاري يسجل عجزًا متزايدًا، الأمر الذي أدى إلى زيادة الأعباء الاقتصادية على السكان. وعليه، فإن تراجع التجارة لم يكن نتيجة ضعف الإمكانيات الجزائرية وحدها، بل نتج عن تداخل عوامل اقتصادية وسياسية وداخلية وخارجية، ساهمت في إضعاف الاقتصاد وتعاقد الاضطرابات، ومهددت لسقوط الحكم العثماني في الجزائر.

¹ فهيمة عمر اوي، الجيش الإنكشاري بمدينة الجزائر خلال ق 18 م دراسة اجتماعية اقتصادية من خلال سجلات المحاكم الشرعية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة الجزائر، (2008-2009 م)، ص 150.



تناولت هذه الدراسة أثر الوجود العثماني في الحياة الاقتصادية بالجزائر من خلال كتابات المؤرخ ناصر الدين سعيدوني، الذي أولى تاريخ الجزائر خلال العهد العثماني عناية خاصة، وتناول مختلف قضايا وأحداثه بالتحليل والدراسة. وقد تميزت مؤلفاته بتنوع موضوعاتها، واعتمادها على مجموعة من المصادر المحلية والأجنبية، مما جعلها مرجعاً مهماً في دراسة التاريخ الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للجزائر العثمانية.

وقد أظهرت الدراسة أن الحياة الاقتصادية في الجزائر خلال العهد العثماني عرفت مظاهر متعددة من النشاط والتنوع، وشهدت تطوراً نسبياً في عدد من المجالات، رغم ما واجهته من صعوبات واختلالات. فقد احتلت الزراعة مكانة أساسية، باعتبارها المورد الرئيس لمعظم السكان، ولا سيما سكان الأرياف، وساعد على تطورها توفر الأراضي الخصبة والمياه وتنوع المحاصيل الزراعية. كما أسهم التنوع السكاني، ولا سيما حضور الأندلسيين، في إدخال بعض الخبرات والتقنيات التي ساعدت على تحسين النشاط الزراعي.

غير أن القطاع الزراعي لم يستغل بصورة مثلى، بسبب ضعف اهتمام السلطة بإصلاح الأراضي، واستمرار اعتماد الفلاحين على وسائل وتقنيات تقليدية، فضلاً عن تأثير المعوقات الطبيعية والصحية. كما كان للمعوقات البشرية والتي تمثلت أساساً في سياسة الحكام وما تمخض عنها من سياسة جبائية أثر واضح في هذا القطاع، إذ أدت الضرائب وتعدد الالتزامات المالية إلى إرهاق الفلاحين والتأثير في الإنتاج الزراعي، وهو ما ساهم في تراجع المحاصيل خلال بعض الفترات، ولا سيما في أواخر العهد العثماني.

أما الصناعة، فقد جاءت مكملية للنشاط الزراعي، وتتميز بتنوعها وارتباطها بالحاجات اليومية للسكان والدولة. فقد عرفت الجزائر صناعات حرفية وتحويلية متعددة، شملت الصناعات الحربية والنسيجية والجلدية والغذائية، إضافة إلى بعض الصناعات الفنية وصناعة المستحضرات والعقاقير. وقد أسهمت هذه الصناعات في توفير جانب من احتياجات السكان، كما ارتبط بعضها بحاجات الدولة ومتطلبات الدفاع.

وعرفت التجارة بدورها نوعين رئيسيين، تمثلت أولهما في التجارة الداخلية التي نشطت بين المدن والأرياف عبر الأسواق الأسبوعية والحضرية والمتنقلة، وأسهمت في ربط مختلف مناطق الإيالة وتبادل المنتجات بينها. أما التجارة الخارجية، فقد قامت بين الجزائر وعدد من الدول العربية والأوروبية، وأسهمت في تنوع الصادرات والواردات، غير أنها تأثرت بالظروف السياسية والأمنية وبالتغيرات التي عرفت العلاقات الخارجية.

كما تميزت موارد الخزينة بالتعدد والتنوع، إذ شملت موارد داخلية تمثلت في الضرائب والرسوم بمختلف أنواعها، وموارد خارجية تمثلت في الغنائم البحرية والهدايا والإتاوات، إضافة إلى مداخيل افتداء الأسرى الأوروبيين. وقد شكلت هذه الموارد مصدرًا مهمًا لتمويل الخزينة، غير أن تراجع الموارد الخارجية، ولا سيما المرتبطة بالنشاط البحري، دفع السلطة إلى زيادة الاعتماد على الموارد الداخلية، الأمر الذي أدى إلى فرض أعباء ضريبية أثقلت السكان وأسهمت في اندلاع اضطرابات وثورات داخلية.

أما النظام النقدي، فقد اتسم بتداول عملات متعددة، منها العملات المحلية والعثمانية والأجنبية، وهو ما يعكس اتساع العلاقات التجارية وتنوعها.

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية مؤلفات ناصر الدين سعيدوني في تقديم قراءة تاريخية للحياة الاقتصادية في الجزائر، والكشف عن تداخل العوامل السياسية والمالية والاجتماعية في تشكيلها. كما تتيح هذه المؤلفات فهم طبيعة الاقتصاد الجزائري قبيل الاحتلال الفرنسي، بعيدًا عن الأحكام العامة والتصورات التي تحتل هذه المرحلة في مظاهر الضعف والانحطاط، وتفتح المجال أمام دراسات أخرى تتناول بصورة أعمق تاريخ الملكية العقارية، وتطور الصناعات، والنظام الجبائي والنقدي، ودور مؤسسات الوقف في المجتمع الجزائري خلال العهد العثماني.



قائمة الملاحق

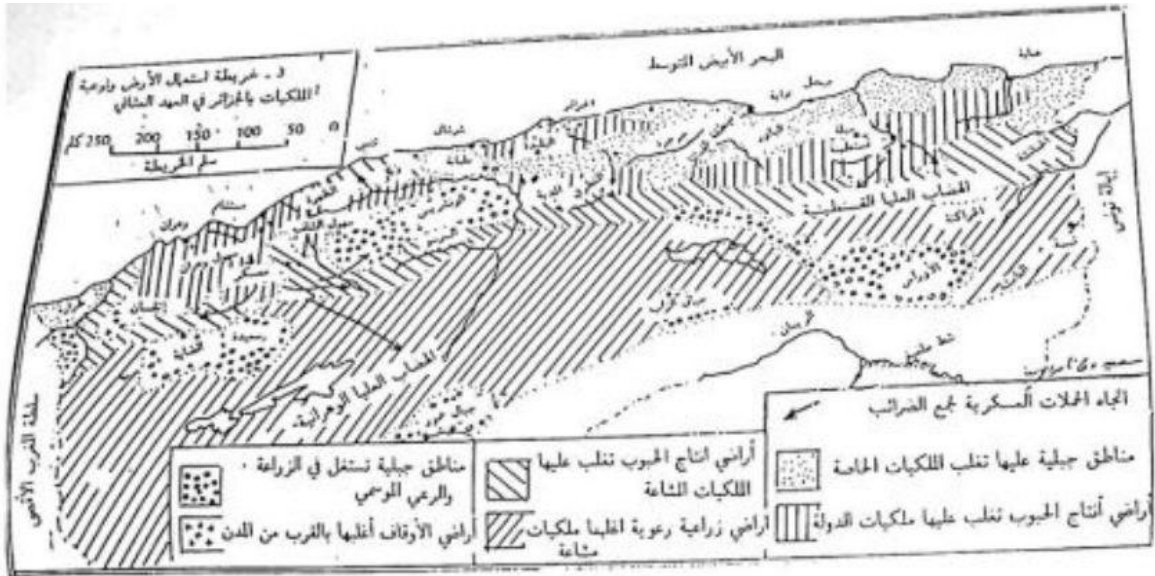
الملحق رقم (01): الأستاذ ناصر الدين سعيدوني رفقة مولود عويمر وآخرون¹



¹ مولود عويمر، ذكرياتي عن أستاذي ناصر الدين سعيدوني، مجلة المصادر، ع355، الجزائر، 2017م، ص9.

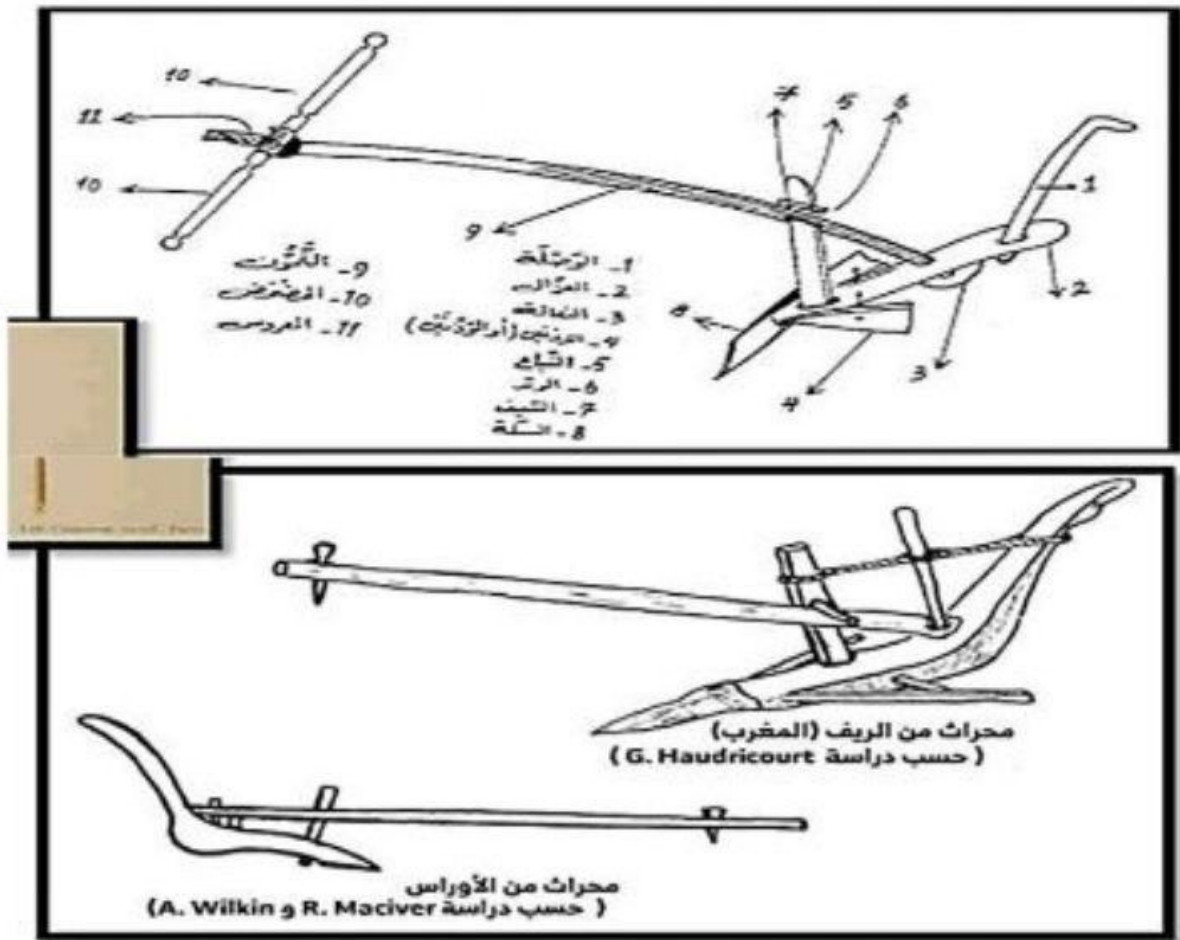
قائمة الملاحق

الملحق رقم (02): خريطة استعمال الأرض ونوعية الملكيات بالجزائر.¹



¹ ناصر الدين سعيدوني، دراسات تاريخية في الملكية...، المرجع السابق، ص72.

الملحق رقم (03): المحراث الحشبي المعتمد في الزراعة.¹



¹ جيلالي بن فرج حسين، الأسواق والاقتصاد الريفي في الجزائر خلال عهد الدايات (1671-1830م)، رسالة دكتوراه في التاريخ الحديث، قسم التاريخ وعلم الآثار، جامعة وهران، (2021/2022م)، ص 370.

الملحق رقم (04): عقد السخاب.¹



¹ ديفل صبيحة، المرجع السابق، ص192.



قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

أولاً: المصادر:

- ابن الأحمر، تاريخ الدولة الزيانية بتلمسان، تق وتتح وتغ: هاني سلامة، ط 1، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 2001م.
- ابن عودة المزاري، طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19، تق: يحيى بوعزيز، ج 1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1990م.
- الجزائري محمد بن ميمون، التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تق: محمد بن عبد الكريم، ط 2، ش.و.ن.ت، الجزائر، 1981م.
- بن عثمان خوجة حمدان، المرأة، تق وتغ: محمد العربي الزيري، د ط، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2010م.
- بيليسيه، حوليات جزائرية، المجلد الثاني، د.ط، أصالة، 2012 م.
- الزهار أحمد الشريف، مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشرف الجزائر، ط 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974م.
- شالر وليام، مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر (1816-1824م)، تعقيب وتحقيق: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، [د. ت].
- شلوصر فندلين، قسنطينة أيام أحمد باي (1832-1837م)، تر. وتغ: أبو العيد دودو، الجزائر، 2007م.
- فون مالتسان هاينريش، ثلاث سنوات في شمال غربي إفريقيا، تر. وتغ. أبو العيد دودو، ج 2، ط 1، شركة دار الأمة، الجزائر، 1979م.
- كاثكارت، مذكرات قنصل أمريكا في المغرب، تر. وتغ. وثق: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982م.

قائمة المصادر والمراجع

- مجهول، غزوات خير الدين وعروج، تصحيح وتحقيق نور الدين عبد القادر، مكتبة بن قندوز، روديسيا، الجزائر، 1934م.
- هابنسترايت، رحلة العالم الألماني ج. أ. هايينسترايت إلى الجزائر وتونس وطرابلس (1145هـ/1732م)، تر. وثق. وتعت: ناصر الدين سعيدوني، دار الغرب الإسلامي، تونس، [د. ت].
- الوزان حسن، وصف إفريقيا، تر: محمد حجي، محمد الأخضر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1983م.

ثانيا: المراجع:

- ألتر سامح عزيز، الأتراك العثمانيين في شمال إفريقيا، تر: محمود علي عامر، ط1، دار النهضة العربية، بيروت، 1989م.
- يحي بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2009م.
- بن حموش مصطفى أحمد، فقه العمران الإسلامي من خلال الأرشيف العثماني الجزائري 1549-1830م، ط1، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، 2000م.
- بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية إلى غاية 1962، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1997م.
- بوضرساية بوعزة، رواد المدرسة التاريخية الجزائرية، د ط، دار الحكمة، الجزائر، 2007م بوعزيز يحي، الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية للنشر، 2009 م.
- بوغفالة ودان، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني رائد الدراسات العثمانية في الجزائر، مخبر البحوث الاجتماعية والتاريخية، معسكر، الجزائر، 2014م.
- تابليت علي، ذكريات رحلة من مدينة الجزائر إلى قسنطينة عبر المناطق القبائلية، د. ط، منشورات ثالة، الجزائر، 2015م.
- الجمل شوقي عطا الله، المغرب الكبير في العصر الحديث (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب)، ط1، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1977م.
- الجميعي عبد المنعم، الدولة العثمانية بالمغرب العربي، ط1، دار الفكر، القاهرة، 1988م.

قائمة المصادر والمراجع

- جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصرة، الغزو وبدايات الاستعمار، 1827-1871، تر: عياش سليمان، دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2013م.
- الجيلالي عبد الرحمان، تاريخ الجزائر العام، ج3، د ط، دار الأمة، الجزائر، 2014 م.
- حرب أديب، التاريخ العسكري والإداري للأمير عبد القادر الجزائري (1808-1947م)، ج1، ط2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2004م.
- حساني مختار، تاريخ الدولة الزيانية (الأحوال الاقتصادية والثقافية)، ج2، منشورات الحضارة، الجزائر، 2009م.
- حليمي علي عبد القادر، مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، ط1، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972م.
- الخطيب مصطفى عبد الكريم، معجم المصطلحات والألقاب التاريخية، ط1، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1999م.
- خلاصي علي، الجيش الجزائري في العصر الحديث، ط1، دار الحضارة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- الزبيري محمد العربي، التجارة الخارجية للشرق الجزائري في الفترة ما بين 1792 - 1830 م، د ط، الشركة الوطنية للنشر، الجزائر، 1972م.
- سبنسر وليام، الجزائر في عهد رياس البحر، تع وثق: عبد القادر زبادية، دار القصة للنشر، الجزائر، 2006م.
- سعدالله أبو القاسم، أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر، ج2، طبعة خاصة، دار البصائر، الجزائر، 2007م.
- سعيدوني ناصر الدين وبوعبدلي المهدي، الجزائر في التاريخ (العهد العثماني)، ج4، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- سعيدوني ناصر الدين، أساسيات منهجية التاريخ، ط1، دار البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2014م.
- سعيدوني ناصر الدين، أساسيات منهجية التاريخ، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م.

قائمة المصادر والمراجع

- سعيدوني ناصر الدين، الأندلسيون (الموريسكيون) بمقاطعة الجزائر «دار السلطان» أثناء القرنين السادس عشر والسابع عشر، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، الجزائر منطلقات وآفاق، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر دار السلطان أواخر العهد العثماني (1791-1830م)، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات أندلسية ومظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.
- سعيدوني ناصر الدين، دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر الفترة الحديثة والمعاصرة، ج2، د ط، المؤسسة الوطنية للكتاب، 1988م.
- سعيدوني ناصر الدين، رحلة العالم الألماني ج أوهابنسترايت، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م.
- سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي، ط2، البصائر الجديدة، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، عصر الأمير عبد القادر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م.
- سعيدوني ناصر الدين، في الحراك الثقافي والتفاعل الفكري، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، في الشأن الخلدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، في الهوية والانتماء الحضاري، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، قانون أسواق مدينة الجزائر، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م.
- سعيدوني ناصر الدين، القول الأوسط في أخبار من حل بالمغرب الأوسط، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2012م.
- سعيدوني ناصر الدين، الملكية والوقف والحماية، ط2، البصائر الجديدة، 2013م.

قائمة المصادر والمراجع

- سعيدوني ناصر الدين، من التراث التاريخي والجغرافي للغرب الإسلامي، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني 1792-1830، ط3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، د.ت.
- سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية (1800-1830)، ط1، الشركة الوطنية، الجزائر، 1979م.
- سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية ودراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 2000م.
- سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء العهد العثماني من القرن 17 إلى القرن 19م، ط2، البصائر الجديدة، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، الوقف في الجزائر أثناء القرنين 12-13هـ/18-19م، ط2، البصائر الجديدة، 2013م.
- سعيدوني ناصر الدين، ولايات المغرب العثمانية، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر 2013م.
- السليماني أحمد، النظام السياسي في الجزائر في العهد العثماني، مطبعة حلب، الجزائر، 1994م.
- شويتام أرزقي، دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي: الفترة العثمانية 1519-1830م، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010م.
- شويتام أرزقي، المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2009م.
- صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، 2000م.
- عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، ط1، دار هومة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007م.
- العسلي بسام، خير الدين بربروس، ط1، دار النفائس، بيروت، لبنان، 1980م.
- عقاب محمد الطيب، قصور مدينة الجزائر أواخر العهد العثماني، ط1، دار الحكمة، الجزائر، 2000م.

قائمة المصادر والمراجع

- عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ (ما قبل التاريخ إلى 1962) الجزائر عامة، ج1، د.ط، دار المعرفة، 2006م.
- فارس محمد خير، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، ط1، دار مكتبة الشرق، بيروت، لبنان، 1999م.
- فركوس صالح، تاريخ الجزائر ما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال (المراحل الكبرى)، ط1، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005م.
- فيشر هاينز، الاستيطان اليهودي في فلسطين مراحل ومصاعبه، ترجمة: ناصر الدين سعيدوني والدكتور معاوية سعيدوني، ط2، البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- محرز أمين، الجزائر في عهد الأغوات (1659-1671م)، د. ط، دار البصائر الجديدة، الجزائر، 2013م.
- الملي مبارك، تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، د.ت.

ثالثا: المذكرات:

- بنحّي حمزة، الأهمية الاقتصادية للمرافق بالمغرب الأوسط في العهد الزياني (1235-1555م)، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تاريخ وحضارة المغرب الإسلامي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة، 2013-2014م.
- بعلي محمد، الزراعة في المغرب الأوسط خلال العهد الزياني (633-962هـ / 1235-1554م)، رسالة دكتوراه في التاريخ والحضارة الإسلامية، جامعة وهران 1 - أحمد بن بلة، 2020-2021م.
- بن عتو بلبروات، المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة الدكتوراه، جامعة وهران، الجزائر، 2007-2008م.
- بوقفة لبني، الموارد المالية ومجالات إنفاقها في الدولة الزيانية، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الوسيط، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2016-2020م.
- بومرداس أمال، ربحي فايضة، الدراسات العثمانية من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني (ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، والنظام المالي للجزائر في الفترة العثمانية) - أنموذجاً -

قائمة المصادر والمراجع

- ، مذكرة مقدمة للحصول على شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الدكتور يحيى فارس، المدية، 2015-2016م.
- حوتي أسماء ومدماغ حكيمة، المؤرخ ناصر الدين سعيدوني وإسهاماته في كتابة التاريخ الحديث، مذكرة ماستر في التاريخ الحديث، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2018-2019م.
 - حيمر صالح، التحالف الأوروبي ضد الجزائر 1541 وتأثيراتها الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2006-2007م.
 - حيمر صالح، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر (1830 - 1930 م)، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، (2013-2014 م).
 - دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر (1792 - 1865 م) دراسة مقارنة، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، (2007-2008 م).
 - دهان سهام، النظام الضريبي للدولة الزيانية (1236/633-1554/962)، رسالة دكتوراه علوم في التاريخ الوسيط، جامعة قسنطينة 2، 2017-2018م.
 - صغيري سفيان، العلاقات الجزائرية العثمانية خلال عهد الدايات في الجزائر (1671-1830)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2011/2012م.
 - قرين نوبة، النشاط التجاري في الريف والمدينة بالجزائر أواخر العهد العثماني، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018-2019م.
 - قوادري نسيم، قوادري فوزية، أوضاع بايلك الغرب الجزائري في عهد الباي محمد الكبير 1779-1799، مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، 2017-2018م.
 - كشروود حسان، رواتب الجند وعامة الموظفين وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830م، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث، جامعة منتوري، قسنطينة، (2007-2008م).

رابعاً: المجالات:

- بن جدو عبد الفتاح، "نظرة على الصناعة والحرف بالجزائر خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية، ع01، مج06، جامعة الجلفة (الجزائر)، 18 جوان 2022م.
- بكار فرحات محمد إبراهيم، الأنشطة الاقتصادية في مدينة تلمسان خلال العهد الزياني ما بين القرنين 7-9هـ/13-15م، مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، ع40، 05 أكتوبر 2017م.
- بوعزيز يحيى، طرق القوافل والأسواق التجارية بالصحراء الكبرى كما وجدها الأوروبيون خلال ق 19 م، مجلة الثقافة، ع 59، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1980م.
- سعيدوني معاوية، "الدكتور سعيدوني كما عرفته - ملامح شخصيته، ونظرته إلى الحياة"، مجلة القلم، ع1، دار البصائر الجديدة، 2016م.
- سعيدوني ناصر الدين، "الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لولايات المغرب العثمانية (الجزائر - تونس - طرابلس الغرب) من القرن العاشر إلى الرابع عشر الهجري (من القرن السادس عشر حتى القرن التاسع عشر الميلادي)"، حوليات الأدب والعلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، الرسالة 318، الحولية 31، 1431هـ / 2010م.
- سعيدوني ناصر الدين، في ذكرى وفاة الأستاذة د. زكية زهرة، مجلة الشعب، ع 1، جامعة بوزريعة، الجزائر، 27، 02، 2016م.
- سعيدوني ناصر الدين، الوقف ومكانته في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالجزائر أواخر العهد العثماني وأوائل الاحتلال الفرنسي"، مجلة الأصالة، وزارة الشؤون الدينية، الجزائر، العدد 89-90، جانفي 1981م.
- عامر محمود، المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة الدراسات التاريخية، ع: 117-118، دمشق، 2012م.
- مولود عويمر، ذكرياتي عن أستاذي الدكتور ناصر الدين سعيدوني، مجلة البصائر، ع355، الجزائر، 26 نوفمبر 2017م.

خامسا: المراجع الأجنبية:

- Saidouni nacer dine, propriété et fiscalité, el bassair el djadida, Algerie, 2012.
- Saidouni nacer dine, l'algerois Rural à la fin de l'epoque ottomane de (1791-1830), el bassair el djadida, Algerie, 2012.
- Saidouni nacer dine, le waqf en algerie à l'epoque ottomane, el bassair el djadida, Algerie, 2013.



فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	صفحة الواجهة
	البسمة
	الإهداء
	الشكر والعرفان
	قائمة المختصرات
أ - د	مقدمة
	الفصل التمهيدي: الوجود العثماني في الجزائر
01	أولاً: ظروف وخلفيات إتحاق الجزائر بالدولة العثمانية
03	ثانياً: التقسيمات الإدارية للجزائر أثناء العهد العثماني
06	ثالثاً: مراحل الحكم العثماني في الجزائر ومميزاته
	الفصل الأول: ناصر الدين سعيدوني مؤرخاً
10	المبحث الأول: الحياة الشخصية للمؤرخ ناصر الدين سعيدوني
10	المطلب الأول: مولده ونشأته
11	المطلب الثاني: تعليمه
13	المطلب الثالث: شهادات وتقديرات المعاصرين والمؤرخين في حقه
15	المبحث الثاني: إنتاجه العلمي
15	المطلب الأول: الكتب
21	المطلب الثاني: مقالات وبحوث وأعمال أخرى
	الفصل الثاني: النشاط الزراعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني

فهرس المحتويات

27	المبحث الأول: أنواع الأراضي وكيفية إستغلالها
27	المطلب الأول: أراضي البايك والأراضي الخاصة
31	المطلب الثاني: الملكية المشاعة
32	المطلب الثالث: أراضي الوقف والموات
36	المبحث الثاني: الإنتاج الزراعي وسائله ومعيقاته
36	المطلب الأول: الإنتاج الزراعي
41	المطلب الثاني: وسائل الإنتاج الزراعي ومعيقاته
الفصل الثالث: النشاط الصناعي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني	
46	المبحث الأول: الصناعات الحربية والتحويلية
46	المطلب الأول: الصناعة الحربية
50	المطلب الثاني: الصناعات التحويلية ومعالجة المعادن
53	المبحث الثاني: الصناعات النسيجية والجلدية
53	المطلب الأول: الصناعات النسيجية
55	المطلب الثاني: الصناعات الجلدية
57	المبحث الثالث: الصناعات الغذائية والصناعات الفنية وصناعة المستحضرات والعقاقير
57	المطلب الأول: الصناعات الغذائية
58	المطلب الثاني: الصناعات الفنية
60	المطلب الثالث: صناعة المستحضرات والعقاقير

فهرس المحتويات

الفصل الرابع: النشاط التجاري والمالي والنقدي في الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال كتابات ناصر الدين سعيدوني	
63	المبحث الأول: المبادلات التجارية
63	المطلب الأول: التجارة الداخلية
64	المطلب الثاني: التجارة الخارجية
65	المطلب الثالث: الميزان التجاري
67	المبحث الثاني: الخزينة والعملة
67	المطلب الأول: مصادر دخل الخزينة
72	المطلب الثاني: اهم العملات والنقود المتداولة
75	خاتمة
77	الملاحق
81	قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات	
الحمد لله	
ملخص الدراسة	

الحمد لله الذي جعل
العلم من أجل الدين



ملخص

الدراسة

الملخص:

تناولت هذه المذكرة الأكاديمية أثر الوجود العثماني على الحياة الاقتصادية في الجزائر من خلال أبحاث المؤرخ ناصر الدين سعيدوني عبر تسليط الضوء على المسار العلمي والفكري للمؤرخ سعيدوني وجهوده في إعادة كتابة التاريخ الاقتصادي الجزائري بناءً على الأرشيف والوثائق ، و ثم استعراض ظروف التحاق الجزائر بالدولة العثمانية والتقسيمات الإدارية للإيالة ومراحل الحكم السياسي من البايليديات إلى الدايات ، إضافة لتحليل البنية العقارية للقطاع الزراعي حيث تميزت بالتنوع بين أراضي البايك والملكيات الخاصة والمشاعة وأراضي الأوقاف والموات ، كذلك التطرق لمظاهر الإنتاج الزراعي والتقنيات التقليدية المستخدمة، بالإضافة إلى تشخيص المعوقات الطبيعية والبشرية التي واجهت الزراعة آنذاك ، مع إبراز حركية النشاط الصناعي بشقيه الحربي كصناعة السفن والأسلحة، والحرفي التحويلي كالصناعات النسيجية والجلدية والغذائية والفنية ، و كيفية تنظيم المبادلات التجارية الداخلية والخارجية وحالة الميزان التجاري، إلى جانب مصادر إيرادات الخزينة العامة ونظام الجباية والضرائب ، إضافة لاستعراض الدراسة واقع النظام النقدي وتعدد العملات المتداولة، مؤكدة نجاح مؤلفات سعيدوني في تقديم رؤية متكاملة تفكك الطروحات الاستعمارية حول الجزائر قبل 1830م.

الكلمات المفتاحية: الوجود العثماني (العهد العثماني) – الحياة الاقتصادية – الجزائر – ناصر الدين سعيدوني.

Summary :

This academic study examines the impact of the Ottoman presence on economic life in Algeria, drawing upon the research of historian Nacerddine Saidouni. It highlights Saidouni's scholarly and intellectual trajectory and his efforts to rewrite Algeria's economic history based on archival records and documents. The study reviews the circumstances of Algeria's incorporation into the Ottoman Empire, the administrative divisions of the Regency, and the phases of political rule—from the *Beylerbeys* to the *Deys*. It analyzes the land tenure structure within the agricultural sector, detailing diverse ownership patterns such as *Beylik* lands, private holdings, *Arch* (tribal) lands, *Waqf* (endowments), and *Mawat* (dead/uncultivated) lands. Furthermore, it addresses aspects of agricultural and livestock production and the traditional techniques employed, while identifying the natural and human obstacles facing agriculture at the time. The study also highlights the dynamics of industrial activity—encompassing both military sectors (such as shipbuilding and weaponry) and artisanal processing industries (such as textiles, leatherwork, food processing, and crafts)—as well as the organization of domestic and foreign trade, the state of the trade balance, and the sources of public treasury revenue, including the taxation system. Finally, it examines the monetary system and the multiplicity of currencies in circulation, affirming the success of Saidouni's works in presenting a comprehensive perspective that deconstructs colonial narratives regarding Algeria prior to 1830.

Keywords: The Ottoman Presence (Ottoman Era) – Economic Life – Algeria – Nacerddine Saidouni.



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
People's Democratic Republic of Algeria
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة محمد بوضياف بالمسيلة
University Mohamed Boudiaf of M'sila



Faculty of Humanities and Social Sciences

Vice-Deanship of the College for Studies and Student Issues

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
نيابة العمادة للدراسات والمسائل المرتبطة بالطلبة
الرقم: 2026/

تصريح شرقي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

انا الممضي (ة) ادناه:

السيد(ة): قندور إيمان

الصفة (طالب، استاذ كلج، باحث دألم): طالبة

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 11002015200290009

الصادرة بتاريخ: 25/05/2020م عن دائرة: حقرة

المسجل (ة) بكلية: العلوم الإنسانية قسم: التاريخ

تخصص: تاريخ الجزائر الحديث تحت رقم التسجيل: 002035080016

والمكلف بإنجاز اعمال بحث (مذكر التخرج، مذكر ماسر، مذكر ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: أثر الوجود العثماني في الحياة الاقتصادية

بالجزائر منذ خلال كتابات ناصر الدين السعدي

أصرح بشرفي بأني التزم بالمعايير العلمية والمهنية ومعايير الاخلاقيات المهنية والنزاهة الاكاديمية المطلوبة في انجاز البحث المذكور اعلاه

المسيلة في: 17 أكتوبر 2020م

امضاء المعني (ة):

المرجع: القرار الوزاري رقم: 933 المؤرخ في: 2016-07-28 المحدد للقواعد المتعلقة بالوقاية من السرقات العلمية ومكافحتها.